



تقييم التكامل الاقتصادي العربي: كيف يمكن للتجارة الزراعية أن تؤثر على تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال المزيد من التكامل الإصدار الثالث



ازدهار البلدان كرامة الإنسان





ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان



الأمم المتحدة

الاسكوا
ESCWA

رؤيتنا

طاقاتٌ وابتكار، ومنطقتنا استقرارٌ وعدلٌ وازدهار

رسالتنا

بشَقْفٍ وعَزْمٍ وعَمَلٍ: نبتكر، ننتج المعرفة، نقدّم المشورة،
نبني التوافق، نواكب المنطقة العربية على مسار خطة عام 2030.
يداً بيد، نبني غداً مشرقاً لكلّ إنسان.

**تقييم التكامل الاقتصادي العربي:
كيف يمكن للتجارة الزراعية أن تؤثر
على تحقيق أهداف التنمية المستدامة
من خلال المزيد من التكامل
الإصدار الثالث**



© 2020 الأمم المتحدة

حقوق الطبع محفوظة

تقتضي إعادة طبع أو تصوير مقتطفات من هذه المطبوعة الإشارة الكاملة إلى المصدر.

توجه جميع الطلبات المتعلقة بالحقوق والأذون إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، البريد الإلكتروني: publications-escwa@un.org.

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذه المطبوعة هي للمؤلفين، ولا تمثل بالضرورة الأمم المتحدة أو موظفيها أو الدول الأعضاء فيها، ولا ترتب أي مسؤولية عليها.

ليس في التسميات المستخدمة في هذه المطبوعة، ولا في طريقة عرض مادتها، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

الهدف من الروابط الإلكترونية الواردة في هذه المطبوعة تسهيل وصول القارئ إلى المعلومات وهي صحيحة في وقت استخدامها. ولا تتحمل الأمم المتحدة أي مسؤولية عن دقة هذه المعلومات مع مرور الوقت أو عن مضمون أي من المواقع الإلكترونية الخارجية المشار إليها.

جرى تدقيق المراجع حيثما أمكن.

لا يعني ذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية أن الأمم المتحدة تدعمها.

المقصود بالدولار دولار الولايات المتحدة الأمريكية ما لم يُذكر غير ذلك.

تتألف رموز ووثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الإنكليزية، والمقصود بذكر أي من هذه الرموز الإشارة إلى وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

مطبوعات للأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح، صندوق بريد: 8575-11، بيروت، لبنان.

الموقع الإلكتروني: www.unescwa.org.

مصادر الصور:

© iStock.com/Artem_Egorov

© iStock.com/AvigatorPhotographer

© iStock.com/serts

© iStock.com/kasezo

© iStock.com/imaginima

© iStock.com/kasezo

© iStock.com/AlexRaths

شكر وتقدير

أعدّ هذا التقرير فريق من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ضمّ محمد عبد الباسط الشمنقي ونتالي غراند وجون سلون. أجرى قيس فقي عملية التقييم الكمية باستخدام نموذج قياسي عالمي. ساهمت ماكسيم فان دير كرون في الفصل الثاني من التقرير فيما شاركت نانسي دكاش في الفصل الأول.

حرصاً على إصدار تقرير عالي القيمة والجودة، عُقدت مشاورات على مستوى الخبراء في مدينة الرباط في كانون الأول/ديسمبر 2019 للتحقق من النتائج الأولية للتقرير. وقد ساعد المكتب دون الإقليمي للجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة في الرباط ووزارة التجارة المغربية في إعداد اجتماع فريق الخبراء هذا وتنظيمه. وضمّ

الاجتماع ممثلين عن الوكالات الحكومية والأوساط الأكاديمية والوكالات الدولية. وقد وردت تعليقات نتجت عن استعراض الأقران الخارجيين من سامي مولاي (المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية)، وأحمد غنيم (جامعة القاهرة)، ورضا الشكدالي (جامعة نابل، تونس)، وعادل ديانبي (وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي في المغرب)، ونبيل جدلان (جامعة عبد المالك، المغرب)، وبرونو كاسيلا (كبير الاقتصاديين، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)، وصفوان بن عيسى (جامعة تونس)، وفيليب دي لومبارد (أستاذ مشارك في كلية إدارة الأعمال، NEOMA، روان). وللسيده رولا ميلان شكر خاص على الدعم الإداري.

موجز تنفيذي

حال ضعف الاتصال والتعاون عبر الحدود دون تبادل المعلومات والممارسات الفضلى، إلى أن فات أوان أي تدخّل مُجدٍ، وأدى الافتقار إلى الشفافية إلى حالة إنكار وبطء استجابة. وعنت أوجه اللامساواة المستمرة أن من كانوا يعانون سوء التغذية وانخفاض الدخل والفقير ما قبل الجائحة غدوا مهمشين بعيدين كل البعد عن تلقي الدعم الحيوي الأهمية لكل من يعاني بصرف النظر عن موقعه.

وإذا كان من حدث يؤكد أهمية التكامل الاقتصادي ووضعه الهش ويصدم العالم حقاً ليدفعه إلى العمل، فهو ما يحدث اليوم. ولزّب في هذه الضارة بعض نفع، فقد جعلت الأزمة العالم يدرك ضرورة اتخاذ قرارات صعبة وتنفيذ سياسات جريئة ولزوم أن تسعى البلدان والقيادات حقاً إلى التحول الاقتصادي الهيكلي، في آن معاً للتقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وبناء قدرتنا على الصمود في وجه أزمات المستقبل.

يطرح هذا الإصدار الثالث من تقرير تقييم التكامل الاقتصادي العربي أن التكامل الاقتصادي هدف قابل للتحقيق وضرورة لازمة للمنطقة العربية في مسيرتها نحو السلام والرخاء المشترك. وقد شهدت المنطقة اتفاقات تفضيلية متزايدة، مع بلدان مجاورة ومع شركاء خارجيين على السواء، فضلاً عن تنامي التجارة والاستثمار وغيرهما من التدفقات. بيد أن وضع التكامل الاقتصادي الإقليمي فيما بين البلدان العربية لا يزال منخفضاً جداً بالمقارنة مع النظراء في كافة الكتل الإقليمية الأخرى. والواقع أنه لا بد من عمل الكثير للاستفادة من الروابط الطبيعية عبر المنطقة وإمكانية تجميع الأصول والأفكار الإقليمية كما من التبادل التجاري بين بلدانها. والتجارة

نادراً ما كانت هناك في التاريخ الحديث لحظة تعرّض فيها التكامل العالمي والإقليمي إلى خطر بهذه الحدة، بينما لا مفر من الاعتماد البالغ على هذا التكامل للخروج من الأزمة. ولقد عكست جائحة كوفيد-19 مسار العديد من المكاسب التي تحققت في مجال التعاون الإقليمي بين البلدان العربية، كما أعاققت بقدر أكبر التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة المحدود أصلاً وفاقمت المخاطر التي تتهدد التعاون المتعدد الأطراف. والواقع أن هذه المخاطر ما زالت تتراكم منذ سنوات، متمثلة في الصراعات المستمرة في المنطقة وتفاقم اللامساواة وانعدام الثقة في المؤسسات والتطرف السياسي خطابة وعملاً ووضع العقوبات أمام حركة الأشخاص والسلع والاستثمار والأفكار. ولا تحصر هذه الاتجاهات في المنطقة العربية، بل إنها تسود أنحاء العالم بين بلدان من جميع مستويات الدخل والتنمية.

يقدم تقرير تقييم التكامل الاقتصادي العربي كل سنتين البحوث والتحليلات الشاملة التي تجربها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) حول الوضع والتحديات التي تواجه التكامل في المنطقة العربية، ومجالات مواضيعية محددة يمكن أن يولد التكامل الوثيق فيها عوائد كبيرة، فضلاً عن توصيات بشأن وسائل تحقيق ذلك. وفي الإصدارين السابقين، أكد تقرير تقييم التكامل الاقتصادي العربي الحاجة الماسة إلى التصدي لهذه الشواغل المتفاقمة لضمان استفادة كافة المناطق والبلدان والمجتمعات المحلية من النمو والتنمية. وعلى مدى سنوات، قوضت اتجاهات مقلقة الأسواق والآليات التي كانت موضع ثقة، ما جعل العالم منكشفاً على المخاطر وغير قادر على الاستجابة السريعة لجائحة كوفيد-19. فقد

يعرض التقرير أولاً حالة التكامل الاقتصادي في المنطقة العربية كما يقيسها نظام المؤشرات المركبة لرصد وتقييم التكامل الاقتصادي العربي، الذي يقيس مجموعة من المتغيرات التي تتناول التكامل على الصعد العالمي والإقليمي والقطني. ويبحث التقرير في الصادرات والواردات والاستثمار والتحويلات المالية باعتبارها مؤشرات رئيسية للتكامل الاقتصادي، وذلك لتوضيح العوامل التمكينية والسياسات المنفذة والنواتج التي تُوصّل إليها فيما يتعلق بالتكامل. في هذا الاستخدام الثالث لنظام المؤشرات المركبة، وفي سياق جائزة كوفيد-19، نرى أن التكامل ما يزال كامناً، ففي عام 2018، احتلت جامعة الدول العربية، ككل إقليمي، المرتبة الثالثة والأربعين من حيث تجربة العولمة. والروابط القائمة مدفوعة إلى حد كبير بتكامل بلدان مجلس التعاون الخليجي فيما بينها ومع الشركاء العرب ومع العالم. وبشكل عام، تظل الروابط مع الصين والاتحاد الأوروبي أقوى من الروابط فيما بين البلدان العربية. ومن المثير للاهتمام أن النفط لم يكن بالضرورة الدافع لاتجاهات التكامل الإيجابية القائمة، ما يبشر باستمرار تقدم التكامل في ضوء انهيار أسعار النفط مؤخراً وتبعاته الحقيقية جداً على العديد من بلدان المنطقة. ولكن مع التحديات الجديدة التي تسببت بها جائحة كوفيد-19، تضررت في عام 2020 وإلى حد كبير العولمة ونزعة التكامل الإقليمي، وقد يكون الاستشراف لعام 2021 أسوأ في غياب إعادة النظر في خطط التكامل القائمة على المستويات الثنائي والإقليمي والعالمي.

يكشف هذا التقييم لوضع التكامل في المنطقة العربية واتجاهاته وانعكاساته أن بلدان المنطقة ستستفيد كثيراً من مجموعة من الإجراءات التمكينية، بما في ذلك تحسين بيئات أعمالها وزيادة جاذبيتها للمستثمرين؛ وتحديث اتفاقيات التجارة البينية العربية؛ ووضع أطر تعاون رسمية مع شركاء

الإقليمية على وجه الخصوص حافلة بالإمكانيات، فهي تتميز بالعديد من السلع المتنوعة التي لها آثار خارجية تساهم في الوظائف والدخل. وفي أحيان كثيرة، تكون التجارة مع الشركاء الخارجيين قائمة على النفط، مع استثناءات ملحوظة كمثل اتفاقات التجارة الحرة بين العديد من البلدان العربية والاتحاد الأوروبي التي توفر سبباً للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية. ومع توقّف بعض العمليات التجارية والتكامل على الصعيد العالمي، أخذت المبادرات الإقليمية واتفاقات التجارة الحرة على جميع المستويات – فيما بين بلدان الجنوب وبين بلدان الشمال وبلدان الجنوب - زمام المبادرة في تقريب البلدان بعضها من بعض. وما أكثر الأمثلة الناجحة على ذلك التي يمكن للبلدان العربية الاستفادة منها.

ومن بين فوائد التكامل العامة والقيود التي يصطدم بها، يفرد هذا التقرير للزراعة مكانة خاصة بوصفها قطاعاً قادراً على الانطلاق بنجاح إذا ما توفر له المزيج الصحيح من السياسات الاستباقية والظروف التحتية الأساسية. فالزراعة قطاع حيوي للعمالة وسبل العيش الريفية والأمن الغذائي ومصدر للعملة الأجنبية في أنحاء المنطقة العربية، بل وعلى الصعيد العالمي، إذ يشكل الإصلاح الزراعي والإنتاجية محركاً للتحويل البيوي والتصنيع بين الأسواق الناشئة الناجحة وفي البلدان المتقدمة. وتكتسب أهمية هذا القطاع معنيّ جديداً في خضم الاختناقات في الأغذية والأدوية الحيوية خلال جائحة مثل كوفيد-19، حيث يضاعف الاعتماد على واردات السلع وفرض المزيد من الحماية والدعم الحكومي في البلدان الغنية والفقيرة على سواء التشوهات الحادة القائمة أصلاً. ومع أن التقييمات التجريبية لأداء التكامل الاقتصادي العربي الواردة في هذا التقرير كانت قد أعدت قبل الجائحة، إلا أنها تقدم بعض الأفكار الأولية عن التحديات الإضافية التي تواجهها البلدان العربية من حيث الركود الاقتصادي وتدهور التوازن الاجتماعي.

لهذا القطاع، بما في ذلك الإصلاح العميق للسياسة الزراعية المشتركة الأوروبية والقانون الزراعي الأمريكي، والأثر الذي قد يُخِذُهُ ذلك على المنطقة، مع التأكيد على الدور الذي يمكن أن تلعبه الزراعة في الروابط التجارية والروابط الأخرى ضمن المنطقة ومع الشركاء الخارجيين.

وتكشف التقييمات الكمية للفرص المتاحة في التكامل الزراعي أن إدراج المنتجات الزراعية إدراجاً كاملاً في مباحثات تحرير التجارة المقبلة يشكل فرصة مهمة للنمو والعمالة والرفاه. واستجابةً لأزمة كوفيد-19، لا بد للحكومات من أن تدعم المزارعين لحماية سُبل العيش الريفية وإرساء قاعدة للدور المستقبلي الذي سيلعبه هذا القطاع في الإنتاج والتجارة الإقليمية والتحول الإقليمي. وفي الواقع، لا بد من أن تنتهج البلدان العربية استراتيجيات ذات توجه داخلي للتعامل مع الأزمة فيما تتبع أيضاً استراتيجيات توجه خارجي بما في ذلك التكامل مع مناطق أخرى والدفع باتجاه الالتزام بقواعد التجارة العالمية التزاماً وثق. والواقع أن التدابير غير الجمركية المفروضة على الزراعة العربية، وخاصة من جانب الاتحاد الأوروبي، قد كبتت بالفعل مزارعي المنطقة، وذلك اتجاه سيزداد على ما يبدو في أعقاب جائحة كوفيد-19، ما يتطلب المزيد من الاهتمام بهذه المسألة وغيرها من القضايا الخلافية على الصعيد العالمي.

واستناداً إلى هذه المعالجة المواضيعية، يخلص التقرير إلى المناداة بالمضي قدماً في خطة تكامل طموحة من شأنها أن تساعد المنطقة على الانتعاش في أعقاب جائحة كوفيد-19 وبناء القدرة على الصمود في وجه الصدمات المستقبلية. ويضم ذلك توصيات بشأن كيف أن بوسع إصلاحات زراعية تُتخذ على الصعيدين الإقليمي والعالمي أن تمكّن نمواً قائماً على الزراعة، معززة التجارة وانتشال المجتمعات المحلية من براثن الفقر، ودور اتفاقية التجارة الحرة العربية والاتحاد الجمركي العربي في تحقيق ذلك.

جدد؛ وتعزيز الانضمام إلى اتفاقية التجارة الحرة العربية وآلياتها.

ويبحث الجزء الثاني من التقرير في خلفية الزراعة في المنطقة العربية وأهميتها وتاريخها. وعلى الرغم من وجود تاريخ طويل من الابتكارات والمخرجات الزراعية، لم تشهد المنطقة العربية نمواً في الإنتاجية الزراعية كما في مناطق أخرى. فقد أدى تضافر ندرة المياه ومحدودية الاستثمار وقيود داخلية أخرى مع بيئة عالمية، مدفوعة بشكل خاص بالبلدان الغنية، إلى كبح الفرص المتاحة للمنتجين الزراعيين في المنطقة العربية. وما يزال هذا القطاع يتأثر بالدعم المالي الذي تقدمه البلدان الصناعية الغنية، ولا سيما الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، لمزارعيها وصادراتها الزراعية، ذلك الدعم الذي ما يزال يؤثر تأثيراً كبيراً على الأسعار العالمية ويقلّل من قدرات البلدان النامية على المنافسة في الأسواق العالمية المشوّهة. وقد كانت إزالة التشوهات في الأسواق الزراعية العالمية من بين الأهداف الرئيسية لجولة الدوحة من المفاوضات المتعددة الأطراف التي لم تشهد غير تقدم محدود دون التوصل إلى اتفاق حتى الآن. وفي الوقت نفسه، يتوصل العديد من البلدان العربية إلى اتفاقيات تكامل جديدة أو يمدّد أخرى لتشمل المنتجات الزراعية والغذائية، ويتفاوض 18 بلداً عربياً على الاتحاد الجمركي العربي. ويتناول التقرير حالة الأسواق الزراعية العالمية هذه والحماية والحاجة إلى إصلاح سياساتي وتيسير التجارة. وباستخدام نموذج محاكاة للواقع المغاير، يقيم التقرير النواتج التي ستسفر عنها ثلاثة سيناريوات محتملة هي: التنفيذ الكامل للاتحاد الجمركي العربي والتكامل الأفقي العميق بين الدول الأعضاء في اتفاقية التجارة الحرة العربية، واتفاقيات تجارة حرة بين المنطقة العربية والشركاء في أفريقيا والاتحاد الأوروبي. ويقيم التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الشاملة للسيناريوات المحتملة لتعريفه خارجية مشتركة، مع الأخذ بالحسبان مستقبل الدعم العالمي

آثار الجائحة، يقوم كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بتخصيص دعم مباشر ضخّم لمزارعيهما، ما يجعل أي تحرير إضافي للتجارة الزراعية بين بلدان الشمال والجنوب أكثر إلحاحاً. والمطلوب من صانعي السياسات العرب أكثر من أي وقت مضى تعميم السياسات الزراعية في خطط التكامل التجاري من خلال تصميم وتنفيذ سياسة زراعية عربية مشتركة. ويمكن أن يساعد ذلك على التغلب على التشوهات العالمية المتزايدة بسبب برامج التحفيز التي يجري تنفيذها في البلدان الغنية، كما على حماية العمالة في هذا القطاع وتحقيق مستوى مقبول من الأمن الغذائي الإقليمي في أنحاء المنطقة.

وقد يكون انتشار فيروس كورونا وأثره بمثابة صرخة تنبيه تحض على معالجة نقاط ضعف بنيوية طال أمدها دون أن تُعالج. وتضع هذه الأزمة ضغوطاً على التدفقات الآتية من خارج المنطقة من الواردات الغذائية والمساعدات الإنسانية والاستثمارات، وعلى التدفقات القليلة إنما الحيوية الآتية من النشاط الاقتصادي والتحويلات المالية والتجارة ضمن المنطقة. ويواصل هذا التقرير تزويد صانعي السياسات وأصحاب المصلحة الآخرين بتقييم موضوعي لحالة التكامل في المنطقة العربية، فضلاً عن فوائد التكامل الوثيق التي تكشفها نماذج المحاكاة وتوصيات حول كيفية تحقيق ذلك. ولا شك أن رؤية منطقة عربية مترابطة وسلمية يمكن أن تتحقق إن أعطيت الأولوية للأهداف المشتركة لا للاختلافات. هذه الرؤية هي القوة الدافعة وراء هذا التقرير ووراء دفع الإسكوا باتجاه نمو اقتصادي شامل للجميع والتقدم نحو أهداف التنمية المستدامة في أنحاء المنطقة العربية جميعاً.

ويجب أن يقترن الإصلاح الزراعي بسياسات موازية للمساعدة على تعزيز النمو وتوليد فرص العمل وخفض الفقر. وبما أن سلاسل التوريد العالمية ستواجه واقعاً جديداً بعد كوفيد-19، ينبغي أن تضع المنطقة نفسها في وضع يمكنها من الاستفادة من التحولات ومن تنوع مصادر المدخلات، بما في ذلك المنتجات الزراعية والمنتجات الصيدلانية وغيرها من المنتجات الصناعية الأخرى. ومن شأن تنويع القاعدة الاقتصادية وتركيبية شركاء المنطقة، بما في ذلك عقد روابط أوثق ما بين أطرافها، مساعدة المنطقة العربية على النمو والتطور في تناغم.

ويوصي هذا الإصدار من التقرير بأربعة مجالات عمل سياساتية واسعة، بناءً على التحليل الكمي الذي جرى، ولكل منها إجراءات وتبعات محددة على النحو المبين في التقرير الكامل. وتشمل هذه المجالات ما يلي:

1. السعي إلى تكامل اقتصادي أعمق وكامل فيما بين البلدان العربية؛
2. إطلاق العنان للإمكانات التي تسمح بتحقيق التكامل الزراعي العربي؛
3. دعم المنتجين الزراعيين العرب وتمكين التجارة الإقليمية؛
4. الانتقال من الاستجابة القصيرة الأجل لجائحة كوفيد-19 إلى تمكين القطاع الزراعي على المدى الطويل.

ولقد أكدت جائحة كوفيد-19 على ضرورة المضي قدماً في تحقيق أمن غذائي أرفع، ولكن ينبغي أن يكون رفاه المزارعين وسكان الريف في صميم السياسات العامة في المنطقة العربية. وللتغلب على

المحتويات

iii	شكر وتقدير
v	موجز تنفيذي
1	مقدمة
	1. التطورات الأخيرة في التكامل الاقتصادي العالمي والإقليمي والبيئي للبلدان العربية
9	ألف. تكامل البلدان العربية: المنظور العالمي
11	باء. التكامل الاقتصادي للبلدان العربية: الدينامية الإقليمية
23	جيم. التكامل الاقتصادي العربي: المنظور البيئي
27	دال. الاستنتاجات
33	
	2. كيف يمكن للتجارة الزراعية أن تمكّن تحقيق أهداف التنمية المستدامة عبر المزيد من التكامل الإقليمي والعالمي
37	ألف. معلومات أساسية عن قطاع الزراعة في المنطقة العربية
41	باء. التجارة الزراعية وتجارة الغذاء البيئية ضمن المنطقة العربية
48	جيم. السياسات الزراعية في البلدان الغنية وتشوهات الأسواق العالمية
52	دال. آثار إصلاح سياسات التجارة الزراعية العربية
62	هاء. آثار جائحة فيروس كوفيد-19 على اللوائح التنظيمية للزراعة والزراعة التجارية
78	واو. الاستنتاج
78	
	3. الاستنتاجات والتوصيات السياسية
83	ألف. التحرك نحو تكامل اقتصادي أعمق وأكمل بين الدول العربية
85	باء. إطلاق العنان لإمكانات التكامل الزراعي العربي
86	جيم. دعم المنتجين الزراعيين العرب وتمكين التجارة الإقليمية
87	دال. الانتقال من الاستجابة القصيرة الأجل لجائحة فيروس كوفيد-19 إلى تمكين القطاع الزراعي على المدى الطويل
88	
89	المرفقات
89	المرفق 1. نظام الإسكوا للمؤشرات ولوحات التتبع المركبة لرصد وتقييم التكامل الاقتصادي العربي: ملاحظة منهجية
93	المرفق 2
106	المرفق 3. نموذج التوازن العام القابل للحوسبة للترابطات

109

113

المراجع
الحواشي

قائمة الجداول

- الجدول 1. التكامل الاقتصادي الإقليمي: البلدان العربية ومناطق مختارة، 2018 24
- الجدول 2. أنماط التكامل الاقتصادي بين الدول العربية، 2018 29
- الجدول 3. الوجهات الـ 10 الأولى للصادرات التجارية لقطر بين البلدان العربية قبل الحصار وبعده 30
- الجدول 4. أكبر 10 شركاء تجاريين لليمن، الصادرات، 2016 و2018، التغيّر في الحصة 31
- الجدول 5. أبعاد أهداف التنمية المستدامة في النموذج والمؤشرات المقابلة لها 64

قائمة الأشكال

- الشكل 1. مرتبات العولمة، البلدان العربية ومجموعات البلدان، 2015 و2018 12
- الشكل 2. صادرات مصر و وارداتها كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات التبادل التجاري، ومؤشرات أسعار الصرف الفعلية الحقيقية 13
- الشكل 3. معدلات نمو الصادرات العالمية من حيث القيمة والحجم، ومستوى الصادرات 14
- الشكل 4. المساهمة الإقليمية في نمو التجارة العالمية 14
- الشكل 5. التجارة العالمية من حيث الحجم ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ونسبة نمو التجارة العالمية من حيث الحجم إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، 2000-2018 15
- الشكل 6. الصادرات، المناطق الرئيسية في العالم، بتريليونات الدولارات، 2014-2018 16
- الشكل 7. الصادرات، التجمعات العربية الرئيسية، بتريليونات الدولارات، 2014-2018 16
- الشكل 8. مقارنة العولمة مع عائدات النفط أو بدونها، 2018 17
- الشكل 9. الصادرات حسب فئة المنتجات، جامعة الدول العربية، 2016-2018 18
- الشكل 10. مؤشر أسعار السلع الأساسية، كانون الثاني/يناير 2016 - كانون الأول/ديسمبر 2018 19
- الشكل 11. تخفيضات إنتاج النفط في البلدان العربية وأسعار نفط برنت، كانون الثاني/يناير 2015 - كانون الأول/ديسمبر 2018 20
- الشكل 12. تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى المناطق العربية والمعايير المرجعية، الحصة من إجمالي العالم 21
- الشكل 13. مقارنة بين مجموعات البلدان العربية والمعايير المرجعية للأداء في مجال العولمة في عام 2018 مقارنةً بالاتجاه 22
- الشكل 14. تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان العربية، النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي، 2016-2018 25
- الشكل 15. المعدل المركب لمشاركة بلدان مختارة في سلاسل القيمة العالمية، 2005-2015 25
- الشكل 16. نقطة التعادل المالي للبلدان العربية المصدرة للنفط، 2016-2020 33
- الشكل 17. اتجاهات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية 42
- الشكل 18. التغيّرات في مساهمة الزراعة في العمالة حسب نوع الجنس، 2000-2017 43
- الشكل 19. التوزيع القطاعي للإنتاج الزراعي في المنطقة العربية، 2014-2016 45

- الشكل 20. مؤشر الأمن الغذائي للبلدان العربية، 2018 46
- الشكل 21. مؤشر الأمن الغذائي في البلدان العربية، المرتبة عالمياً، مقارنة لمدة ثلاث سنوات 47
- 2018-2017-2016
- الشكل 22. اتجاهات التجارة البينية العربية لجميع المنتجات مقابل المنتجات الزراعية والغذائية 49
- الشكل 23. المتوسط السنوي لتقديرات دعم المُنتِج في الاتحاد الأوروبي لكل سياسة زراعية مشتركة 54
- الشكل 24. المتوسط السنوي "تقدير دعم المُنتِج" كحصة من إجمالي الإيصالات الزراعية 54
- الشكل 25. المتوسط السنوي لتقدير دعم المُنتِج للمنتجات المدعومة في كل فترة في الاتحاد الأوروبي 55
- الشكل 26. التغيير في النسبة المئوية بين متوسط "تقدير دعم المُنتِج" للفترة 2006-2000 56
- والفترة 2014-2017
- الشكل 27. المتوسط السنوي لـ "تقدير دعم المُنتِج" في الولايات المتحدة لكل فترة 58
- الشكل 28. المتوسط السنوي لـ "تقدير دعم المُنتِج" للمنتجات التي تتلقى أكبر قدر من الدعم في 58
- الولايات المتحدة في كل فترة
- الشكل 29. النسبة المئوية للتغير بين متوسط الدعم: الفترتان 1 و2 والفترتان 2 و3 59
- الشكل 30. الآثار على الرفاه حسب السيناريو (الانحراف بالنقاط المئوية عن القيمة الأساسية 68
- في عام 2030)
- الشكل 31. الآثار على الناتج المحلي الإجمالي حسب السيناريو (الانحراف بالنقاط المئوية عن القيمة 71
- الأساسية في عام 2030)
- الشكل 32. الآثار على الناتج المحلي الإجمالي الزراعي حسب السيناريو (الانحراف بالنقاط المئوية 73
- عن القيمة الأساسية في عام 2030)
- الشكل 33. آثار سيناريوات التكامل التجاري على الأجور الحقيقية في عام 2030 حسب نوع 75
- الجنس (الانحراف بالمقارنة مع سيناريو خط الأساس)
- الشكل 34. التأثير على انبعاثات غازات الدفيئة في المنطقة العربية (الانحراف بالمقارنة مع 77
- سيناريو خط الأساس في عام 2030)

قائمة الأطر

- الإطار 1. شكّلت نواتج العولمة في مصر التكامل الاقتصادي لمجموعة البلدان العربية المتنوعة 13
- الإطار 2. الدعم المحلي في الزراعة: الصناديق 51
- الإطار 3. القطاع الزراعي في الاتحاد الأوروبي بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي 57
- الإطار 4. المعونات الغذائية في المنطقة العربية 67

مقدمة

ألف. الاتجاهات والتحديات في تجارب التكامل العالمي والعربي

المحتملة أدى إلى تفاقم انتشار الفيروس. ولم يتم الشعور حتى الآن بالأثر الحقيقي على الحياة وسبل العيش والنشاط الاقتصادي الضائع، لكن الآثار الأولية والمخرجات الفمنذجة تشير أن المنطقة العربية ستخسر 42 مليار دولار أمريكي في عام 2020 بسبب الجائحة، وقد يرتفع هذا الرقم بسبب تباطؤ اقتصادي عالمي إضافي وانخفاض أسعار النفط (الإسكوا، 2020)، كما يتوقع أن يفقد بسبب الجائحة ما لا يقل عن 1.7 مليون شخص وظائفهم في عام 2020 ويؤدي تباطؤ التدفقات التجارية إلى انخفاض الصادرات العربية بمقدار 28 مليار دولار.

وحتى قبل ذلك، كان الاستياء من الوضع الاقتصادي والسياسي الراهن يتفحل لتنامي أوجه اللامساواة وآثار تغير المناخ وتصور عام بأن النظام الاقتصادي العالمي فاسد وغير عادل. وفي كثير من الأحيان، قد يكون لهذه التصورات أثر أكبر من أثر أي نموذج يتنبأ بفوائد التكامل الاقتصادي الواسعة والشاملة للجميع، ما يؤدي إلى نهج تراجعية وقومية في صنع السياسات.

مع ذلك، وبرغم هذه الاتجاهات، بل في الواقع بسببها، أصبح التكامل الاقتصادي ضرورياً ضرورة إلزامية أكثر من أي وقت مضى. وفي حين تبرز جائحة كوفيد-19 نقاط ضعفنا، فإنها تكشف أيضاً أن السبيل الوحيد للتصدي لمثل هذه التهديدات الوجودية هو التعاون والتخطيط وتشارك المعلومات والموارد. على أن أحدث قصص النجاح الاقتصادي، من مثل صعود الصين والنمو المستدام بعد الأزمة في الولايات المتحدة وزيادة تدفقات الاستثمار في أفريقيا والتنويع والدور المتنامي للتجارة والخدمات في

في مطلع القرن الحادي والعشرين، كان يُنظر إلى مستقبل التكامل الاقتصادي الوثيق على أنه مستقبل تقدم حتمي للنظم المتعددة الأطراف التي كانت ما فتئت تكتسب قوة لعقود. وشملت الخطوات نحو التقدم في هذا الاتجاه اعتماد اليورو والاهتمام بقيام اتحادات للعملات أخرى وترتيبات وحدة جمركية وازدهار التجارة العالمية ولحاق العديد من البلدان النامية بالركب بشكل ملحوظ لا سيما في شرق آسيا، ونشأ توافق عام في الآراء على أن العمل معاً قادر على تحقيق عائدات اقتصادية هائلة. هكذا، لم يكن السؤال المطروح ما إذا كان التكامل سيتحقق بل متى سيتحقق. أما الآن ونحن على مشارف انتهاء العقدين الأولين من القرن، مع تفشي جائحة عالمية وأزمة مالية وتسارع تغير المناخ وتفاقم الصراعات الإقليمية والعلاقات الجليدية بين القوى العظمى وانسحاب بعض الاقتصادات الرئيسية من الترتيبات التعددية، لم تعد افتراضات التجارة العابرة للحدود والاستثمار والتكامل دون قيود تناسب الواقع السياسي الذي يعيشه معظم سكان العالم.

ولقد كشفت جائحة كوفيد-19 عن مدى هشاشة النماذج العالمية للنمو والتجارة في مواجهة أزمات الصحة العامة، وبيّنت السرعة التي يمكن أن تنتشر بها هذه الأزمات وتطغى على المدن والبلدان والعالم في عصرنا المتسم بالترابطية الوثيقة. والواقع أن تكامل الاقتصادات وازدياد تنقل الأشخاص والسلع دون أن يقابل ذلك تكامل المؤسسات والاستجابات للتهديدات

الجهود لتشمل المستوى دون الإقليمي من خلال تعزيز تكتلات دون إقليمية كمجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي. ولكن، وبالمقارنة مع مناطق أخرى عبر العالم، ما يزال الأداء من حيث التجارة البينية العربية والارتباط بسلاسل القيمة العالمية محدوداً جداً. ففي الواقع، ما يزال تحرك الناس والسلع ورأس المال والأفكار بطيئاً في أنحاء المنطقة. ورغم أن التكامل الاقتصادي العربي من خلال التجارة والاستثمار والتحويلات المالية والتدفقات الأخرى ما يزال على مستوى أدنى بالمقارنة مع مناطق شبيهة، فإن هذه الاتفاقات تسعى إلى وضع سياسات قابلة للتنفيذ لتعزيز تكامل اقتصادي إقليمي يمكن أن يؤدي إلى ذلك النوع من التصنيع والتنوع وارتفاع الأجور وتوليد فرص العمل التي تشهدها أماكن أخرى في العالم.

وفي الوقت نفسه، سرعان ما تتحوّل النزاعات الداخلية إلى مشاكل إقليمية، فتدق الحروب الأهلية والتمردات أسافين الخلافات بين البلدان العربية ذات الأيديولوجيات والمذاهب الدينية المختلفة. وتعيق هذه الانقسامات تنفيذ مبادرات التكامل المذكورة أعلاه، ولا سيما ركائزها الاقتصادية. والواقع أن التعاون على خفض التعريفات وإزالة الحواجز غير التعريفية يصبح غير ذي بال عندما تقطع بعض البلدان روابطها الاقتصادية بسبب الخلافات أو عندما تُغلق الطرق التجارية بسبب النزاعات. ولا يمكن تحقيق حركة الأشخاص عندما تغلق البلدان حدودها أمام المهاجرين واللاجئين أو عندما يتسبب وباء بوقف تام للتنقل الداخلي أو الخارجي. ولا يعود للاتفاقات الأعمق بشأن تشاطر التكنولوجيا ووضع قواعد تحكم الملكية الفكرية الكثير من المعنى عندما لا يثقيد بالترتيبات السابقة بشأن هذه المسائل. ومن أعلى مستويات القيادة إلى المبادرات المحلية، تصطدم الاتفاقات والسياسات الحسنة النية الرامية إلى تعزيز التكامل بوقائع العقدين الماضيين.

بلدان الخليج وقدرة الاتحاد الأوروبي على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، تدل جميعها بوضوح كيف أن الاقتصاد الموجه نحو الخارج والذي يسخر الفرص في مجال التجارة والاستثمارات الجديدة يمكن من توليد فرص عمل وبناء توافق حول الشراكة والتعاون ويضع أسس الازدهار المشترك. والواقع أن العالم شهد منذ الألفية تدفقات صادرات وواردات متزايدة، وإن بوتيرة بطيئة في السنوات الأخيرة. وتوصل إلى اتفاقات متعددة الأطراف تغطي قضايا جديدة ومتطورة تتعلق بالتجارة في السلع والخدمات والاستثمار والضرائب والملكية الفكرية والتحويلات المالية وغير ذلك من التدفقات العابرة للحدود. ومع تفاقم الأزمات، بين فيروس كورونا وتغيّر المناخ والإرهاب الدولي والتدفقات المتزايدة للمهاجرين واللاجئين، من الواضح أن البلدان لا تملك القدرة على معالجة هذه القضايا فرادى. وفي الحالات التي تعطلت فيها الجهود العالمية أو قوّضت، مثلاً في إطار العمليات التقليدية لمنظمة التجارة العالمية، تقوم الاتفاقات الإقليمية ودون الإقليمية في أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا وأماكن أخرى بالجمع بين بلدان ذات أهداف وطموحات متشابهة معاً.

ولقد خبرت البلدان العربية التقدم في التكامل الإقليمي ودون الإقليمي وفي إمكانيات هذا التكامل كما خبرت العوائق التي تقف في سبيل السعي إلى تحقيقه. فعلى غرار التجارب العالمية طوال القرن العشرين، واجهت المنطقة العربية مدأً وجزراً في التعاون الإقليمي، من تضامن الحركات المناهضة للاستعمار والنزعة إلى الحياد من جهة وصولاً إلى الحروب الداخلية والطائفية من جهة أخرى. وعلى نحو شبيه، شهدت العقود الثلاثة الماضية بعض التطورات برعاية جامعة الدول العربية تتعلق بالتقدم نحو التكامل الاقتصادي العربي من خلال تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية والمفاوضات المتعلقة بإنشاء الاتحاد الجمركي العربي. وامتدت

التنمية الاقتصادية. وقد بُنيت الاستراتيجيات الناجحة للتنمية الطويلة الأجل في أوروبا وللتصنيع الموجه إلى التصدير في آسيا على الإصلاح الزراعي وزيادة الإنتاجية الزراعية والقيمة المضافة في الزراعة والابتكارات التكنولوجية في المجال الزراعي. كما اعتمد خفض الفقر ورفع الدخل في إثيوبيا والبرازيل والهند وأماكن أخرى على توفير عائدات أعلى وأكثر قابلية للتنبؤ بها للمزارعين الريفيين وصغار المزارعين بتمكينهم من الوصول إلى أسواق أكبر لسلعهم، فضلاً عن تأمين شبكات الأمان الاجتماعي لهم. ووفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO, 2018a)، "الاستثمار المتسارع في الزراعة والنظم الغذائية المستدامة وفي سكان الريف مسرّع مُحقق للتنمية المستدامة يساعد البلدان على تحقيق عدد من أهداف التنمية المستدامة: القضاء على الفقر المدقع والجوع وسوء التغذية؛ وتعزيز الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، بما في ذلك التنوع البيولوجي ومصائد الأسماك والغابات والأراضي والتربة والمياه والمحيطات؛ والتخفيف من حدة تغيير المناخ مع التكيف معه وبناء القدرة على الصمود تجاهه". ومع إغلاق البلدان استجابةً لجائحة كوفيد-19، يلزم العمال منازلهم ويجف الاستثمار، فيما تتعرض لضغوط كبيرة سلاسل التوريد الغذائية والزراعية التي كان يمكن الاعتماد عليها في السابق، ما جعل استمرار عملها مصدر قلقٍ أممي كبير.

وفي المنطقة العربية، استحوذت الزراعة في عام 2016 على ما يقرب ربع إجمالي اليد العاملة وعلى خمسة في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019 (World Bank, 2019)، ما يعكس الاتجاهات العالمية في الناتج المحلي الإجمالي¹. وتشكل الزراعة، سواء من ناحية المنتجات الغذائية أو السلع غير الاستهلاكية، عنصراً حيوياً في مجموعة من البيئات المختلفة، فالفواكه في لبنان واللحوم والألبان في المملكة العربية السعودية والحبوب والقمح والقطن

والواقع أن هذه التحديات الإقليمية تعكس المخاطر التي تتهدد التكامل الاقتصادي والتي شهدتها بلدان ومناطق من جميع مستويات الدخل. فقد أثرت جائحة كوفيد-19 على كل منطقة من مناطق العالم، الغنية منها والفقيرة على السواء. ولقد وُضعت أهداف طموحة في إطار خطة التنمية المستدامة 2030، واتفاق باريس للمناخ، وبرنامج عمل أديس أبابا، والحوكمة العالمية للضرائب، والاتفاقات الأخيرة حول الهجرة، وفي إطار مقترحات قُدّمت في اجتماعات منظمة التجارة العالمية خلال جولات الدوحة. ولكن كان في العديد من هذه الاتفاقات غياب لجهات فاعلة رئيسية، فضلاً عن العجز أو عدم الرغبة في اعتماد سياسات وطنية قوية تلتزم بهذه الاتفاقات وتعطيل أو رفض العديد من ركائزها ما أصاب المفاوضات التجارية بالعطب. وقد نجمت هذه الحواجز عن عدد من الأسباب الجذرية. فبعضها ناشئ في جوهره عن مصالح وطنية تتصادم مع مبادئ التكامل المتعدد الأطراف والتعاون، وبعضها نابع من سوء فهم لأهداف هذه الاتفاقات ورفض للحلول التكنوقراطية وشكك في التحديات التي تواجه العالم والإنسانية. ولكن أياً كان السبب، فإن العالم يتقارب أكثر فأكثر بفعل قفزات قياسية في التكنولوجيا والاتصالات والتجارة، لكنه يصطدم أيضاً بحواجز غير مسبوقه تقف في وجه تعزيز التعاون.

باء. الدور القوي للزراعة والتحديات الفريدة التي تواجه التكامل الزراعي

من بين مجموعة الأنشطة المعرضة للسعي إلى الربح والهيمنة السياسية وحيلولة الأولويات الوطنية دون التعاون والتكامل، تبرز الزراعة كقطاع تحميه بשרاسة البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حدٍ سواء. وتعود الطبيعة الخلافية للترتيبات الزراعية الدولية إلى أهميتها على مَرِّ الزمن لكسب العيش من حيث خفض الفقر وتوفير الأمن الغذائي والمساهمة في

الإعانات الزراعية في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وأدت هذه القضية التنازعية إلى عرقلة أو تعطيل العديد من جولات منظمة التجارة العالمية. ففي هذه الحالات، يكون النفوذ المحلي والضغط من القطاع الزراعي عنيفاً إلى حدٍّ يحول دون صنّاع السياسات والالتزام باتفاقات صارمة. وقد واصلت حزم الإنقاذ التي وُضعت استجابة لجائحة كوفيد-19 في البلدان الغنية اتجاه دعم الزراعة هذا، وهي ضرورة سياسية. ويمكن أيضاً استخدام الإعفاءات الحسنة النية بموجب الاتفاقات التجارية، كتلك المتعلقة بنوعية الأغذية وسلامتها، استخداماً مخادعاً لحماية المنتجين المحليين من المنافسة الأجنبية. وفي الأثناء، تواصل البلدان النامية دعم الزراعة بسبب الدور الذي يلعبه القطاع في حياة شرائح كبيرة من السكان كما ذكرنا أعلاه. وقد شهدت البلدان المتوسطة الدخل تقدماً كبيراً في الزراعة، وتعرضت لانتقادات لاستفادتها من آليات الدعم العالمية المخصصة للبلدان الأفقر. كما يجب أيضاً أن يُوازن الدعم المقدم للمزارعين مع احتياجات المستهلكين ومع تأثير ارتفاع الأسعار على الأمن الغذائي للفقراء.

لكن هذا التقرير، وفي خضم هذه التعقيدات، سيحتاج أن المجال مفتوح أمام البلدان العربية لإدراج نفسها في ترتيبات تجارية جديدة يمكن، بالتخطيط الصحيح والمفاوضات الصحيحة، أن تكون مفيدة للقطاع الزراعي وتعزّز أيضاً التكامل الإقليمي. وقد كان عدد من البلدان العربية منذ عام 1995 جزءاً من الشراكة الأوروبية المتوسطية التي تغطي المنتجات الصناعية لكن لها أهمية للزراعة وأثراً عليها. وستوفر اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية فرصاً للتجارة الزراعية مع أفريقيا، نظراً للعضوية المتداخلة بين هذه الاتفاقية القارية الجديدة واتفاقية التجارة الحرة العربية. وهناك مجال للمناداة بفرص للتجارة الزراعية والاستثمار ونقل التكنولوجيا في المنطقة العربية والتفاوض بشأن ذلك بحزم أكبر. وينطبق ذلك بخاصة على الاتحاد الأوروبي في سياق

في مصر، على سبيل المثال لا الحصر، مصادر رئيسية للإنتاج والعملية الأجنبية وللروابط مع القطاعات الأخرى. كما أن مرونة الزراعة في توليد فرص العمل والدخل كبيرة جداً، فالأسر الممتدة تعتمد على هذه الأنشطة. وفي حين توقف معظم الأنشطة التي تُعتبر "غير أساسية" أثناء تفشي الفيروس، تستمر الزراعة لأهميتها الاستراتيجية في توفير مصدر رفاه للعمال. ومنذ فترة من الوقت، ما زالت المعونات الحكومية الكبيرة المقدّمة للقطاع، سواء للمنتجين أم المستهلكين، مسألة مثيرة للجدل من ناحية الحفاصة المالية والتشوهات التي تنشأ في الاقتصاد والفائزين والخاسرين في صفوف الفقراء والمزارعين والبيئة وما إلى ذلك. وفي الأثناء، لم تشهد المنطقة العربية مكاسب في الإنتاجية الزراعية على قدم المساواة مع مناطق أخرى، ما يعكس الحاجة إلى نقل أكبر للتكنولوجيا وإلى أساليب جديدة كجزء من الترتيبات التجارية الزراعية. وعلاوة على ذلك، يجب أن يكون التوسع في هذه الأنشطة متوازناً مع كثافة استخدام الزراعة للمياه، لا سيما في البلدان العربية، والندرة الشديدة للمياه في المنطقة العربية بالمقارنة مع المناطق الأخرى. ونظراً لهذه القيود، طالما تطّعت استراتيجيات التكامل والأمن الغذائي العربية إلى البلدان الأكثر خصوبة كالسودان لتوفير حلول إقليمية. وعلى نطاق أوسع، يمكن للمنطقة أن تبحث عن وسائل لتجارة الواردات الزراعية بأسعار ومعدلات أكثر ملاءمة بدلاً من التسبب في استفحال وضع المياه فيها. والواقع أن الواردات الزراعية إلى المنطقة زادت منذ عام 1995 بما يفوق أربعة أضعاف، ما يعكس ضرورة حماية الترتيبات التجارية التي تحكم هذه الواردات وحماية موازين مدفوعات البلدان.

تعكس تعقيدات القطاع الزراعي هذه الصعوبات السياسية التي تكتنف تخفيف الدعم الحكومي وفتح الحدود وحفز المنافسة، والتي تصبح حتى أكثر تعقيداً وأصعب في التنفيذ في ضوء الديناميات الزراعية العالمية. وقد وثق جيداً الجدل حول

خصيصاً. وبما أن ما يزيد عن نصف سكان البلدان العربية يعيش في المناطق الريفية التي ترتفع فيها معدلات الفقر، ستترتب على التجارة الإقليمية في هذا القطاع تأثيرات هائلة إذا ما جرى التفاوض جيداً على الترتيبات التجارية وُقِّدَت الترتيبات المتفق عليها تنفيذاً سليماً.

جيم. مناداة الإسكوا بالتكامل الاقتصادي والزراعي

لطالما دعت الأمم المتحدة إلى إيجاد حلول جماعية لمشاكلنا المشتركة، بما في ذلك من خلال الهيئات المتعددة الأطراف والمعاهدات الدولية والأهداف الإنمائية المشتركة والتكامل الاقتصادي. وفي المنطقة العربية، تقوم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بتبيان وعرض الأسس المنطقية للتعاون الوثيق بين البلدان العربية على النحو المعروض أعلاه، وذلك من خلال توفير بحوث وتحليلات جديدة بشأن هذه المسائل، وابتكار خيارات سياساتية قائمة على الأدلة وتعزيز هذه الخيارات ببناء القدرات والدعم التقني. وفي ضوء ذلك، أصدرت الإسكوا تقرير تقييم التكامل الاقتصادي العربي الافتتاحي في عام 2015، مع نظام مؤشرات مركبة جديد لرصد وتقييم التكامل الاقتصادي العربي كان قيد الإعداد منذ عام 2013 وبني للقيام للمرة الأولى بقياس حزمة من المتغيرات التي تعابن التكامل العالمي والإقليمي والفطري. وسيفضل الفصل الأول تعقيدات هذه المؤشرات، لكنها بصفة عامة تتفحص الصادرات والواردات والاستثمار والتحويلات المالية باعتبارها المؤشرات الرئيسية للتكامل الاقتصادي. وهي تُستخدم لتوضيح العوامل التمكينية والسياسات الفتنقة والنواتج التي تُوصل إليها فيما يتعلق بالتكامل وتعرضها في لوحات تسجيل لكل مؤشر مركب. وفي النهاية، تسلط هذه المؤشرات المركبة الأضواء على

المراجعة الجارية لسياسته الزراعية المشتركة بسبب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، ما قد يشكل فرصة للبلدان العربية للدعوة إلى تحسين وصول صادراتها الزراعية إلى السوق الأوروبية. وفي الوقت نفسه، تتفاوض الولايات المتحدة والمملكة المتحدة على اتفاقات ثنائية جديدة مع العديد من البلدان العربية، ما يتطلب صياغة مقترحات أكثر ملاءمة بغية وصول الأطراف جميعاً إلى الأسواق الزراعية. وسيكون وضع العالم ما بعد جائحة كوفيد-19 مختلفاً جداً فيما يتعلق بمصادر التزود الزراعي وسلاسل القيمة والدعم الحكومي على الصعيدين العالمي والإقليمي. ويتوقع أن تخسر الحكومات العربية 1.8 مليار دولار من عائدات التعريفات الجمركية على الواردات و2.0 مليار دولار من الاستهلاك غير المباشر و4.2 مليار دولار من ضريبة الإنتاج، ما سيرهق توازن المبيعات العامة الهشة أصلاً. وكما يتضح من تعقيدات سلاسل القيمة العالمية الزراعية التي يتفحصها هذا التقرير، ستكون لتأثيرات كوفيد-19، التي تتراوح من اختناقات الإنتاج إلى ارتفاع الأسعار، عواقب شديدة متأخرة وطويلة الأجل لم يشهدها العالم بعد.

وهناك أيضاً فرص كبيرة لزيادة التجارة الزراعية فيما بين البلدان العربية، والتي زادت عشرة أضعاف منذ عام 1995، إذ أرسلت بلدان مجلس التعاون الخليجي والمشرق، على سبيل المثال، أكثر من نصف صادراتها الزراعية ضمن المنطقة. ويغطي العديد من اتفاقات التجارة الثنائية بين البلدان العربية الواردات الزراعية المعفاة من الرسوم الجمركية. وتوفر ترتيبات اتفاقية أغادير ومجلس التعاون الخليجي سبباً لهذه السلع على المستوى دون الإقليمي. وينطوي ذلك على فرص لتشجيع المنتجين الإقليميين وترسيخ فرص التكامل، التي تتوقف على التقدم في المفاوضات على الاتحاد الجمركي العربي والتعريفات الجمركية الخارجية المشتركة. وسيدرّس تحديد الفرص في هذا التقرير من خلال نموذج توازن عام قابل للحوسبة مصمّم

كيفية تكامل البلدان العربية فيما بينها وضمن المجموعات دون الإقليمية ومع العالم.

وفي هذا الإصدار من تقرير تقييم التكامل الاقتصادي العربي، بغية تسليط الضوء تحديداً على إمكانية التكامل الزراعي، سيستخدم نموذج توازن عام قابل للحوسبة لتقييم الآثار القطاعية والآثار على الاقتصاد الكلي لسيناريوات بديلة لتحرير التجارة الزراعية وتحديد الآثار الكمية المحتملة في أنحاء الاقتصاد وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق ببعض من أهداف التنمية المستدامة المختارة. وقد صمّم هذا النموذج ليأخذ بالاعتبار سمات اقتصادات تسعة بلدان عربية، وأيضاً الآليات الرئيسية التي تؤثر على الأسعار الزراعية العالمية. وتشمل السيناريوات التي ستبحث (1) تنفيذ الاتحاد الجمركي العربي وتكامل أفقي عميق بين أعضاء اتفاقية التجارة الحرة العربية، و(2) تنفيذ اتفاقات التجارة الحرة بين المنطقة العربية والشركاء في أفريقيا والاتحاد الأوروبي، ما يمثل تكاملاً رأسياً. وستجمع نتائج وتداعيات هذه السيناريوات العوامل التمكينية للتكامل الاقتصادي بين البلدان العربية بشكل عام ومركزية الزراعة للعديد من الاقتصادات العربية وللتجارة الممكنة في المنطقة ومع الشركاء الخارجيين. وسيستفيد هذا التقرير أيضاً من التحليلات والنتائج التي توصلت إليها الإسكوا فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، باستدامة الأغذية والمساواة بين الجنسين والحوافز التي تعترض التجارة.

ويجري هذا التحليل الصارم كله للإجابة على سؤال ما العمل ولتقديم أفضل التوجيهات المصممة خصيصاً لصانعي السياسات والجهات الفاعلة في القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين في عملية التنمية والتكامل، في الظروف العادية وفي ظل الوقائع التي فرضتها جائحة فيروس كورونا. وسيفضل التقرير نتائج وتوصيات قائمة على الأدلة بشأن التكامل الاقتصادي والزراعي. ومن الواضح أنه على الرغم من بعض

التطورات الإيجابية، ما زال التقدم نحو التكامل العربي بطيئاً جداً، إذ تظل مستويات التكامل في المنطقة كامنة بالمقارنة مع روابطها مع الجهات الفاعلة الخارجية وبالمقارنة مع تجارب التكامل في مناطق أخرى. ولقد بقيت هذه النتائج صحيحة منذ النسخة الافتتاحية لنظام المؤشرات المركبة لرصد وتقييم التكامل الاقتصادي العربي، وإن كان ذلك مقترناً بتجارب قطرية مختلفة وقوى دافعة محددة. أما البلدان العربية الأكثر عولمة فهي في المقام الأول بلدان مجلس التعاون الخليجي، إذ تحتل الإمارات العربية المتحدة المركز الأول في المنطقة، وهي في الواقع من بين البلدان الخمسة الأولى في العالم. لكن المنطقة العربية ككل، عندما يتم تجميعها احتلت المرتبة 43 على مستوى العالم في عام 2018، بانخفاض طفيف عن مرتبة 39 التي احتلتها في عام 2016. وفي الواقع، بقي أداء العولمة في البلدان ومجموعات البلدان العربية ثابتاً إلى حد كبير مع مرور الوقت، وظلت أقل البلدان العربية نمواً في المرتبة الدنيا. وتبقى المنطقة العربية هامشية من حيث حصتها من التجارة العالمية وغيرها من مؤشرات التكامل الاقتصادي. ولدى النظر إلى الشركاء الثنائيين الرئيسيين للبلدان العربية، يلعب الاتحاد الأوروبي على وجه الخصوص، وكذلك الصين، أدواراً أكبر بكثير من البلدان المجاورة أو الإقليمية أو المناطق دون الإقليمية، حيث يبرز مجلس التعاون الخليجي وحده كشريك إقليمي عربي بيني، بقيادة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة بشكل خاص كقطبين للتكامل بين البلدان العربية.

وإحدى النتائج الملفتة التي ترد تفاصيلها في الفصل الأول هي أن النفط ليس هو بالضرورة ما يدفع إلى تحقيق النجاحات على صعيد العولمة، إذ تلعب الأنشطة المتنوعة دوراً رئيسياً في عدة بلدان مصدرة للنفط. وهذا يدل على إمكانية الاستفادة من وسائل الإنتاج المتنوعة القائمة، ولكن أيضاً على الحاجة إلى إيجاد مصادر أخرى للتجارة والاستثمار وتدفقات

التي تشمل جميع البلدان العربية الأفريقية بما في ذلك إمكانية الانضمام إلى الاتحاد الجمركي للسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا) نظراً لأوجه التشابه في البنية الاقتصادية للدول الأعضاء. ومع ذلك تظل استراتيجية التكامل هذه جديرة بالمتابعة، إذ أن من شأنها تمكين قدرة البلدان العربية على المنافسة في الأسواق العالمية ومع الاقتصادات المتقدمة.

وأخيراً، يكشف التقرير أنه لا بدّ من تصميم سياسات تكميلية أو مصاحبة بعناية إذا ما أريد لخطط تحرير التجارة الزراعية إحراز تقدم عبر جميع أهداف التنمية المستدامة وتحسين النمو الاقتصادي والرفاه وتعزيز توليد فرص العمل وخفض اللامساواة بين الجنسين. ومن أهم هذه السياسات إنشاء أسواق عوامل إنتاج إقليمية أكثر مرونة لتسهيل وتعجيل إعادة توزيع عوامل الإنتاج من قطاعات كانت محمية سابقاً إلى قطاعات مربحة حديثاً. وتشكل تدابير تيسير التجارة كوسيلة لخفض تكاليف المعاملات التجارية، بما في ذلك تكاليف النقل والتأمين وعملية التخليص الجمركي، خياراً آخر، إذ تبين دراسات الإسكوا أن تخفيض التكلفة اللوجستية عالمياً أقدر على تعزيز الصادرات من مجرد الاكتفاء بإزالة التعريفات الجمركية على الصادرات في البلدان الشريكة.

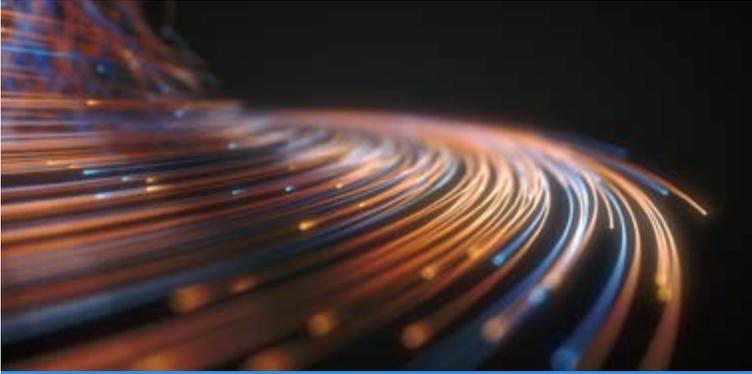
سيُنظَّم التقرير على النحو التالي: سيقدم الفصل الأول ويحلل منهجية نظام المؤشرات المركبة لرصد وتقييم التكامل الاقتصادي العربي، كاشفاً خطوة بخطوة النتائج التحليلية والآثار المترتبة على تجربة التكامل في المنطقة العربية. وسيعرض الفصل الثاني معلومات أساسية عن تاريخ وحالة الزراعة في المنطقة العربية، والتجارة الزراعية العالمية والإصلاح السياساتي، ويتناول بالتفصيل نموذج التوازن العام القابل للحوسبة واستنتاجاته وآثاره. كما يقدم أيضاً توصيات تستند إلى هذا العمل التحليلي، فيما يعرض الفصل الثالث الاستنتاجات.

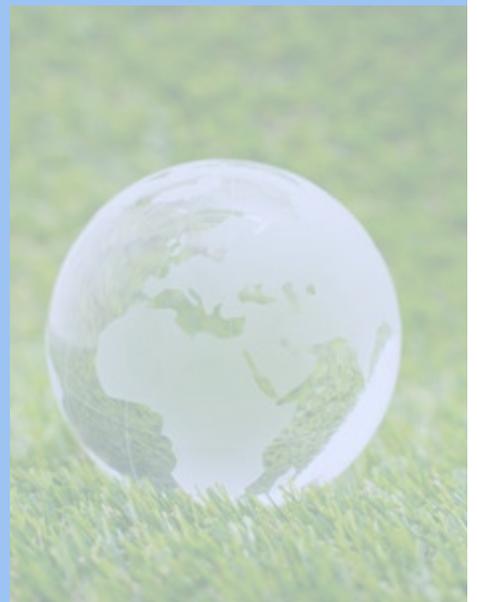
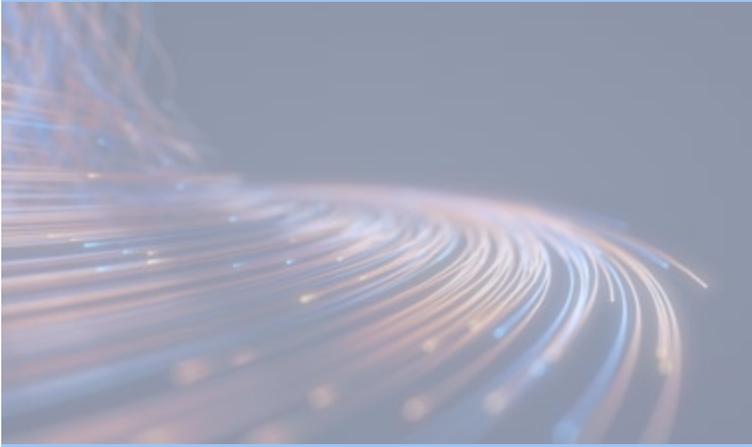
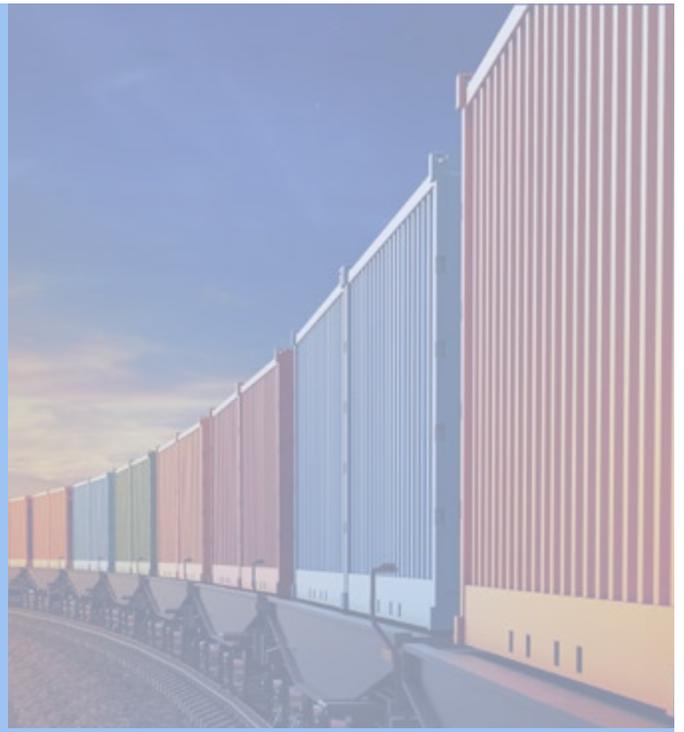
التحويلات المالية إذا ما زادت التوقعات المتعلقة بالهيدروكربونات سوءاً، لا سيما في أعقاب انخفاض الأسعار مؤخراً والذي صاحبه انخفاض غير مسبوق في الطلب العالمي. وفي الأثناء، تفرض حالات النزاع وتداعياتها الفريدة على بلدان كالجمهورية العربية السورية واليمن الاعتماد بشكل خاص على التدفقات فيما بين البلدان العربية، ما يتيح فرصاً لتوسيع الروابط القائمة بين المناطق.

أما الخيار الآخر فهو تحرير التجارة الزراعية العربية الذي قد يترك أثراً أكبر على رفاه الإنسان مما لو نُقِدَ في أماكن أخرى بسبب انتشار الحواجز غير التعريفية في سياق الاعتماد الشديد على الواردات الغذائية والقطاعات الزراعية الكبيرة في كثير من الأحيان. ويركّز الفصل الثاني على بلدان مجلس التعاون الخليجي الستة وتونس والمغرب ومصر وثلاثة خطط لتحرير التجارة. فمن شأن اتفاقية تجارة حرة عميقة وكاملة مع الاتحاد الأوروبي أن تؤثر على الأسعار الزراعية العالمية، وقد تخسر البلدان العربية على المدى القصير بعد ارتفاع قيمة الواردات من المواد الغذائية بينما سيعتمد الأثر الصافي على المستهلكين على كفاءة قنوات التوزيع. ومن المفترض أن تكون العواقب السلبية للصدمة الناتجة عن استكمال منطقة التجارة الحرة العميقة والشاملة مع الاتحاد الأوروبي قد اختفت بعد عام 2025، فتبدأ الأسعار بالانخفاض حينذاك.

ومن شأن استكمال الاتحاد الجمركي العربي أن يولد أثراً كبيراً سيعتمد على هيكل التعريفية الخارجية الموحدة المعتمدة للسلع الزراعية والعودة إلى بيئة اقتصادية عالمية مواتية. وسيتحقق الأثر الإيجابي الأكبر على تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال خفض ومواءمة التدابير غير التعريفية القائمة. ولكن تبقى المكاسب المتوقعة متواضعة كما في حال خطط تحرير التجارة كاتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية

1. التطورات الأخيرة في التكامل الاقتصادي العالمي والإقليمي والبيئي للبلدان العربية





1. التطورات الأخيرة في التكامل الاقتصادي العالمي والإقليمي والبيئي للبلدان العربية

الاقتصادي، لتوضيح العوامل التمكينية والسياسات المُنفَّذة والنواتج التي تُوصَل إليها من ناحية التكامل². وقد طُوِّرت هذه الأداة لإرشاد عملية صنع السياسات السليمة واتخاذ القرارات التجارية القائمة على الأدلة، بغية تعزيز التكامل الاقتصادي للبلدان العربية الذي تعتبره الأمم المتحدة وسيلة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وغيرها من الأهداف الإنمائية المعلنة³.

يستعرض القسم الأول من الفصل أداء العولمة في البلدان العربية باستخدام مؤشر التكامل العالمي. ويركز القسم الثاني على التكامل الاقتصادي مع ديناميات ونواتج الشركاء الرئيسيين من غير العرب. ويحلل القسم الثالث التطورات في مجال التكامل الاقتصادي الثنائي بين البلدان العربية. وترد الاستنتاجات في القسم الرابع.

ألف. تكامل البلدان العربية: المنظور العالمي

تبيّن مقارنة أداء التكامل الاقتصادي العالمي للبلدان العربية ومجموعات البلدان، وفقاً لمؤشر العولمة الذي أعدته الإسكوا لعامي 2018 و2016، أن مجلس التعاون الخليجي يبقى مجموعة البلدان الأكثر عولمة في المنطقة العربية واحتل المرتبة الثالثة والعشرين في عام 2018، مقارنةً بالمرتبة السادسة عشرة في عام 2016، بينما يبقى تكامل مجموعة أقل البلدان العربية من ناحية اقتصادية على الصعيد العالمي ضعيفاً (الشكل 1 والمرفق 1). أما ثاني وثالث أكثر

تعرض التكامل الاقتصادي للخطر بسبب تباطؤ التجارة العالمية الذي أصبح "الوضع الطبيعي الجديد" للتكامل الاقتصادي العالمي في أعقاب الأزمة المالية العالمية. ونتيجة لذلك، أخذت القوى الدافعة الرئيسية لموجة العولمة الحالية تفقد زخمها: فقد اكتمل اندماج الصين وبلدان أوروبا الشرقية في الاقتصاد العالمي، وخُفضت التعريفات الجمركية إلى حد لا يمكن توقع مكاسب كبيرة من زيادة خفضها؛ وتحول الصين من نموذج نمو قائم على الصادرات إلى نموذج نمو قائم على الطلب ينعكس بانخفاض الطلب على السلع الأساسية. وبعد عقدين من التجزئة المكثفة في عملية الإنتاج، يمكن القول إن التخصص الرأسي قد وصل إلى حدوده.

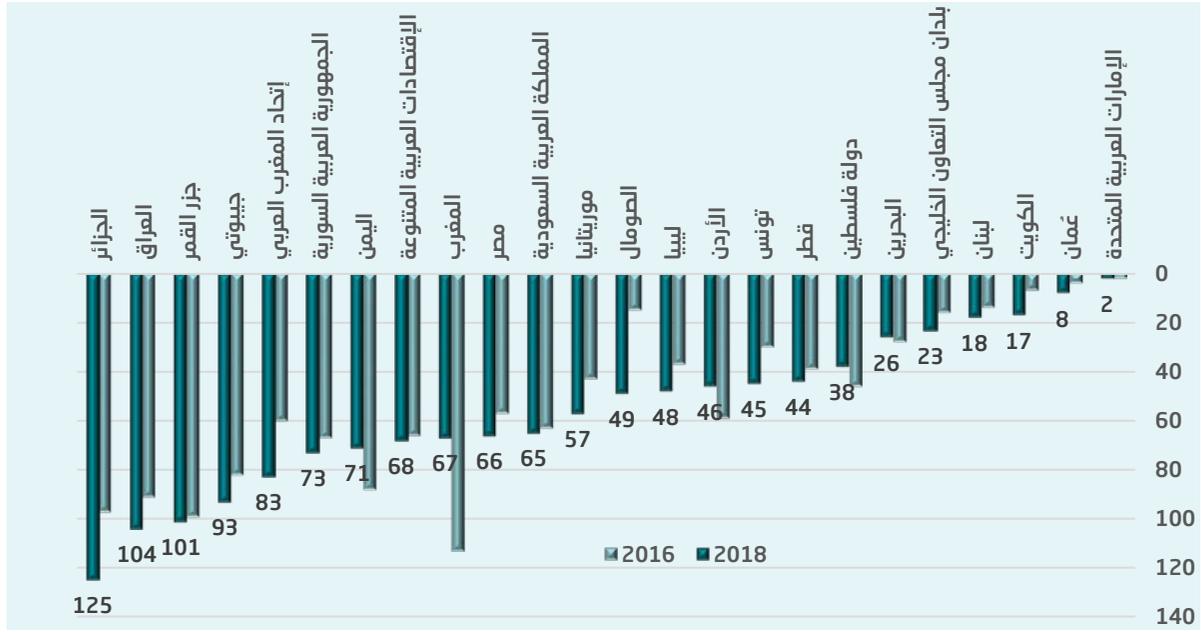
مع ذلك، أتاحت الفترة 2016-2018 للبلدان العربية فرصاً متجددة لتعزيز التكامل الاقتصادي، وهو ما يقيّمه هذا الفصل باستخدام نظام المؤشرات المركبة لتقييم ورصد التكامل الاقتصادي العربي الذي أعدته الإسكوا. ويقدم الفصل أيضاً رؤى أولية حول التأثير المحتمل للتحديات التي ظهرت في عامي 2019 و2020، وهي الحروب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وحرب أسعار النفط بين روسيا والمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة وجائحة كوفيد-19. وتتبع المؤشرات ولوحات تتبع النتائج مجموعة من المتغيرات التي تتناول التكامل على المستويات العالمي والإقليمي والقطري. وتبحث في الصادرات والواردات والاستثمار والتحويلات المالية باعتبارها مؤشرات رئيسية للتكامل

لجذب حصة أكبر من الطلب العالمي والموارد المالية المتاحة لتسخير إمكانات التجارة لتعزيز النمو والقدرة التنافسية ومستويات المعيشة.

كان السياق العالمي مؤاتياً إلى حد كبير لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي، إذ اتسمت الأنماط الاقتصادية العالمية بتراجع في الفترة 2015-2016 تلاها تعافٍ قوي في الفترة 2017-2018. استمرت التجارة الدولية في انخفاضها من حيث القيمة في عام 2016، وخسرت 3.2 في المائة، بعد أن سجلت انخفاض حاد بلغ 13.5 في المائة في عام 2015، وقبل أن تتوسع 11 في المائة في عام 2017 و10 في المائة في عام 2018 (الشكل 3).

مجموعات البلدان العربية عولمة فهي البلدان العربية المتنوعة التي احتلت المرتبة الثامنة والستين واتحاد المغرب العربي الذي احتل المرتبة الثالثة والثمانين في عام 2018. وبسبب ارتفاع إجمالي حصة التجارة من 44 إلى 56 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ارتفعت مجموعة البلدان العربية المتنوعة 24 نقطة في مراتب العولمة، لكن هذا الانتقال كان إلى حد كبير نتيجة لانخفاض قيمة الجنيه المصري بعد تعويمه الحر في عام 2016 (الإطار 1). وقد تأثر أداء اتحاد المغرب العربي بشدة بسبب تقلب نواتج التكامل فيما يتعلق بليبيا، التي تفاوتت مرتبتها بين الخامسة والخمسين في غضون عامين. ونتيجة لذلك، لم يكن أداء البلدان العربية في الفترة 2016-2018، كافياً

الشكل 1. مراتب العولمة، البلدان العربية ومجموعات البلدان، 2015 و2018

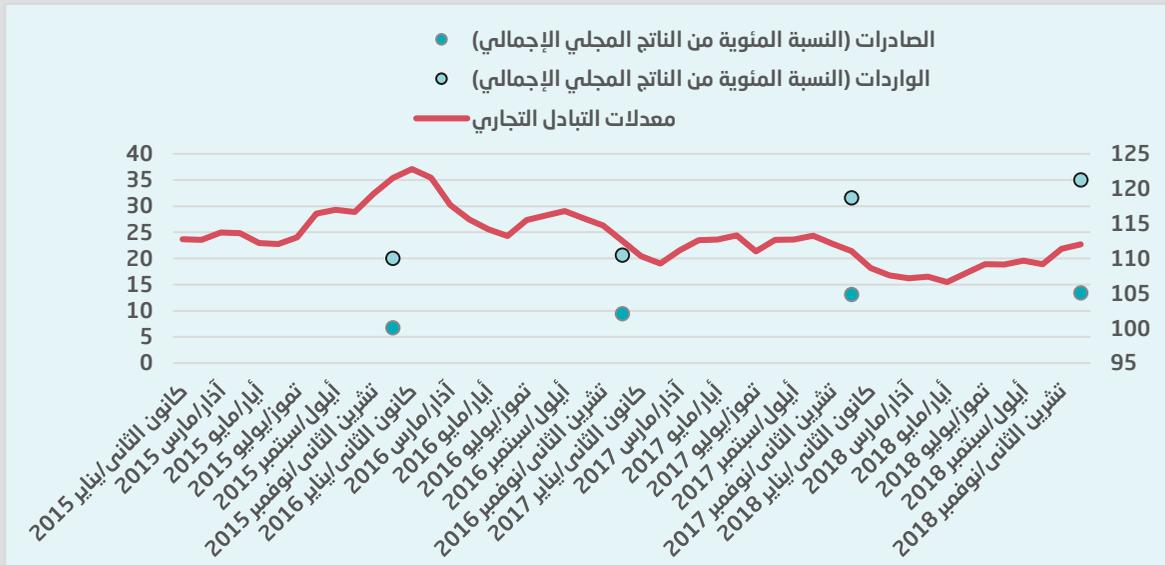


المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية وحسابات الإسكوا لنظام مؤشرات التكامل الاقتصادي العربي.
ملاحظة: مراتب عام 2016 باللون الأزرق الفاتح، ومراتب عام 2018 باللون الأزرق الداكن. الأرقام تعكس مراتب عام 2018.

الإطار 1. شكّلت نواتج العولمة في مصر التكامل الاقتصادي لمجموعة البلدان العربية المتنوعة

لم تساهم مجموعة البلدان العربية المتنوعة جميعها في الانتقال الإيجابي إلى أعلى سلم مراتب العولمة ولم تسجل خلال هذه الفترة طفرات متشابهة في انفتاحها الاقتصادي. ويعكس هذا التحسن بشكل أساسي تغيّر مرتبة مصر حيث قفزت من المركز 129 إلى المركز 66 بين عامي 2016 و2018 في مراتب العولمة.

الشكل 2. صادرات مصر و وارداتها كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات التبادل التجاري، ومؤشرات أسعار الصرف الفعلية الحقيقية



المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية وحسابات الإسكوا لنظام مؤشرات التكامل الاقتصادي العربي.

بعد تحرير نظام سعر الصرف وانخفاض قيمة العملة، تدهورت معدلات التبادل التجاري في مصر حيث أصبحت الواردات أكثر تكلفة مقارنة بالصادرات. ونظراً لأن واردات البلد غير مرنة تماماً لتقلبات الأسعار، ارتفعت حصتها من 21 إلى 35 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ما دفعها من المرتبة 121 إلى المرتبة 65 في ترتيب الواردات (الشكل 2). وخلال الفترة نفسها، ارتفعت صادرات مصر من 9 إلى 13 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ورغم أنها كانت كبيرة، إلا أن مصر احتلت المرتبة 127 في مراتب الصادرات وذلك بسبب المساهمة الصغيرة للصادرات في الناتج المحلي الإجمالي. وفي عام 2018، كانت الصادرات غير النفطية ما تزال تمثل نسبة ضئيلة تبلغ 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ولدى النظر إلى القوى الدافعة الأخرى للتكامل الاقتصادي للبلد، يتبين أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لم تؤثر كثيراً على نواتج العولمة، على عكس تحويلات العمال التي ارتفعت من 7 إلى 13 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ما أدى إلى كسب 17 نقطة في المرتبة، أي الانتقال من المرتبة الثلاثين إلى الثالثة عشرة، خلال الفترة نفسها.

التحسن. وزادت قيمة الصادرات 7.3 في المائة و9.8 في المائة في عام 2017، و7.9 و9.5 في المائة في عام 2018 في أمريكا الشمالية وأوروبا على التوالي، و18.3 في المائة في عام 2017، و13.6 في المائة

كان انتعاش الاقتصاد العالمي، رغم أنه ما يزال في مهده، واسع النطاق كما توسعت اقتصادات أهم الشركاء التجاريين للبلدان العربية. وساهمت البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء في هذا

وكان التعافي في عام 2018، مدفوعاً بآسيا (48 في المائة من الإجمالي) وبأوروبا (35 في المائة) وبأمريكا الشمالية (15 في المائة).

في عام 2018، في أفريقيا. وفي عام 2016، كانت سلبية مساهمة جميع المناطق في نمو التجارة العالمية من حيث القيمة باستثناء أوروبا (الشكل 4).

الشكل 3. معدلات نمو الصادرات العالمية من حيث القيمة والحجم، ومستوى الصادرات (بتريليونات الدولارات)



المصدر: حسابات الإسكوا لنظام مؤشرات التكامل الاقتصادي العربي من خلال استخدام بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). متاحة على https://unctadstat.unctad.org/wds/ReportFolders/reportFolders.aspx?sCS_ChosenLang=en (تم الاطلاع عليها في أيلول/سبتمبر 2019).

الشكل 4. المساهمة الإقليمية في نمو التجارة العالمية



المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية وحسابات الإسكوا لنظام مؤشرات التكامل الاقتصادي العربي.

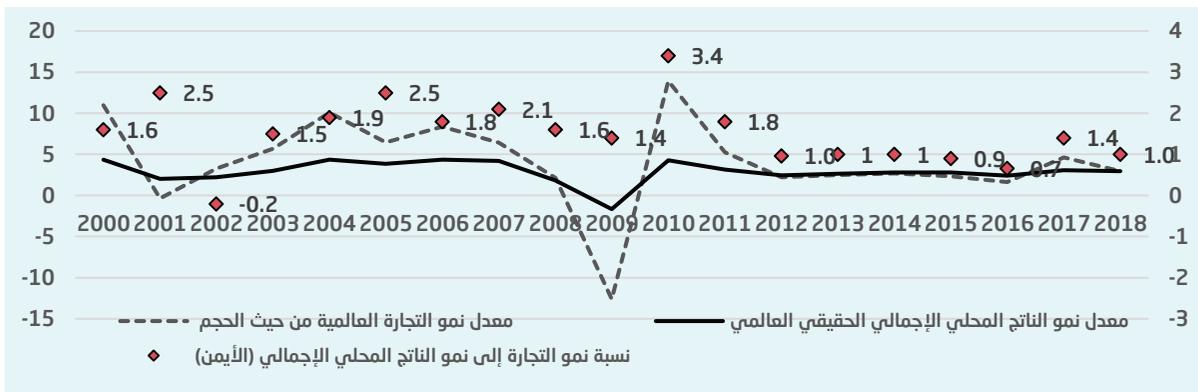
نمو الناتج المحلي الإجمالي، أي نسبة المحتوى التجاري إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي، 0.8، أدنى نقطة لها منذ عام 2001، عادت فارتفعت إلى 1.4 في عام 2017، الأعلى لها منذ عام 2011 (الشكل 5).

وعلى نحو غير متوقع، بدأ أن الاقتصاد العالمي قد عاد إلى وضع جيد. وفي أيلول/سبتمبر 2017، عدل صندوق النقد الدولي توقعاته لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعام 2018 من 2.8 إلى 3.2 في المائة. وفي وقت لاحق، توقعت منظمة التجارة العالمية في بيان صحفي لها في 12 نيسان/أبريل 2018، أن يبلغ نمو حجم التجارة العالمية 4.4 في المائة في عام 2018. ونتيجة لذلك كان المحتوى التجاري للناتج المحلي الإجمالي في عام 2018 مشابهاً لما كان عليه في عام 2017. بيد أن تزايد أوجه عدم اليقين في السياسات التجارية والتوترات الجغرافية السياسية أدت في النهاية إلى تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ليصل إلى 2.9 في المائة، وانخفض الدفع الذي وفره نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى العولمة الاقتصادية عندما بلغت نسبة التجارة من حيث الحجم إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 0.9 (الشكل 5).

دعمت الأساسيات القوية التحسن الذي كانت لديه إمكانية الاستمرار لو وُضعت وتُفذت استراتيجيات وسياسات سليمة (IMF, 2019). فقد كانت أوروبا في فجر دورة جديدة من التوسع الاقتصادي سجلت فيها معدلات نمو ناتج محلي إجمالي حقيقي بلغت 1.8 إلى 2 في المائة خلال الفترة 2016-2018. وكان اقتصاد الولايات المتحدة ينمو بوتيرة أسرع بقليل بمعدل يبلغ حوالي 2.3 في المائة سنوياً، مستفيداً من أطول فترة توسع اقتصادي متواصل في التاريخ⁴. وقد تمكنت الصين من تحقيق هبوط سلس بمعدلات نمو بلغت في المتوسط 6 في المائة سنوياً.

وفي هذا السياق، تسارع نمو حجم التجارة العالمية من 1.6 في المائة في عام 2016 (أدنى نقطة له منذ الأزمة المالية العالمية) إلى 4.5 في المائة في عام 2017، ليصل إلى أعلى نقطة له منذ عام 2011. ويوضح ذلك أن العولمة يمكن أن تساهم بشكل كبير في التنمية في الأوقات التي تتجاوز التجارة فيها نمو الناتج المحلي الإجمالي، كما يمكن أن تلعب التجارة دوراً مفيداً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي حين بلغت في عام 2016 نسبة نمو التجارة إلى

الشكل 5. التجارة العالمية من حيث الحجم ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ونسبة نمو التجارة العالمية من حيث الحجم إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، 2000-2018



المصدر: حسابات الإسكوا لنظام مؤشرات التكامل الاقتصادي العربي من خلال استخدام بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). متاحة على https://unctadstat.unctad.org/wds/ReportFolders/reportFolders.aspx?sCS_ChosenLang=en (تم الاطلاع عليها في أيلول/سبتمبر 2019).

2.2 في المرفق). وتنطبق الأنماط نفسها على مستوى مجموعات البلدان وعلى المستوى القطري مع استثناءات قليلة جداً⁵. وفي عام 2018، كانت لا تزال قيمة صادرات بلدان مجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي وأقل البلدان نمواً العربية أدنى بنسبة 16 و9 و49 في المائة على التوالي من مستواها في عام 2014، وانخفضت الواردات بنسبة 9 و11 و22 في المائة على التوالي (الشكل 7 والشكل 2.2 في المرفق)⁶.

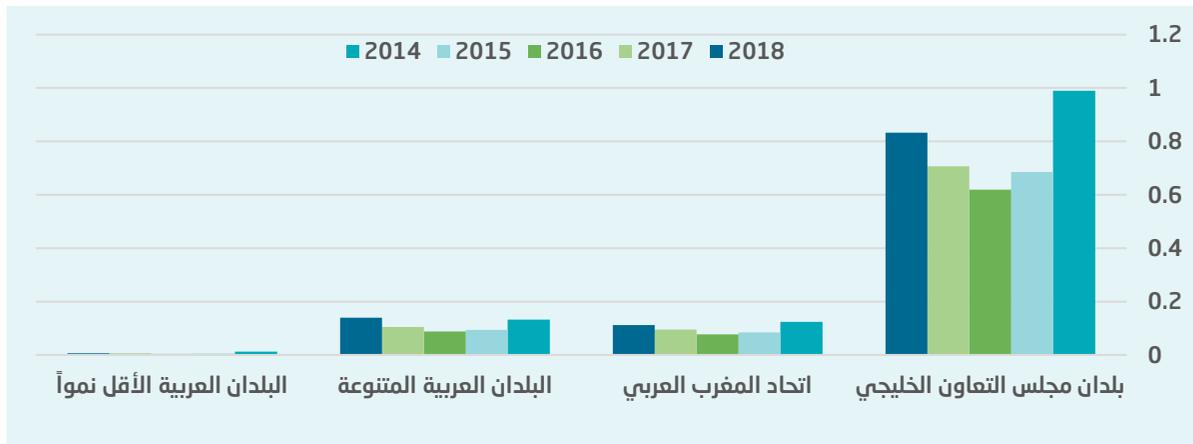
لقد عزز التعافي العالمي القوي التجارة في معظم المناطق، ولكن المناطق العربية تخلفت عن الركب. وعادت مستويات الواردات والصادرات في معظم المناطق إلى مستويات الانتكاس التي كانت عليها قبل الفترة 2015-2016. لكن في عام 2018، كانت صادرات المنطقة العربية ووارداها، من حيث القيمة، ما تزال أدنى بـ 13.4 في المائة و8.2 في المائة على التوالي عن مستواها في عام 2014 (الشكل 6 والشكل

الشكل 6. الصادرات، المناطق الرئيسية في العالم، بتريليونات الدولارات، 2014-2018



المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية وحسابات الإسكوا لنظام مؤشرات التكامل الاقتصادي العربي.

الشكل 7. الصادرات، التجمعات العربية الرئيسية، بتريليونات الدولارات، 2014-2018

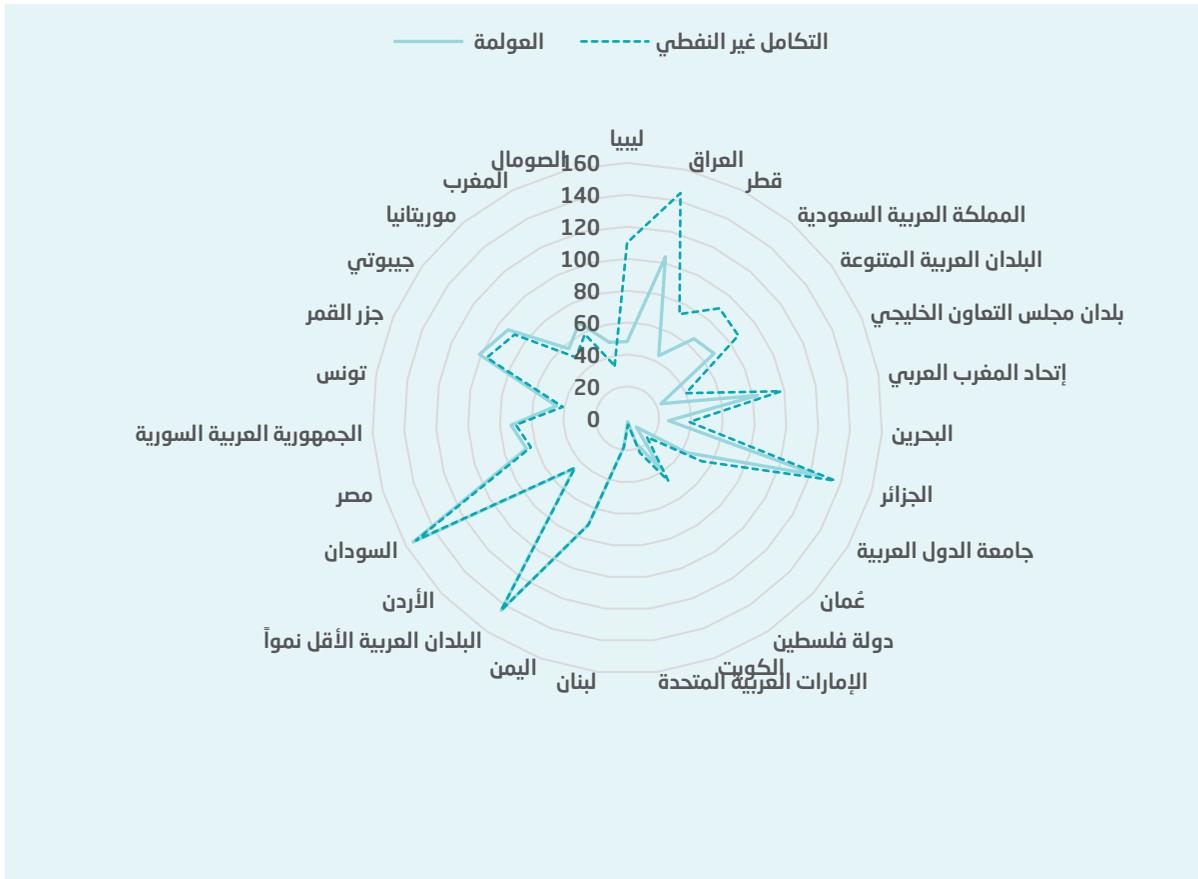


المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية وحسابات الإسكوا لنظام مؤشرات التكامل الاقتصادي العربي.

المتوقع أن يبين العديد من هذه البلدان، في مراتب العولمة غير النفطية، مستوى منخفضاً جداً من العولمة بالمقارنة مع أكثر البلدان تكاملاً اقتصادياً (الشكل 8). ومن المثير للاهتمام هو أن الغالبية العظمى من البلدان العربية وغيرها من البلدان المدرجة في عينة الأداء لم تتأثر إلا بشكل هامشي للغاية ولم يُجرَ أي تعديل كبير بسبب حذف تجارة النفط من احتساب المراتب.

وفي البلدان العربية الغنية بالموارد، يبين التكامل الاقتصادي المدعوم بالنفط في الاقتصاد العالمي عدم استقرار أعلى في حين لا تملك البلدان سيطرة تُذكر على التغيرات في سوق النفط. وتبين مقارنة التكامل المدعوم بالنفط بالتكامل غير النفطي في عام 2018 أن كل من ليبيا والعراق وقطر والمملكة العربية السعودية والبحرين والجزائر قد خسروا ما بين 62 و 11 نقطة عندما استُبعدت تجارة النفط. ومن

الشكل 8. مقارنة العولمة مع عائدات النفط أو بدونها، 2018



المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية، آفاق الاقتصاد العالمي، وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، والبنك الدولي، وقواعد بيانات مركز التجارة الدولية، وحسابات الإسكوا لنظام مؤشرات التكامل الاقتصادي العربي. ملاحظة: كلما كانت المسافة بعيدة عن المركز كلما كانت المرتبة أدنى.

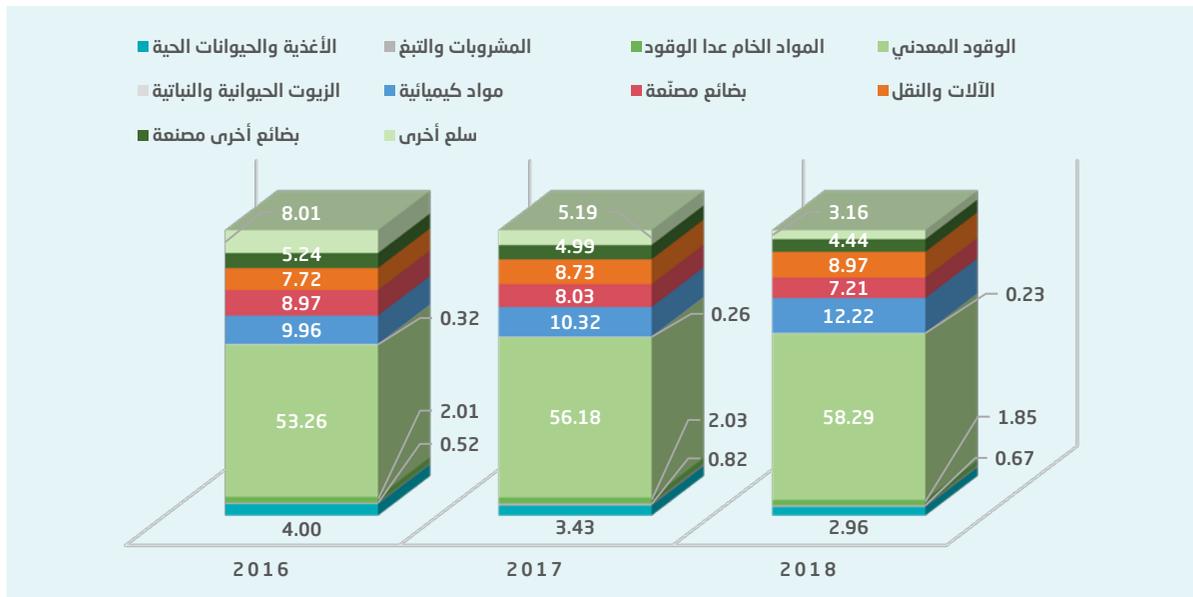
السلع الأساسية وتحسنت معدلات التبادل التجاري بشكل كبير في بلدان مجلس التعاون الخليجي والجزائر والسودان والعراق وليبيا واليمن (الشكل 10 والشكل 4.2 في المرفق).

وخسرت معدلات التبادل التجاري للأردن ولبنان 40 في المائة خلال هذه الفترة، وانخفضت في المغرب 30 في المائة، وتراوح الانخفاض بين 10 و15 في المائة في جيبوتي وجزر القمر ومصر وتونس. ومن المفترض في العام المقبل أن يعزز نمو أسعار المواد الغذائية التكامل الاقتصادي بين البلدان العربية المصدرة للأغذية الزراعية، حيث استعادت أسعار الأغذية في كانون الثاني/يناير 2020 ما خسرت.

من ناحية أخرى، عانت البلدان المستوردة للنفط و/أو المصدرة للزراعة من تأثير الأسعار. فقد انخفضت أسعار المواد الغذائية 20 في المائة في الفترة بين منتصف عام 2016 وكانون الأول/ديسمبر 2018.

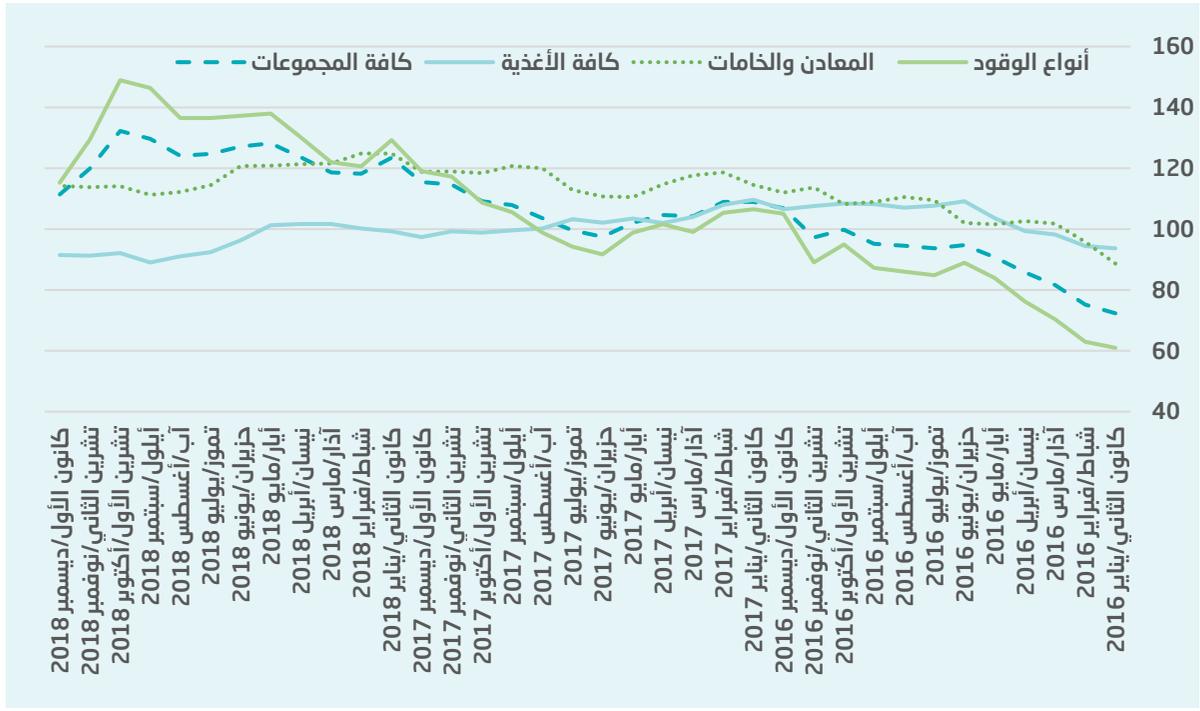
تعكس نواتج العولمة في المناطق العربية إلى حد كبير مجموعة من تأثيرات إسمية ناجمة عن تقلبات أسعار السلع الأساسية وارتفاع قيمة الدولار الأمريكي وتأثيرات حقيقية ناجمة عن تخفيضات إنتاج النفط. أما السلع الأكثر تصديراً في الاقتصادات العربية هي النفط (الجزائر ودول مجلس التعاون الخليجي والعراق وليبيا ومصر واليمن)، أو المنتجات الزراعية (أقل البلدان نمواً العربية وتونس والجمهورية العربية السورية والمغرب) أو الفوسفات وغيره من المواد الكيميائية (الأردن والمغرب) (الشكل 9 والشكل 3.2 في المرفق)⁷. وعادة تقوّم معاملات السلع الأساسية بالدولار الأمريكي وتكون أسعارها متقلبة إلى حد ما، ومن هنا يأتي تعرّض البلدان العربية للتأثيرات الاسمية بشكل واسع. في عام 2015، كان التباين بين الأداء التجاري للبلدان من حيث الحجم والقيمة يرجع بشكل أساسي إلى الارتفاع القوي للدولار الأمريكي وانخفاض أسعار السلع الأساسية. لكن خلال الفترة 2016-2018، استقر الدولار بينما ارتفعت أسعار

الشكل 9. الصادرات حسب فئة المنتجات، جامعة الدول العربية، 2016-2018



المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية وحسابات الإسكوا لنظام مؤشرات التكامل الاقتصادي العربي.

الشكل 10. مؤشر أسعار السلع الأساسية، كانون الثاني/يناير 2016 - كانون الأول/ديسمبر 2018



المصدر: صندوق النقد الدولي، حسابات الإسكوا لنظام مؤشرات التكامل الاقتصادي العربي.

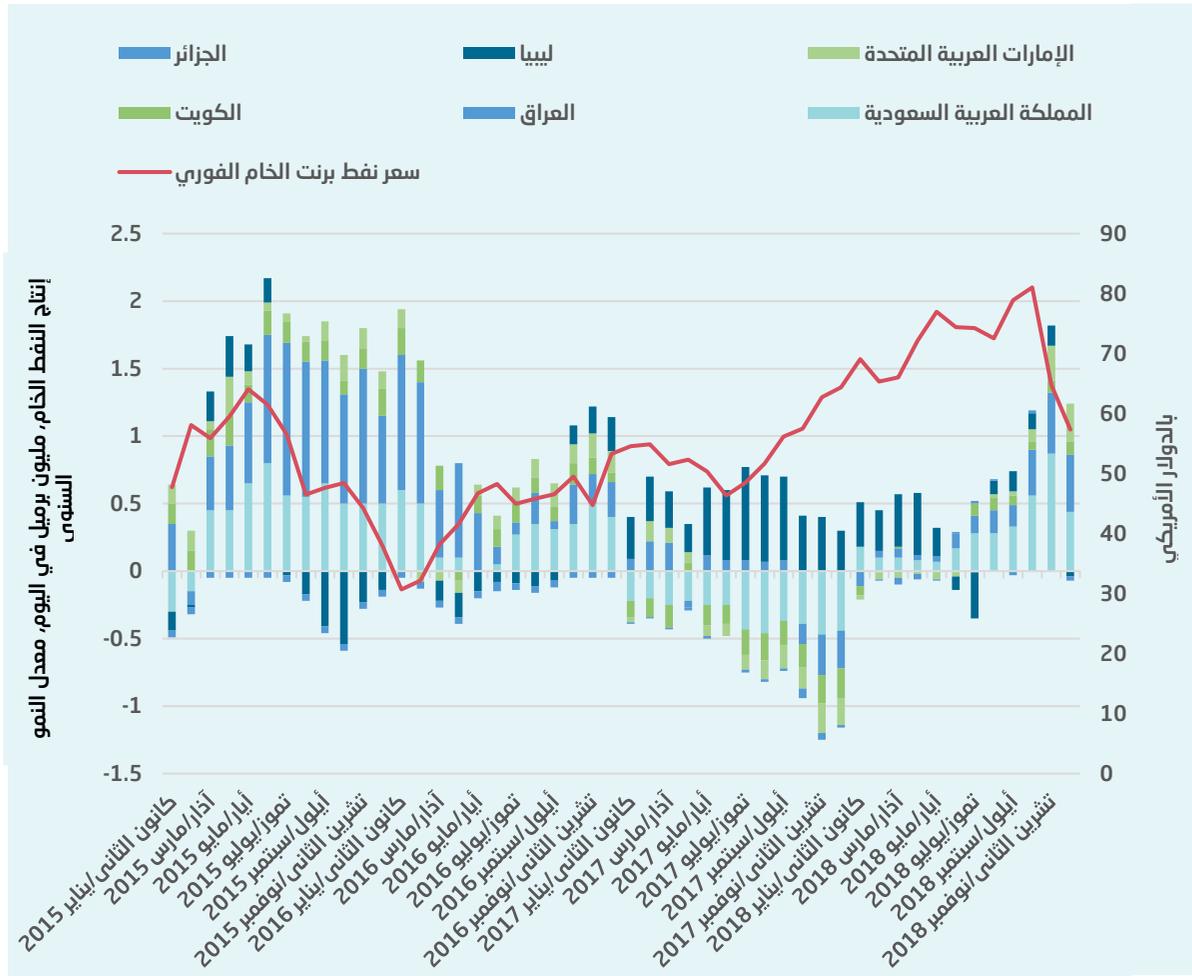
أسعار السلع الأساسية تراجع، كما انخفضت أسعار النفط الخام بشكل تراكمي 15.7 في المائة بين آذار/مارس وحزيران/يونيو 2017. ومن ثم جددت الصفقة. وكنتيجة لذلك، انخفض إجمالي تجارة المملكة العربية السعودية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، الذي استحوذ في المتوسط على أكثر من 70 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي من عام 2011 إلى عام 2014، 56 في المائة في عام 2018. ظلت التجارة غير النفطية مستقرة عند حوالي 30 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. والتزمت بلدان أخرى في مجلس التعاون الخليجي وبلدان مصدرة للنفط بالتقليل من الخفض واستفادت من ثبات أسعار السلع الأساسية الدولية في عام 2017 وأوائل عام 2018.

ولكن بدءاً من عام 2016، أبرمت منظمة أوبك والدول غير الأعضاء فيها اتفاقاً لخفض إنتاج النفط لدعم السوق بعد أن انخفضت أسعار النفط من منتصف عام 2014 إلى عام 2016 لتصل إلى أدنى مستوى انخفاض لها تقريباً منذ الأزمة المالية في عام 2008، ما زاد من الضغط على الموازنات المالية. وقد أدت هذه السياسة إلى تدني مراتب بعض بلدان مجلس التعاون الخليجي والبلدان العربية المصدرة للنفط، لا سيما المملكة العربية السعودية، التي بذلت جهوداً هائلة لدعم السوق من خلال خفض العرض (الشكل 11). وارتفعت أسعار النفط الخام بشكل ملحوظ في كانون الأول/ديسمبر 2016 بعد اجتماع أوبك لتنسيق تخفيضات الإنتاج في 30 تشرين الثاني/نوفمبر. غير أن الزيادة السنوية في

البداية حوالي ملياري دولار، 22 في المائة في عام 2017 و13 في المائة في عام 2018 (الشكل 12). وتخلفت البلدان العربية من حيث توليد التدفقات التجارية والاستفادة من الثروة المتاحة عالمياً في إطار الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يرافقه عادة قدر كبير من الابتكار والتنوع الاقتصادي والقدرة التنافسية.

أثر ضعف أداء البلدان العربية من حيث التبادل التجاري من عام 2016 إلى عام 2018 على جاذبيتها للاستثمار الأجنبي. وظلت حصة البلدان العربية من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم منخفضة ولم ترتفع إلا بشكل طفيف مقارنة بالمناطق المرجعية، حيث تقلص إجمالي حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المتاح في العالم، الذي كان يبلغ في

الشكل 11. تخفيضات إنتاج النفط في البلدان العربية وأسعار برنت، كانون الثاني/يناير 2015 - كانون الأول/ديسمبر 2018



المصادر: الوكالة الدولية للطاقة، حسابات الإسكوا لنظام مؤشرات التكامل الاقتصادي العربي.

الشكل 12. تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى المناطق العربية والمعايير المرجعية، الحصة من إجمالي العالم (النسبة المئوية)



المصادر: صندوق النقد الدولي، قواعد بيانات الإحصاءات المالية الدولية وميزان المدفوعات، حسابات الإسكوا لنظام مؤشرات التكامل الاقتصادي العربي.

المغرب العربي مع المتوسطات طويلة الأجل، في حين لم تحقق أقل البلدان العربية نمواً معدلاتها السابقة. كما أن مراتب مجموعة البلدان العربية المتنوعة أقل قليلاً من المتوسط: أي في عام 2018، عجزت أي منطقة عن محاكاة ما حقق في الماضي. وبالانتقال إلى المستوى القطري، ينطبق الاستنتاج نفسه مع استثناءات قليلة، وهي الإمارات العربية المتحدة ومصر وفي نهاية المطاف المغرب. وعلى الرغم من السياق الدولي المواتي، لم يكن أداء المنطقة العربية جيداً مقارنةً بالماضي.

تتجلى الصعوبات التي تواجهها المناطق العربية في اللحاق بأصحاب الأداء الأفضل، لدى مقارنة مرتبات العولمة التي تجمع بين هذين العاملين وتدفعات تحويلات العمال في عام 2018 مع أفضل وأساء الأداءات التي حققتها المناطق العربية في الماضي (1999-2015)⁹⁸. ويبين الخط العمودي المستقيم في الشكل 13 المسافة بين أعلى وأدنى مرتبة وصلت إليها المناطق العربية والمعايير المرجعية الإقليمية. تُعرض في الشكل المراتب لعام 2018. يتماشى أداء بلدان مجلس التعاون الخليجي واتحاد

الصين، وإلى حد ما، بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا أي اليابان وكوريا والهند، تكتسب أهمية كبرى للنشاط الاقتصادي بين عامي 2016 و2018. وقد يُعزى ذلك جزئياً ولكن ليس كلياً إلى الأزمة الاقتصادية في أوروبا التي ثبّطت التجارة والاستثمار على مدى السنوات العشر الماضية في حين كان الاقتصاد الصيني ينمو حوالي 7 في المائة سنوياً، واقتصاد رابطة أمم جنوب شرق آسيا ينمو 5 في المائة سنوياً في المتوسط بين عامي 2011 و2018. وكانت جهود التكامل الاقتصادي لبلدان مجلس التعاون الخليجي تتحوّل شرقاً وخذت حذوها مجموعة البلدان العربية المتنوعة.

في عام 2018، صُعِّقَت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان العربية، بعد أن ارتفعت في عام 2017 عندما كان الاقتصاد العالمي يتعافى، باستثناء تونس وجيبوتي وعمان والمغرب (الشكل 14). واستفادت جيبوتي من الاستثمارات الصينية بسعيها تحديث البنى التحتية وبنائها وتحولها بنجاح إلى مركز تجاري إقليمي. وبناءً على أحدث التقديرات، يمكن أن تبلغ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الأوروبي في مجالات جديدة إلى المغرب وتونس 60.7 و85.3 في المائة من إجمالي الاستثمارات، مقابل 58.7 و76.4 في المائة في عام 2016. وعلى الرغم من أن أحدث البيانات قد تكون مفيدة في رصد العمليات والإنجازات الأخيرة، تُبين الاتجاهات أن البلدان تمكنت من إدراج نفسها بنجاح في سلاسل القيمة الأوروبية، ولا سيما المغرب (الشكل 15، تقرير تقييم التكامل الاقتصادي العربي، 2018). وتبين هذه الإنجازات أن المجال ما زال مفتوحاً أمام البلدان العربية لكي تدرج في سلاسل القيمة العالمية. وهي ليست مضطرة للوقوع ضحية نزوح عملية تجزئة الإنتاج التي تبطئ النمو الاقتصادي العالمي الذي يتعلق أساساً بحالة العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة وأوروبا والصين.

بل أيضاً للبلدان العربية الأخرى التي تستفيد بصورة غير مباشرة من خلال الاستثمار البيئي في المنطقة وتحويلات العمال¹⁰. ثالثاً، أصبح تباطؤ التجارة العالمية الآن "الوضع الطبيعي الجديد" للعولمة. وسيتعين على البلدان العربية أن تبحث عن طرق جديدة لإدراج نفسها في الأسواق الدولية. وفي السنوات المقبلة، سيكون من المهم للغاية للاقتصادات العربية أن تُدرج نفسها في سلاسل القيمة العالمية وأن تعزز روابطها الاقتصادية إقليمياً وبنياً في المنطقة حيث أصبحت التعددية بتزايد موضع تساؤل.

باء. التكامل الاقتصادي للبلدان العربية: الدينامية الإقليمية

يبحث هذا القسم في الروابط الاقتصادية بين البلدان ومجموعات البلدان العربية مع الشركاء الرئيسيين من غير العرب بهدف فهم التغيرات في ديناميات وأنماط التكامل الاقتصادي الثنائي والأثر المحتمل على النشاط الاقتصادي العربي. يمثل الشركاء المختارون أكثر من 85 في المائة من إجمالي التدفقات المالية الإضافية التي تتلقاها مجموعات البلدان والبلدان العربية من العالم، من خلال الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقات تحويلات العمال¹¹. لقد جمعت مجموعات البلدان/البلدان معاً وصُنِّفَت على أساس قوة روابطها الاقتصادية مُقاسة بمؤشر الاعتمادية الإقليمية الذي وضعته الإسكوا (الجدول 1).

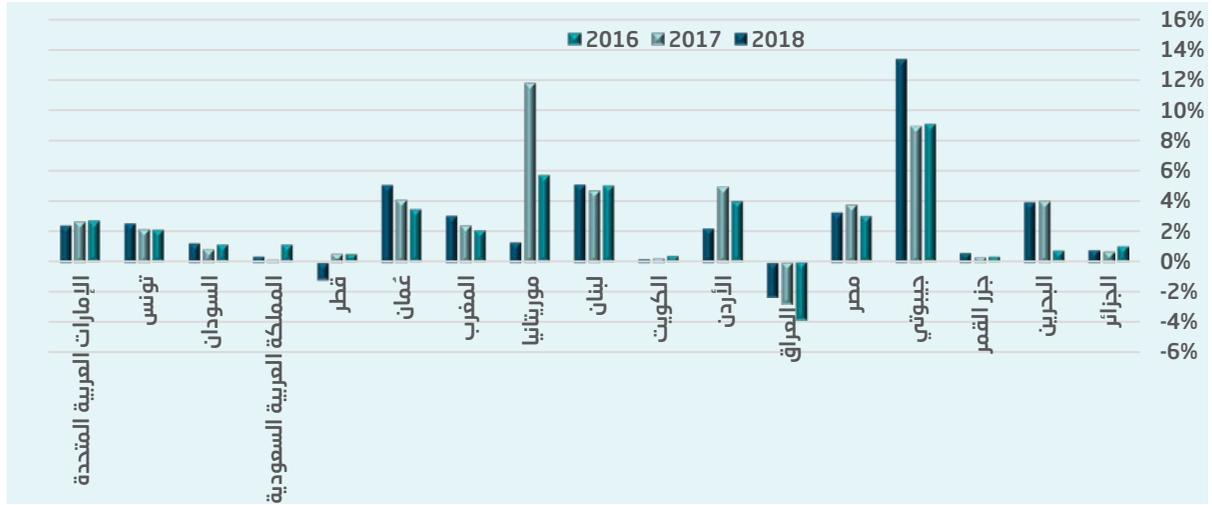
وفيما يتعلق بتقييم تصنيف مستويات التكامل الاقتصادي بين فرادى البلدان العربية وشركاء عرب وغير عرب رئيسيين مختارين، احتل في عام 2018، الشركاء من غير العرب 75 في المائة من المراكز الأربعين الأولى (الشكل 5.2 في المرفق). وخلال الفترة قيد الاستعراض، أكد الاتحاد الأوروبي على مكانته في الصدارة كشريك اقتصادي رئيسي. وينطبق الأمر نفسه على الولايات المتحدة. وكانت

الجدول 1. التكامل الاقتصادي الإقليمي: البلدان العربية ومناطق مختارة، 2018

بقية العالم	جمهورية كوريا	اليابان	الهند	الصين	تركيا	الولايات المتحدة الأمريكية	رابطة أمم جنوب شرق آسيا	الاتحاد الأوروبي	أغادير	جامعة الدول العربية	البلدان العربية الأقل نمواً	البلدان العربية المتنوعة	بلدان عربية أخرى	مجلس التعاون الخليجي	اتحاد المغرب العربي	المرسل (في العرض) على أساس مجموع الدرجات
95	456	429	264	463	222	190	291	37	244	226	307	361	270	400	332	الجزائر
52	312	439	347	97	285	185	167	20	181	149	407	180	174	300	382	ليبيا
19	313	201	401	55	341	404	346	139	323	250	443	428	424	298	329	موريتانيا
67	379	389	243	372	316	216	330	21	365	144	377	338	297	172	337	المغرب
111	412	406	369	349	322	235	375	8	272	127	434	340	335	246	158	تونس
57	376	391	263	248	253	194	267	11	221	112	343	290	254	150	245	اتحاد المغرب العربي
70	258	133	464	204	281	143	147	98	256	10	388	219	207	16	198	البحرين
13	82	116	100	62	395	213	101	107	208	120	408	182	176	178	419	الكويت
9	153	193	108	28	427	282	166	44	387	38	202	261	169	48	420	عمان
18	88	90	117	124	348	274	102	265	327	184	414	287	280	238	318	قطر
25	151	132	146	113	342	145	138	130	236	134	356	230	211	179	383	المملكة العربية السعودية
5	163	79	73	110	217	121	83	85	205	35	237	99	89	69	294	الإمارات العربية المتحدة
17	140	103	156	91	266	109	106	29	331	27	304	188	165	34	203	مجلس التعاون الخليجي
177	433	456	339	456	393	396	321	64	354	223	456	363	363	368	268	جزر القمر
105	436	437	358	445	448	232	399	189	325	162	279	326	240	218	352	جيبوتي
86	456	210	231	456	288	392	370	157	385	74	455	385	384	78	456	الصومال
215	449	450	381	249	413	435	418	371	320	159	426	311	309	175	446	السودان
129	351	380	362	173	447	324	247	319	239	51	344	234	214	59	398	اليمن
119	410	411	373	200	415	314	355	61	257	49	402	251	242	58	233	البلدان العربية الأقل نمواً
196	378	315	278	269	260	114	353	32	229	45	310	199	183	60	277	مصر
22	142	302			289	126	228	93	308	255	453	284	283	359	422	العراق
63	405	409	212	295	366	128	286	275	317	47	333	160	148	65	301	الأردن
87	403	441	430	374	336	186	431	122	299	94	416	225	220	115	334	لبنان
137	444	451	454	452	423	367	425	397	104	56	440	81	80	161	252	دولة فلسطين
171	432	438	417	421	206	350	442	390	191	36	394	54	53	136	293	الجمهورية العربية السورية
33	209	292	141	135	187	66	271	26	76	7	357	46	43	23	197	البلدان العربية المتنوعة
14	164	125	195	92	170	50	131	2	71	1	303	40	39	3	118	جامعة الدول العربية
84	345	306	259	262	273	96	305	6	227	24	328	168	154	30	241	أغادير

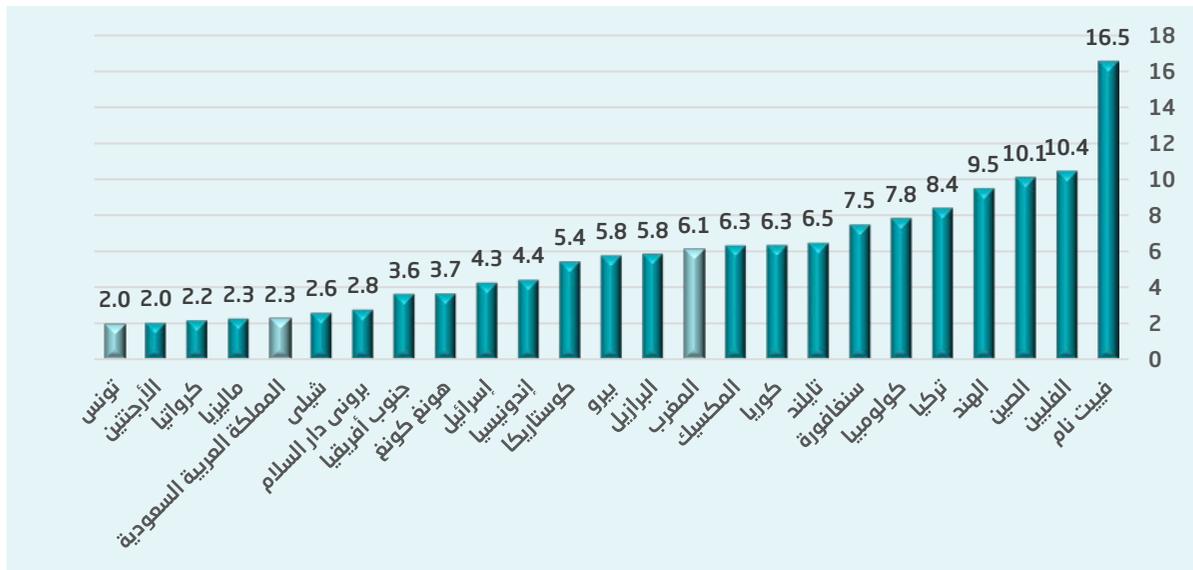
المصدر: حسابات الإسكوا لنظام مؤشرات التكامل الاقتصادي العربي.

الشكل 14. تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان العربية، النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي، 2018-2016



المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة وحسابات الإسكوا لنظام مؤشرات التكامل الاقتصادي العربي.

الشكل 15. المعدل المركب لمشاركة بلدان مختارة في سلاسل القيمة العالمية، 2015-2005



المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، قاعدة بيانات التجارة في القيمة المضافة، حسابات الإسكوا لنظام مؤشرات التكامل الاقتصادي العربي.

التأثير المتوقع على النشاط الاقتصادي للبلدان العربية لا يقل أهمية أو معقياً من أوجه الضعف، ولكنه بالتأكيد أقل ملاءمة لتعزيز الاستثمار المحلي والابتكار ونقل التكنولوجيا والنمو.

ويبدو أن مجلس التعاون الخليجي على القدر نفسه من الأهمية كمركز للتكامل، وخاصة للبلدان العربية المتنوعة والبلدان العربية الأقل نمواً، التي جاءت في المرتبة الرابعة والحادية عشرة على التوالي. إن قنوات التكامل الاقتصادي مع الاتحاد الأوروبي أكثر تنوعاً مما هي مع مجلس التعاون الخليجي، إذ لعبت الصادرات والاستثمارات والتحويلات المالية جميعها دوراً في حالة الاتحاد الأوروبي، في حين كانت الاستثمارات والتحويلات المالية القوى الدافعة الرئيسية في حالة مجلس التعاون الخليجي. لقد ساهمت الولايات المتحدة في التنمية الاقتصادية في البلدان العربية ومجلس التعاون الخليجي، ولكن بدرجة أقل بكثير من الاتحاد الأوروبي أو مجلس التعاون الخليجي كشريك، وكانت مساهمتها أساساً من خلال الاستثمار. وكنتيجة لتكثيف علاقاتها التجارية مع مجموعات البلدان العربية تصعد الصين والهند ورابطة أمم جنوب شرق آسيا ببطء سلم المراتب.

ونظراً لطبيعة العلاقات الاقتصادية التي طورتها البلدان العربية مع شركاء غير عرب، ستخلق الحروب التجارية الجارية وانهييار سلاسل القيمة بسبب جائحة كوفيد-19 فرصاً جديدة للبلدان العربية للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية. فقبل انتخابه رئيساً، كان دونالد ترامب يدعو مراراً إلى فرض رسوم جمركية لخفض العجز التجاري الأمريكي وتعزيز التصنيع المحلي. كما اتهم الصين بالتلاعب بالعملة وبممارسات تجارية غير عادلة. وبعد توليه السلطة، بدأ حروباً تجارية، بدءاً من كانون الثاني/يناير 2018، عندما أعلن عن فرض رسوم جمركية على الألواح الشمسية والغسلات. وبعد ذلك،

يتيح إلقاء نظرة على القوى الدافعة تسليط الضوء على الفروق في نماذج التكامل مع الشركاء الأجانب. فقد عمدت كافة المناطق والبلدان العربية الى زيادة انفتاحها قليلاً على بقية العالم من خلال التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر. كما تستفيد المنطقة أيضاً من كميات كبيرة من تحويلات العمال. وعلى الرغم من أن تحويلات العمال تساعد على تخفيف حدة الفقر ويمكن تحويلها نحو تلبية احتياجات إنمائية مدفوعة بالطلب في بعض الحالات، فمن المتوقع كالعادة أن تحقق الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر مكاسب إنمائية أكبر وأسرع وفي نهاية المطاف تراكمية.

أظهر تحليل مجموعات البلدان لديناميات التكامل الاقتصادي بين المناطق/البلدان العربية وشركاء رئيسيين أن مزيجاً من البلدان العربية الغنية بالموارد والبلدان العربية المتنوعة قد أقام روابط اقتصادية قوية مع أوروبا وهي: تونس والجزائر وجزر القمر وعمان وليبيا ومصر والمغرب. والمثير للاهتمام هو أن البلدان المتنوعة كانت مهيمنة في الجزء العلوي من مرتبة الاعتمادية الاقتصادية الإقليمية لعام 2018. وجرى الحفاظ على هذه الروابط من خلال الصادرات، ولكن أيضاً من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر عندما كان الشريك غنياً بالموارد أو متنوعاً، ومن خلال التحويلات المالية عندما كان أقل نمواً. وعلى وجه الخصوص، تمكّن المغرب من الصمود أمام تباطؤ الاستثمار الأوروبي من خلال إدراج نفسه بنجاح في سلاسل القيمة في مجال السيارات. وهذا مثال على الطريق إلى الأمام للبلدان العربية.

وعلى النقيض من ذلك، يشمل التكامل الاقتصادي العربي مع بلدان آسيا، أي بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا أي الصين واليابان وكوريا والهند، أساساً البلدان العربية الغنية بالموارد، وهو مدفوع في الغالب بتجارة السلع الأساسية ويعتمد على صادرات لا يكملها الاستثمار. فالاستثمارات في المجالات الجديدة شحيحة والتحويلات المالية غائبة؛ ولذا

جيم. التكامل الاقتصادي العربي: المنظور البيئي

يبحث هذا القسم أنماط التكامل الاقتصادي بين البلدان العربية في الفترة 2016-2018 وأبرز التغيرات والتحديات والفرص. يمثل حجم التدفقات المرصودة في هذا القسم 14.9 في المائة من الواردات العربية و15.9 في المائة من الصادرات في عام 2018، مقابل 13.2 في المائة و17.3 في المائة على التوالي في عام 2016. وتمثل التجارة البيئية لاتحاد المغرب العربي والتي شهدت ركوداً خلال الفترة قيد الاستعراض، 2.4 في المائة من إجمالي التجارة، في حين ارتفعت في عام 2018 التجارة البيئية لمجلس التعاون الخليجي، التي تمثل 15.5 في المائة من إجمالي التجارة، 1.5 في المائة منذ عام 2016. وتمثل تدفقات تحويلات العمال العرب 25 في المائة من مجموع التدفقات إلى الخارج. وأياً كانت زاوية التحليل، يبقى التكامل الاقتصادي البيئي العربي ضئيلاً ولم يتحسن على الرغم من السياق العالمي المواتي.

وفيما يتعلق بمرتبة الاعتمادية الثنائية للبلدان العربية، نظر هذا التحليل في العمليات الثنائية الـ 40 الأولى. لكن ينبغي أن توضع بالاعتبار الفروق الكبيرة في مستويات التدفقات الثنائية التي حققتها البلدان الـ 40 الأولى. أما فيما يتعلق بالبلدان الـ 20 الأولى، يمثل إجمالي التدفقات الثلاثة المختارة بين 5 و13 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وللبلدان التي تحتل المرتبات 21 إلى 40، فتتراوح بين 1 و5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وبتسوية الفروق بين حجم الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر وتحويلات العمال كنسب إلى الناتج المحلي الإجمالي واعتبار أن أي من هذه التدفقات ليس أهم من أي تدفق آخر في دعم التنمية الاقتصادية والبشرية، قد يعوض ارتفاع

انجزت بلدان أخرى كثيرة إلى الحرب، بما فيها البلدان الأوروبية. وفي عام 2018، تأثر أداء التكامل الاقتصادي على المستوى الإقليمي بشكل غير مباشر من خلال أوجه عدم اليقين في السياسات التجارية التي كانت تتزايد منذ عام 2017 مع ما يترتب على ذلك من تأثير سلبي على الاستثمار والنمو الاقتصادي في البلدان الشريكة.

وفي السنوات المقبلة، سيتأثر أداء التكامل الاقتصادي للبلدان العربية أيضاً بشكل سلبي، وذلك من خلال (أ) انخفاض أسعار النفط التي تؤثر على البلدان المصدرة للنفط؛ و(ب) التغيرات في إمكانية الوصول إلى الأسواق العالمية. و(ج) التلاعب بالعملة من جانب الصين وربما من جانب بلدان أخرى لزيادة القدرة التنافسية والتعويض عن تأثيرات ارتفاع التعريفات الجمركية. غير أن تناقص الواردات الأمريكية من الصين والاتحاد الأوروبي وشركاء آخرين سيستجح فرصاً لبعض البلدان العربية، ولا سيما البلدان غير النفطية، لتزيد صادراتها وتستفيد من تحوّل التحويل التجاري.

لا يمكن حساب مؤشرات أداء التكامل الاقتصادي لعامي 2019 و2020 في ظل عدم وجود بيانات عن التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر وتحويلات العمال، ولكن دراسة صادرة عن الإسكوا تقدم رؤى أولية وتبين توقع خسارة عامة على المستوى العالمي من حيث النمو الحقيقي وحجم التجارة وكذلك توقع خسائر حقيقية في الناتج المحلي الإجمالي لمعظم البلدان العربية. وعلى المستوى القطري، ستحقق البلدان المصدرة للنفط، باستثناء البحرين، أكبر خسارة من حيث النمو والصادرات؛ في حين سيرتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي الصادرات في كل من الأردن ومصر والمغرب (الإسكوا 2019 ب).

وضمن المنطقة العربية، ثبتت الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية دورهما كمركز للتكامل الاقتصادي (الجدول 2 والجدول 3.2 في المرفق). وتتكامل المملكة العربية السعودية مع جيرانها عن طريق توفير التحويلات المالية للعمال إلى بلدان متنوعة مثل الأردن وفلسطين ولبنان ومصر وبلدين متضررين من النزاع، هما الجمهورية العربية السورية واليمن. وتشكل الصادرات القناة الرئيسية للتكامل مع جيبوتي والصومال وهما من البلدان العربية الأقل نمواً. وعندما يتعلق الأمر بنمو التكامل الاقتصادي للمملكة العربية السعودية مع بلدان مجلس التعاون الخليجي، وخاصة البحرين وعمان، تسير الصادرات والاستثمارات جنباً إلى جنب. لكن، وخلافاً لدورات التقييم السابقة، يقل حضور المملكة العربية السعودية كمزودة للموارد المالية الأجنبية إلى المنطقة العربية من خلال الاستثمار والتصدير. لقد عانت البلدان العربية جميعها بدرجات متفاوتة من الجفاف النسبي للاستثمارات السعودية في مجالات جديدة في المنطقة. لكن ما تزال المملكة العربية السعودية تؤكد على دورها الرئيسي كمزود للتحويلات المالية لأقل البلدان العربية نمواً، ولكن بشكل ملحوظ للاقتصادات العربية المتنوعة.

أدرجت الإمارات العربية المتحدة على مرتبات الاعتمادية الثنائية ضمن قائمة البلدان الـ 40 الأولى لعام 2018 مثلها مثل المملكة العربية السعودية. وعلى نحو مشابه، كانت لها علاقات وثيقة مع جارتها البحرين وعمان، لكن علاقاتها مع الكويت والمملكة العربية السعودية كانت فضفاضة. تعتمد أنماط التكامل الاقتصادي للإمارات العربية المتحدة في المنطقة اعتماداً كبيراً على الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر. وكما هو الحال في المملكة العربية السعودية، التي عكست أنماطها نفس أنماط الإمارات العربية المتحدة ضمن منطقة مجلس التعاون الخليجي.

الدرجة في مرتبة الاستثمار الأجنبي المباشر عن تدني الدرجة في مرتبة الصادرات والعكس بالعكس. وترد المراتب في الجدول 2 أدناه (المراتب في الجدول 2.2 في المرفق حسب القوى الدافعة).

لم تتطور أنماط التكامل الاقتصادي العربي البيئي بشكل ملحوظ بين عامي 2016 و2018. تؤكد القراءة الأفقية للجدول 2 على الديناميات البيئية الإقليمية والمؤسسية أو ديناميات الكتلة الجغرافية. ولم يثبت أي اقتصاد ضمن اتحاد المغرب العربي أو ضمن أقل البلدان العربية نمواً أنه رائد للتكامل الاقتصادي ضمن المنطقة أو ضمن مجموعته خلال الفترة 2016-2018. وكانت تونس قد تمكنت في السابق من لعب مثل هذا الدور ضمن اتحاد المغرب العربي، لكن لم يعد ذلك صحيحاً في الفترة 2016-2018. لقد كان التكامل الاقتصادي البيئي لاتحاد المغرب العربي يضعف نسبياً خلال هذه الفترة. وقد عملت بلدان اتحاد المغرب العربي على تطوير وتعزيز الروابط مع شركاء من أفريقيا من خلال اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية ومن أوروبا بعد استئناف النمو الاقتصادي. وبين عامي 2016 و2018، أصبحت الاقتصادات العربية المتنوعة تعتمد بشكل متزايد على بلدان مجلس التعاون الخليجي لدعم نشاطها الاقتصادي، حيث الروابط الاقتصادية البيئية للمجموعة أكثر تراخياً نسبياً مما هي مع بلدان مجلس التعاون الخليجي، باستثناء الأردن ومصر. لقد تمكن البلدان من تنويع شركائهما ضمن المنطقة ونوع الدخل بشكل كبير. اعتمد أداء الأردن في التكامل الإقليمي البيئي أساساً على تدفقات التحويلات المالية، ومعظمها من الخليج وفلسطين. وكان التكامل الاقتصادي في مصر مدفوعاً بتدفقات التحويلات المالية البيئية الهامة وأيضاً بالتدفقات الاستثمارية إلى البلد التي ثبت استمرارها نسبياً في عام 2017. بقي مجلس التعاون الخليجي مساهماً رئيسياً في التكامل العربي الإقليمي، على الرغم من أن انخفاض الاستثمار المتوفر وتحويلات العمال وضعف العلاقات التجارية قد أعاق ذلك¹².

المملكة العربية السعودية بسدّ المعبر البري الوحيد مع قطر. بدأت قطر باستيراد إمدادات الأغذية والمياه من إيران وتركيا، ذلك أن حوالي 80 في المائة من إمداداتها من الأغذية تأتي من بلدان مجلس التعاون الخليجي وتمر معظم وارداتها من الخارج عبر الحدود مع المملكة العربية السعودية المغلقة حالياً. واستطاعت قطر الحفاظ على صادراتها من الطاقة إلى الإمارات العربية المتحدة وعمان من خلال خط أنابيب دولفين للطاقة. وفي النهاية، لم تتأثر علاقة قطر التجارية مع الشركاء غير العرب ولم يتأثر هيكل صادراتها العالمية إلا بشكل هامشي، في حين شهدت صادراتها إلى المناطق العربية تعديلاً كبيراً (الجدول 3).

لكن زخم المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة قد ضعف مقارنة بفترة التقييم السابقة الممتدة من عام 2014 إلى عام 2016، وذلك لعدة أسباب. أولاً، أُلقت المخاطر السياسية المتصاعدة بظلالها على الاقتصاد الإقليمي: فرض الحظر على قطر واستمرار الحرب في اليمن. والأزمة الدبلوماسية التي أدت إلى حصار قطر في حزيران/يونيو 2017، عندما قررت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين ومصر وموريتانيا وجيبوتي وجزر القمر والأردن والحكومة الليبية التي تتخذ من طبرق مقراً لها والحكومة اليمنية بقيادة هادي منع الطائرات والسفن القطرية من استخدام مجالها الجوي وطرقها البحرية إلى جانب قيام

الجدول 3. الوجهات الـ 10 الأولى للصادرات التجارية لقطر بين البلدان العربية قبل الحصار وبعده

أكبر 10 شركاء تجاريين في عام 2018، بعد الحصار مقارنة بحصتهم في عام 2016، قبل الحصار			أكبر 10 شركاء تجاريين في عام 2016، قبل الحصار، والتغير في حصصهم في إجمالي صادرات قطر بعد الحصار		
2018	2016		2017	2016	
20.6	1.3	الجزائر	20.6	46.5	الإمارات العربية المتحدة
20.6	46.5	الإمارات العربية المتحدة	15.1	23.9	مصر
19.1	4.1	عمان	0.1	7.9	المملكة العربية السعودية
15.1	23.9	مصر	9.6	5.5	الكويت
9.6	5.5	الكويت	19.1	4.1	عمان
3.8	3.7	الأردن	3.8	3.7	الأردن
2.6	1.5	العراق	2.1	2.9	البحرين
2.1	2.9	البحرين	2.6	1.5	العراق
1.5	0.4	لبنان	20.6	1.3	الجزائر
1.5	1.1	المغرب	1.5	1.1	المغرب

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية وحسابات الإسكوا لنظام مؤشرات التكامل الاقتصادي العربي.

الجدول 4. أكبر 10 شركاء تجاريين لليمن، الصادرات، 2016 و2018، التغير في الحصص

التغير 2018 نقاط مئوية	أكبر شركاء تجاريين في عام 2018		التغير 2016 نقاط مئوية	الحصة في عام 2018	أكبر شركاء تجاريين في عام 2016	
9.8-	46.9	جامعة الدول العربية	9.8-	46.9	56.7	جامعة الدول العربية
7.6	41.0	رابطة أمم جنوب شرق آسيا +3	9.1-	39.0	48.2	مجلس التعاون الخليجي
9.1-	39.0	مجلس التعاون الخليجي	1.9-	18.6	20.4	عمان
5.6	25.0	الصين	6.2-	13.6	19.8	الإمارات العربية المتحدة
1.9-	18.6	عمان	0.8-	6.3	7.1	المملكة العربية السعودية
6.2-	13.6	الإمارات العربية المتحدة	1.0	3.7	2.7	مصر
1.9	8.7	رابطة أمم جنوب شرق آسيا	1.1-	2.0	3.1	جيبوتي
2.3	6.7	تايلند	7.6	41.0	33.4	رابطة أمم جنوب شرق آسيا +3
0.8-	6.3	المملكة العربية السعودية	5.6	25.0	19.4	الصين
0.2	5.5	كوريا	0.2	5.5	5.3	كوريا
1.0	3.7	مصر	2.3	6.7	4.4	تايلند
2.6	2.9	بيلاروس	0.1-	1.8	1.9	اليابان
1.1	2.8	الهند	0.2-	1.3	1.5	ماليزيا
1.1-	2.0	جيبوتي	0.3-	2.0	2.3	الاتحاد الأوروبي 27
0.3-	2.0	الاتحاد الأوروبي 27	1.1	2.8	1.6	الهند

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية وحسابات الإسكوا لنظام مؤشرات التكامل الاقتصادي العربي.

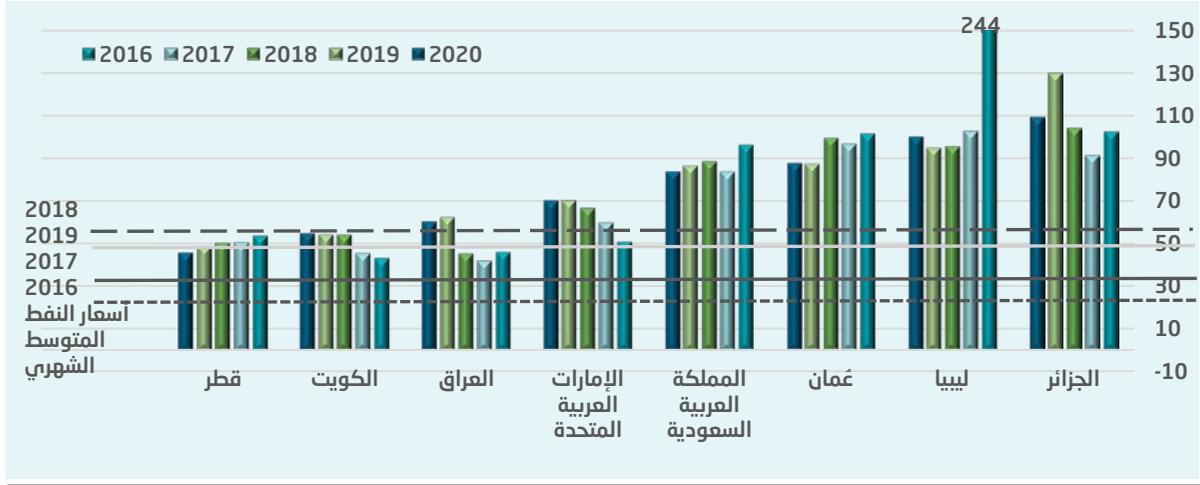
هذا الصدد، كانت المملكة العربية السعودية التي طبقت تخفيضات كبيرة جداً في الإنتاج، قلقة بشكل خاص لأن أسعار النفط، على الرغم من جميع الجهود المبذولة، ظلت دون نقطة التعادل المالي للمملكة العربية السعودية، ولكن كذلك أيضاً للجزائر وعمان وليبيا. ولا ينبغي توقع أي تحسينات في عام 2019 أو في عام 2020 (الشكل 16).

كان من المتوقع أن تستمر على مدى العامين 2019 و2020 التأثيرات السلبية للوضع على النشاط الاقتصادي للمملكة العربية السعودية والعديد من بلدان مجلس التعاون الخليجي الأخرى وعلى القدرة على الاستثمار في البلدان العربية الشريكة والاستيراد منها وتوليد تدفقات الدخل من خلال تحويلات العمال لصالحها في الفترة 2016-2018 أن تنطبق حيث كان من المتوقع أن تبقى أسعار النفط دون نقاط التعادل المالي للمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ولكن أيضاً للجزائر وليبيا (الشكل 16). ولذا كان من المتوقع أن يضعف التكامل الاقتصادي بين البلدان العربية. وفي هذا السياق بالذات، اندلعت جائحة كوفيد-19 ودخلت روسيا والمملكة العربية السعودية في حرب أسعار النفط التي نجم عنها هبوطاً حاداً في أسعار النفط من حوالي 55 دولاراً للبرميل الواحد في منتصف شباط/فبراير 2020 إلى 20-30 دولاراً للبرميل الواحد بحلول أوائل آذار/مارس. وحتى الآن لم يتبين الأثر الإنساني والاجتماعي والاقتصادي لهذه الأزمة الكبرى. لكن المعلومات الأولية الناتجة عن دراسة أجرتها الإسكوا تفيد بأن المنطقة العربية ستخسر في عام 2020 ما لا يقل عن 42 مليار دولار و1.7 مليون وظيفة بسبب الجائحة وحدها، بالإضافة إلى 28 مليار دولار من الصادرات بسبب تباطؤ التدفقات التجارية (الإسكوا، 2020). لكن قد تزداد الخسائر البشرية والاقتصادية سوءاً بسبب المزيد من التباطؤ الاقتصادي العالمي وانخفاض أسعار النفط.

تعود أسباب الحرب الأهلية اليمنية الى الصعوبات التي ظهرت في أعقاب الاضطرابات التي أدت إلى الإطاحة بالرئيس علي عبد الله صالح، قبل تسليم السلطة إلى نائبه منصور هادي في عام 2011. بدأ النزاع في عام 2015 وتصاعد في عام 2016، وهو يُعتبر على نطاق واسع امتداداً للنزاع بين إيران والمملكة العربية السعودية. ومن ناحية التكامل الاقتصادي، ظلت تحويلات العمال بين عامي 2016 و2018 مستقرة وأصبحت مصدراً هاماً لتدفقات النقد الأجنبي بعد تبخر الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2011. وفي أحدث التقديرات، بلغت تدفقات تحويلات العمال إلى اليمن نحو 3 مليارات دولار في عام 2016 ولم تتراجع منذ ذلك الحين. وأرسل حوالي ملياري دولار من المملكة العربية السعودية و0.5 مليار دولار من الإمارات العربية المتحدة. أما المبلغ المتبقي وقدره 0.8 مليار دولار فيأتي من قطر والكويت والبحرين وليبيا والجزائر والمغرب. ونتيجة للنزاع، انخفضت الصادرات اليمنية إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي 9 في المائة بين عامي 2016 و2018. وما تزال المنطقة العربية تستوعب 47 في المائة من صادرات اليمن. لكن اكتسب كل من الصين وتايلند وكوريا حصصاً من السوق، ما وضع رابطة أمم جنوب شرق آسيا +3 في المرتبة الثانية من حيث وجهة الصادرات اليمنية (الجدول 4).

ثانياً، على الرغم من أن الآمال في البداية كانت كبيرة بأن يكون عام 2017 نقطة تحول للبلدان المصدرة للنفط إذ بدأت استراتيجية خفض الإنتاج التي تقودها أوبك تؤتي ثمارها وتعيد التوازن إلى السوق، كان النمو الاقتصادي وآثار تعزيز التوازن المالي أضعف مما كان متوقعاً. وقد حدّ ذلك من إمكانية كل من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، وهما الاقتصادان الأكبر في المنطقة والذان يدعمان عملية التكامل الاقتصادي بين البلدان العربية، من زيادة التوسع في الواردات أو الاستثمار في الخارج. وفي

الشكل 16. نقطة التعادل المالي للبلدان العربية المصدرة للنفط، 2016-2020



المصدر: بنك سانت لوييس المركزي الاتحادي (2020)، حسابات الإسكوا لنظام مؤشرات التكامل الاقتصادي العربي.

كان من المفترض أن يتسارع التعافي على الأقل على مدى عامين شريطة اعتماد السياسات الصحيحة. كما كان من المفترض أن يساعد ارتفاع الاستثمار وتوليد فرص العمل وزيادة الثقة من جانب قطاع الأعمال والمستهلكين في الحفاظ على الزخم. لكن مع بداية منتصف عام 2018، أصبح التعافي مهدداً بشكل متزايد بسبب تشديد السياسة النقدية، وزيادة التقلبات المالية وأبرزها تصاعد التوترات التجارية. وانخفض النمو في حجم التجارة العالمية على أساس سنوي من 3.9 في المائة في النصف الأول من عام 2018 إلى 2.7 في المائة في النصف الثاني من العام. وأصبح التباطؤ أكثر حدة في نهاية العام، إذ انخفض النمو على أساس ربع سنوي من 1.2 في المائة في الربع الثالث إلى 0.3 في المائة في الربع الأخير. وفي المقابل، ضعف نمو المخرجات في الاقتصادات الرئيسية. وفي النهاية، بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعام 2018، 3 في المائة وعاد المحتوى التجاري لنمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 1 في المائة.

دال. الاستنتاجات

خلال الفترة قيد الاستعراض، كان الاقتصاد العالمي عرضة لتقلبات كبيرة وانكماش غير متوقع. وقد شكّل عام 2016 تحدياً للاقتصاد العالمي. بدأ الأمر بمخاوف جديدة حول مدى التباطؤ الاقتصادي في الصين واستمر بتصاعد الشعبوية والاستياء من العولمة التي يغذيها ركود مستويات المعيشة وتزايد انعدام الأمن الاقتصادي وأزمة اللاجئين في أوروبا والاستفتاء على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي والحرب ضد داعش. غير أن النمو الاقتصادي في أمريكا كان مكتفياً ذاتياً، وكانت أوروبا في فجر دورة جديدة من النمو الاقتصادي، وتمكنت الصين من تحقيق هبوط سلس. وتوسعت التجارة العالمية من حيث القيمة بما يزيد على 10 في المائة سنوياً في عامي 2017 و2018 بعد أن حققت خسارة بلغت 13.5 في المائة في عام 2015 و3.2 في المائة أخرى في عام 2016.

الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين إلى زيادة هامشية في الصادرات الى بعض البلدان العربية، فيما قد تسفر الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي عن بعض المكاسب الهامشية من حيث نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والصادرات. وقد تسهم في ذلك جائحة كوفيد-19 المستمرة التي تضع موضع تساؤل حُسن عدم تمركز مكان الإنتاج على أساس تكاليف اليد العاملة وبدون إيلاء اهتمام مناسب لجوانب أكثر استراتيجية. ومن شأن هذا الإنجاز أن يساعد البلدان العربية على تأمين مستويات مستقرة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات، ما يعزز النهوض الاقتصادي وتحسين مستويات الإنتاجية (Pahl and Timmer, 2019).

تتطلب هذه التطورات في سياق اقتصاد عالمي دائم التغيير، سياسات محددة لتحسين قدرة الصادرات العربية على المنافسة، والتخفيف من التكاليف المحتملة وزيادة الاستفادة. سيلي هذا الفصل تحليل محدد لعدد من البلدان العربية المختارة على الصعيدين القطري والقطاعي، لمساعدة صانعي السياسات على اعتماد سياسات مناسبة للتخفيف من تأثيرات الحروب التجارية، وغيرها من الأحداث التجارية العالمية ذات الصلة.

ومع ذلك، سيتطلب البحث الدقيق في نتائج إدراج بلد ما في سلاسل القيمة جمع معلومات عن القيمة المضافة في كل خطوة من خطوات عملية الإنتاج. وبما أن 19 بلداً عربياً ما يزال غير مشمول بقاعدة بيانات التجارة في القيمة المضافة التي وضعتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بالتعاون مع الإسكوا، يبقى القيام ببحث مناسب وصحيح مستحيلاً في حالة تلك البلدان. ومن الملح تصحيح الوضع، كما ينبغي للأعضاء من البلدان العربية أن يولوا الاهتمام اللازم لمعالجة هذه المسألة.

وفي الفترة 2016-2018، لم تحسّن البلدان العربية من أدائها في التكامل الاقتصادي أو تسدّ الفجوة مع معظم البلدان المعولمة. غير أن إنجازات التكامل الاقتصادي مع شركاء رئيسيين تبين فروعاً صارخة في الأنماط وفي المساهمة في توسيع الدخل والعمالة والقدرات، من خلال نقل التكنولوجيا وتبادل المعارف لتمتين أنشطة القطاع الخاص وتوفير موارد إضافية لدعم تنمية البلدان العربية.

هذا هو السياق الذي اندلعت فيه الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين في منتصف عام 2018، والتي أنجزَ إليها العديد من البلدان الأخرى، بما في ذلك البلدان الأوروبية. وفي عام 2018، تأثر أداء التكامل الاقتصادي في البلدان العربية بشكل غير مباشر من خلال أوجه عدم اليقين في السياسة التجارية التي كانت تتصاعد منذ عام 2017 مع ما ترتب عليها من تأثير سلبي على الاستثمار والنمو الاقتصادي في البلدان الشريكة. لا يمكن احتساب مؤشرات التكامل الاقتصادي المستخدمة لتقييم أداء البلدان العربية لعامي 2019 و2020 في ظل عدم توفر بيانات عن التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر والتحويلات المالية للعمال، ولكن دراسة الإسكوا تقدم رؤى أولية وتبين أن من المتوقع تحقيق خسارة إجمالية على المستوى العالمي من حيث النمو الحقيقي وحجم التجارة فضلاً عن خسائر حقيقية في الناتج المحلي الإجمالي لمعظم البلدان العربية (Chemingui and Badra, 2019). ثم أتت جائحة كوفيد-19 لتزيد من تقييد التكامل والتعاون الاقتصادييين اللذين تحققا.

وقد يتيح هذا الوضع أيضاً فرصاً للبلدان العربية للتكامل على كل من المستويين العالمي والإقليمي وعلى المستوى البيئي في المنطقة، وقد بدأت البلدان تبحث عن أماكن لنقل بعض إنتاجها وعن موردين بديلين للسلع التي يُتوقع أن ترتفع تكلفتها. وفي السنوات الثلاثة إلى الأربعة المقبلة، قد تؤدي

أفضل الممارسات على الصعيد الدولي ووضع إطار إقليمي لضمان الاتساق.

وفي سياق يتميز بالتشكيك في دور النظام المتعدد الأطراف الذي بلغ ذروته مع إدارة ترامب التي تشكل تهديداً وجودياً لهيئة الاستئناف في منظمة التجارة العالمية، ستستفيد البلدان العربية بشكل كبير من تعزيز آلية تسوية المنازعات الخاصة باتفاقية التجارة الحرة العربية من خلال تحسين الشفافية في التحكيم الاستثماري ودور مختلف أصحاب المصلحة، فضلاً عن زيادة الفعالية من خلال اعتماد قواعد سلوك واضحة، ووضع قائمة من المحكمين المعتمدين مسبقاً وتحديد المواعيد النهائية لكل خطوة من خطوات الإجراءات. وتنبغي زيادة تغطية النزاعات بين الدولة والقطاع الخاص بغية تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من ضمن المنطقة العربية وخارجها. ويُعتبر التوفيق بين الأحكام وأفضل المعايير الدولية خطوة ضرورية تقتضي تضمين الاتفاق حزمة ضمانات معيارية تحمي المستثمرين من المصادرة غير المبررة أو المعاملة غير العادلة. كما ينبغي في البداية إضافة أحكام خاصة بشأن قبول الاستثمارات و ضمانات المعاملة العادلة والمنصفة التي تضمن التحويل المجاني للمدفوعات. أخيراً، من بالغ الأهمية تعزيز مصداقية الاتفاق بفرض آليات إنفاذ شفافة وملزمة.

يمكن للبلدان العربية أيضاً أن تستفيد من اتفاقية تجارة الخدمات التي وقعتها بعض البلدان للشروع في عملية تحرير التجارة الإقليمية. تُؤدّ تجارة الخدمات حصة متزايدة من العمالة في البلدان العربية، وهي عنصر من عناصر التجارة الدولية الأقل عرضة نسبياً لحالات الصعود والهبوط، وهي آخذة بالتوسع بسرعة. وستشكل الخدمات العالية الجودة والميسورة التكلفة والفعالة الشرط الأساسي لتكثيف مشاركة البلدان العربية في سلاسل القيمة العالمية وفي نشوء سلاسل قيمة عربية، ولكن الأهم من ذلك هو قدرة المنطقة

وعلى المستوى العربي البيئي، تُبين قياسات أداء التكامل الاقتصادي للبلدان العربية في الفترة 2016-2018 الأثر السلبي الذي تسبب به ضعف أسعار النفط وخفض إنتاج النفط على كثافة التدفقات الاقتصادية البيئية العربية، وبالتالي على مستويات النشاط الاقتصادي. فالتكامل مع البلدان المجاورة لم يوفر للبلدان العربية الدفع الاقتصادي الإضافي الذي هي بأمس الحاجة إليه في وقت لم يتمكن فيه الاقتصاد العالمي من تأمينه أيضاً. وبالنسبة للبلدان العربية، لم يكن التكامل مع الجيران العرب رجوعاً أو نقطة انطلاق للتكامل على مستوى أعلى.

ومن الملح أن تعزز البلدان العربية تكاملها الإقليمي بغية حماية اقتصاداتها بفعالية أكبر من الصدمات الاقتصادية والمالية الدولية أو من الصدمات التي تتعرض لها أسعار السلع الأساسية والطلب العالمي، والتي لا تملك سيطرة كبيرة عليها. ومن شأن هذه الخطوة أن تحقق أيضاً استقراراً أفضل للاقتصاد الكلي للمنطقة وتدعم خلق فرص العمل والتنمية البشرية. لكن إذا ما استُخدم التكامل الاقتصادي الإقليمي كأداة للتنمية، فستجني البلدان العربية مكاسب من (أ) تحسين بيئة أعمالها من أجل الحفاظ على وزيادة جاذبيتها للشركاء الذين هم أيضاً مستثمرون رئيسيون؛ (ب) تحديث اتفاقيات التجارة البيئية العربية المتاحة التي تعزز التكامل الضئيل حالياً؛ و(ج) تطوير أطر رسمية للتعاون واتفاقيات تجارية مع شركاء نمت الروابط التجارية معهم بسرعة ملحوظة، ولكنهم ليسوا مستثمرين بعد.

يبحث المستثمرون عن الشفافية وإمكانية التنبؤ القانوني فيما يتعلق بقضايا مثل لوائح الدخول و ضمانات المستثمرين والإجراءات الإدارية والقانونية، فضلاً عن الاتساق القانوني بين جميع اللوائح التي يتكوّن منها إطار الاستثمار. وستستفيد البلدان العربية من مواعمة أطر الاستثمار الوطنية مع

العربية على إدخال الرقمنة والانتقال نحو الثورة الصناعية الرابعة.

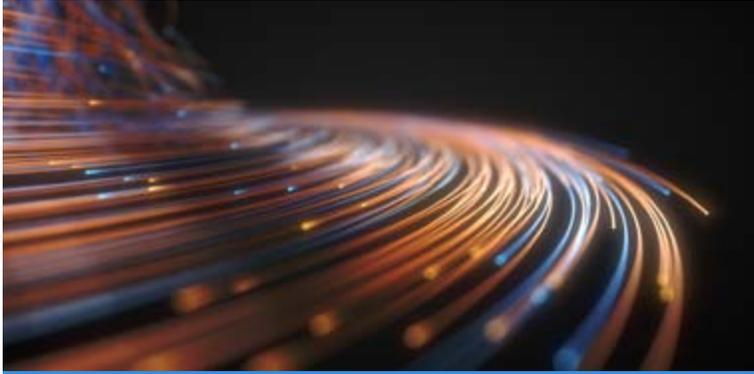
هذه هي مسارات نحو تحقيق تكامل اقتصادي يناسب العديد من البلدان العربية لو أحرز تقدم في تنفيذ الاتحاد الجمركي العربي أو إذا كانت اتفاقيات التجارة الإقليمية العربية تعزز تكامل اقتصادي عميق وتعاون أكبر، ولكن الحال ليس كذلك. وكجزء من جهود الإسكوا الرامية إلى تطوير رصد وتقييم شاملين للتكامل الاقتصادي لإجراء تحليلات للسيناريات فعالة وتصميم سياسات قائمة على الأدلة والقيام بإنفاذ ناجح، سيتم إنشاء منصة لصانعي السياسات وأصحاب المصلحة للوصول إلى المعلومات ذات الصلة. وفي المستقبل، سُنّاح للدول الأعضاء إمكانية الاطلاع على التغييرات التي تحدث في القواعد واللوائح التنظيمية، ويمكن وضع مؤشر لتتبع تقدم البلدان في تنفيذ جداول الأعمال المختلفة والتقارب بين البيئات التنظيمية.

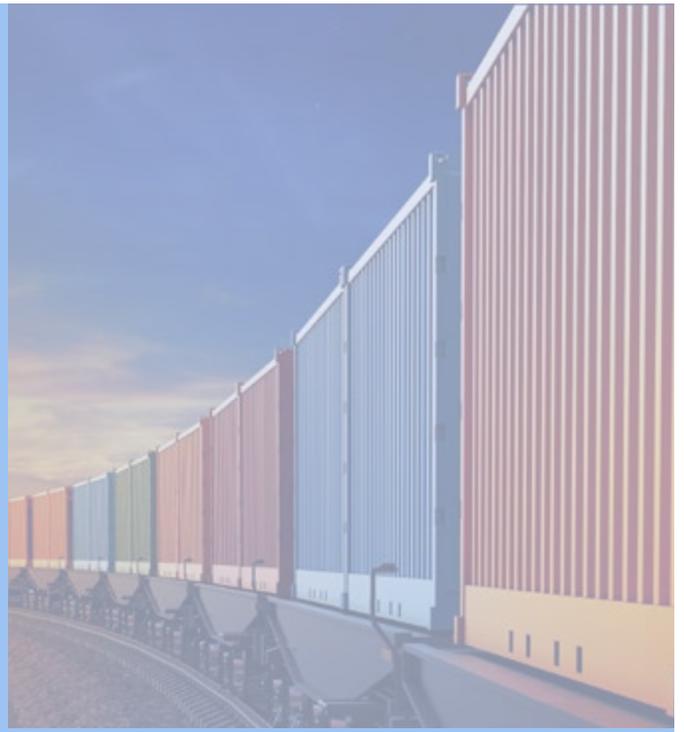
في النهاية، التكامل مع الشركاء عملية اقتصادية بقدر ما هي سياسية. وتظهر التحقيقات الأولية أن جائحة

كوفيد-19 ستكلف 28 مليار دولار من الصادرات و42 مليار دولار من الدخل و1.7 مليون وظيفة في المنطقة العربية في عام 2020 (الإسكوا، 2020) وسيتفاقم تأثير الجائحة على مستويات المعيشة العربية وعلى غيرها من الإنجازات الاجتماعية والاقتصادية بسبب التباطؤ العالمي والسباق إلى القاع، ما يؤدي إلى مزيد من الانخفاض في أسعار النفط والى خسائر بين منتجي النفط العرب وفي العالم. وسيضعف أيضاً دور بلدان مجلس التعاون الخليجي، كمزودة لموارد مالية إضافية للمنطقة العربية، وستتضرر من جراء ذلك الدول الهشة والممزقة بالنزاعات في المنطقة، مثل الجمهورية العربية السورية والسودان والعراق واليمن. من المرجح أن تواجه البلدان صعوبات في إدارة الجائحة بسبب ضعف نُظُمها الصحية، وستزداد أوجه الضعف هذه بسبب انخفاض الواردات من جزاء تعطل سلاسل القيمة العالمية، ما يُترجم إلى نقص في الإمدادات الطبية وغيرها من السلع، ومن ثم إلى ارتفاع كبير في الأسعار. حان الوقت لدعوة البلدان العربية إلى تجاوز الخطابات التي لا تنتهي عن التكامل والتعاون الاقتصادي العربي العميق وتحويلها إلى واقع.



2. كيف يمكن للتجارة الزراعية أن تيسر تحقيق أهداف التنمية المستدامة عبر المزيد من التكامل الإقليمي والعالمي





2. كيف يمكن للتجارة الزراعية أن تيسر تحقيق أهداف التنمية المستدامة عبر المزيد من التكامل الإقليمي والعالمي

بإدارة المياه والأراضي. ومن شأن وضع استراتيجية شاملة للتنمية الزراعية والغذائية أن يساعد على تمكين صانعي السياسات من أن يأخذوا بالاعتبار كيف يمكن للسياسات التجارية والأطر التنظيمية أن تؤثر على أنواع الجهات الفاعلة الاقتصادية المختلفة في بلد معين.

مع ذلك، كان بطيئاً بالفعل التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالزراعة في المنطقة العربية قبل أن تؤدي الآثار السلبية لأزمة جائحة كوفيد-19 إلى مفاومة العديد من اتجاهات الأمن الغذائي. ووفقاً لتقرير حديث لمنظمة الأغذية والزراعة (FAO, 2018b)، ما يزال توفر الأغذية في المنطقة العربية يتدهور. ويرتبط هذا التدهور بعوامل عدة، منها المنافسة غير العادلة من بعض المنتجات المستوردة والانخفاض الكبير في الدعم العام للقطاع الزراعي والانخفاض البالغ في معونات دعم الأغذية للمستهلكين. ومن العوامل الأخرى التي تؤثر على القطاع الزراعي والأمن الغذائي النمو السكاني القوي والتوسع المدني المتسارع وتغير المناخ والتقدم التكنولوجي المحدود والخيارات الغذائية غير الملائمة والاستخدامات غير الكفوة للموارد الطبيعية واستمرار النزاعات وغياب الإصلاحات الزراعية التقدمية. وتشمل القضايا المتصلة بالسوق الاحتكارية للمدخلات وتكاليف المعاملات العالية جداً وسياسات الأسعار المبهمة، وآليات نقل الأسعار الخاطئة في كثير

على مر التاريخ، كانت الزراعة وما زالت أهم نشاط عالمي لخلق فرص العمل وسبل العيش. وهذا الاتجاه ملحوظ في المنطقة العربية، إذ ساهمت الزراعة بـ 23.7 في المائة من إجمالي العمالة في عام 2016 (World Bank, 2019). ومن المسلم به أن القطاع الزراعي عنصر محوري من عناصر التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة وفقاً لأهداف التنمية المستدامة. فالهدف 2 من هذه الأهداف، الذي يستهدف "القضاء التام على الجوع"، مرتبط ارتباطاً مباشراً بهذا القطاع، كما الأهداف 12 (الاستهلاك والإنتاج المستدامان) و13 (مكافحة تغير المناخ) و14 و15 (المتعلقان بالحياة تحت الماء والحياة في البر) و5، الذي يشمل تعزيز حق المرأة في ملكية الأراضي. وبالإضافة إلى ذلك، تساهم الزراعة أيضاً في تحقيق هدف تشترك فيه القطاعات جميعاً، هو النمو الاقتصادي الأكثر استدامة وإنصافاً (الهدف 17). غير أن أهداف التنمية المستدامة مترابطة بطبيعتها، فالإجراءات المتخذة في إطار أي من الأهداف تؤثر على تحقيق أهداف أخرى كثيرة من خلال قنوات مختلفة وعلى مستويات مختلفة.

وفيما يتعلق بالدور المحدد للسياسات التجارية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ينبغي تصميم وتنفيذ السياسات المصاحبة لمعالجة إخفاقات السوق وضمان تقديم السلع العامة. هذا هو مثلاً حال هدي التنمية المستدامة 6 و15، اللذين يتعلقان

من الأحيان، وربما الأهم من ذلك، السياسات التجارية غير الملائمة.

وفي حين أن للسياسات التي تؤثر على أسواق الأغذية والزراعة أهمية خاصة في تشكيل نتائج الأمن الغذائي، قد تؤثر السياسات التجارية الأخرى أيضاً على تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة 2030. وهذا هو حال السياسات التي تؤثر على تجارة الخدمات، التي يمكن أن تؤثر على مستوى العمالة ومستوى الدخل، مع ما لذلك من تأثيرات على الإمكانية الاقتصادية لحصول المواطنين على الغذاء، وذلك أحد المكونات الأربعة الرئيسية للأمن الغذائي والتغذوي. وبالإضافة إلى التعريفات، هناك العديد من التدابير الأخرى التي تؤثر على التجارة، مثل حصص الواردات والضرائب على الصادرات. كما تطبق الحكومات أيضاً تدابير مختلفة في مجالي الصحة والصحة النباتية على الواردات الزراعية والغذائية لضمان سلامة الأغذية وصحة النبات والحيوان. وبالإضافة إلى ذلك، ما يزال العديد من البلدان يدعم بشكل مباشر مزارعيه وإنتاجه الزراعي عبر أنواع متعددة من الدعم المحلي ومعونات الدعم للصادرات، ما يؤدي إلى تشويه الأسواق الزراعية العالمية. ولكن، رغم تخفيض أنواع الحماية هذه منذ اختتام جولة منظمة التجارة العالمية المعروفة بجولة أوروغواي في مراكش في كانون الأول/ديسمبر 1994، ما تزال بلدان كثيرة تستخدم أشكالاً أخرى من الدعم تحول دون التوصل إلى اتفاقات متعددة الأطراف في إطار جولة الدوحة.

ويمكن عموماً أن تولد تنمية الزراعة وصناعات تجهيز الأغذية مصدراً هاماً من مصادر دخل سكان الأرياف والمدن. ولكن، نظراً لاعتماد المنطقة العربية الشديد على الواردات الغذائية، أثر ارتفاع أسعار الأغذية العالمي منذ عام 2007 سلباً على المنطقة من خلال ارتفاع التضخم والعجز التجاري وزيادة الفقر وما يترتب على ذلك من الافتقار إلى الاستقرار

السياسي (Paciello, 2015؛ Harrigan, 2011؛ Kamrava and Babar 2012). هكذا، ستعجل زيادة الصادرات الزراعية النمو أكثر مما سيفعل توسيع الطلب في السوق المحلي، خاصة في البلدان التي يقل فيها عدد سكان المدن. وفي الواقع، بما أن أكثر من نصف السكان في معظم البلدان العربية يقيم في مناطق ريفية ترتفع فيها مستويات الفقر، قد يكون لتعزيز التنمية الزراعية، بما في ذلك من خلال الصادرات، أثر إيجابي على رفاه شريحة كبيرة من السكان في المنطقة العربية.

وبوجه عام، تؤدي الحواجز التجارية التي تعترض التجارة الزراعية والغذائية، مقترنة بالدعم المحلي ومعونات التصدير، إلى أوجه افتقار إلى الكفاءة في تخصيص الموارد في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء. ورغم أن هناك توافقاً عاماً في الآراء على فوائد القضاء على تشوهات الأسواق الزراعية العالمية، أعرب عن القلق بشأن الآثار السلبية المحتملة في الأجلين القصير والمتوسط على بعض قطاعات السكان في أنحاء العالم. ومن خلال دراسة أنماط الأنظمة التجارية في المنطقة العربية، يمكن تحديد أنماط حماية عالية للسلع الزراعية تتخذ شكل تعريفات جمركية وحصصاً للتعريفات المختلفة (TRQs) تقيد الواردات. وقد بين Aksoy and Alii (2005) أن "التشوهات التجارية (حماية الحدود) والمعونات المحلية عاملان رئيسيان يؤثران على الأسواق العالمية، وبالتالي على المستهلكين والمنتجين في البلدان النامية. فالمعونات المحلية وحماية الحدود تسهم في جعل أسواق السلع الأساسية ضئيلة بشكل مصطنع، إذ تصبح أحجام التجارة صغيرة وعدد الوكلاء قليلاً، ما يؤدي بدوره إلى ارتفاع درجة التباين في الأسعار وفي التدفقات التجارية. والتشوهات التجارية الكبيرة تعوق التدفقات التجارية، وتثبط الأسعار العالمية، وتثني المنتجين غير القادرين على المنافسة عن دخول الأسواق أو تؤخر خروجهم منها". والواقع أن للدعم

الزراعية أيضاً تكاليف تكثيف تتخذ شكل ارتفاع في أسعار الأغذية والزراعة على نطاق العالم، ما سيؤثر بخاصة على الناس الضعفاء في العالم النامي. غير أن هذا الأثر السلبي سيقصر على الأجلين القصير والمتوسط تبعاً لقدرات المنتجين على الاستجابة لارتفاع الأسعار، التي ستتجسد في زيادة الإنتاج العالمي، ما سيؤثر بدوره على الأسعار العالمية. وعلى أي حال، تعتمد آثار التثقيب إلى حد كبير على هيكل نقل الأسعار بين الأسعار العالمية والأسعار الوطنية، التي تختلف من بلد لآخر.

هدف هذا الفصل هو مساعدة مختلف أصحاب المصلحة على تقييم ما هو على المحك في المفاوضات الزراعية، سواء على المستوى الإقليمي أم على المستوى المتعدد الأطراف، وكيفية النظر إلى سياسات التجارة الزراعية من منظور التكامل التجاري العربي الرأسي والأفقي. كما يسعى إلى زيادة الوعي بين المفاوضين لخصائص التجارة الزراعية في الأنظمة التجارية العالمية والإقليمية وتقديم تحليل عميق للهياكل الحديثة في الأنظمة التعريفية وغير التعريفية للتجارة الزراعية على الصعيد العالمي والإقليمي والقطري. وأخيراً، يقدم هذا الفصل بعض التوصيات بشأن السيناريوات المحتملة لإدماج التجارة الزراعية في المفاوضات التجارية الجارية سواء ضمن المنطقة العربية أو مع شركاء مهمين آخرين كالاتحاد الأوروبي والبلدان الأفريقية.

الف. معلومات أساسية عن قطاع الزراعة في المنطقة العربية

1. المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي والعمالة

لقد انخفضت باطراد في أنحاء العالم مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي وفي العمالة

المحلي ولمعونات التصدير تأثيرات مماثلة، من حيث تثبيط الأسعار العالمية وكبح الدخول إلى الأسواق بتحفيز الإنتاج الفائض المحبذ للدورات التجارية من منتجين غير قادرين على المنافسة، يكونون في كثير من الأحيان منتجين كباراً.

وقد اتخذ أعضاء منظمة التجارة العالمية تدابير لإصلاح القطاع الزراعي ومعالجة مسائل الدعم المحلي ومعونات التصدير وحواجز التجارة الزراعية. ويمثل اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الزراعة، الذي دخل حيز النفاذ في عام 1995، خطوة هامة نحو إصلاح التجارة الزراعية لجعلها أكثر إنصافاً وتنافسية. وقد عُينت لجنة للزراعة للإشراف على تنفيذ هذا الاتفاق. وتواصل البلدان الأعضاء إجراء مفاوضات لإجراء مزيد من الإصلاحات في إطار جولة الدوحة، ولكن لم يُحرز حتى الآن أي تقدم يذكر. ولم يلتزم جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية بالتخلص التدريجي من جميع المعونات المقدمة للصادرات إلا في عام 2015، غير أنه لم يُتفق حتى الآن على المفاوضات بشأن طرائق ذلك، وما تزال أشكال مختلفة من الدعم الزراعي تُستخدم في العديد من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية.

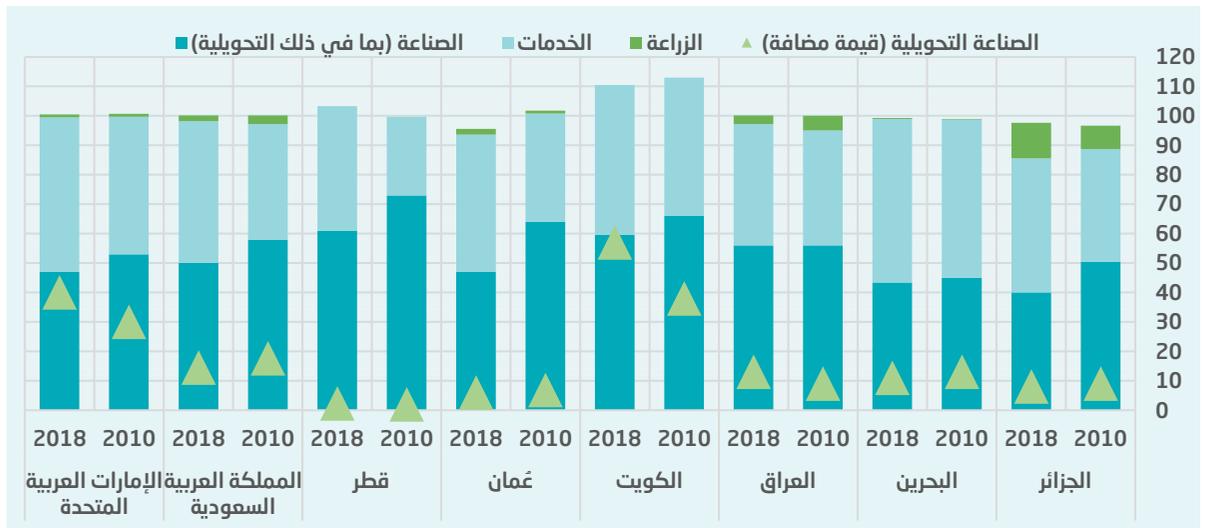
ومن شأن تقليل التشوهات العالمية التي تؤثر على قطاع الزراعة إلى الحد الأدنى زيادة الكفاءة الاقتصادية والدخل الكلي؛ ومع ذلك، لا يمكن للمرء أن يتجاهل أحد الاستنتاجات الرئيسية التي خلصت إليها دراسة البنك الدولي (2005) وهي أن اندماج المنتجين القادرين على المنافسة في البلدان النامية لا يؤدي إلى ترشيد الإنتاج بين المنتجين غير القادرين على المنافسة كما الحال في سوق مُحررة. فبدلاً من ذلك، يظل المنتجون غير القادرين على المنافسة يعملون في ظل حماية ودعم واسعين. وفي الوقت نفسه، سيولد خفض التشوهات العالمية في الأسواق

بلدان الخليج، وغالباً ما تُتجاهل أهميتها الإنمائية والسياسية. غير أن أرقام مساهمتها في العمالة ما تزال مرتفعة في الاقتصادات غير النفطية (الشكل 17).

بالمقارنة مع قطاعي الصناعة والخدمات، وليست المنطقة العربية استثناءً من ذلك. ولا تتجاوز حصة الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي أرقاماً أحادية في معظم البلدان، بل تقل حتى عن 2 في المائة في

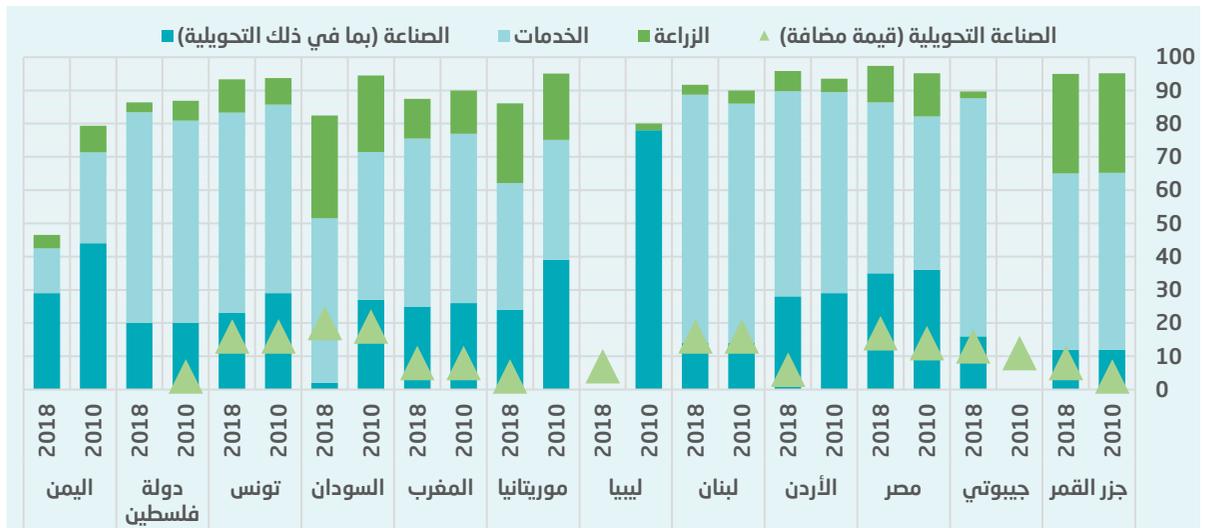
الشكل 17. اتجاهات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية

(أ) الاقتصادات النفطية



المصدر: حسابات الإسكوا باستخدام مؤشرات التنمية العالمية، (World Bank, 2019).

(ب) بلدان أخرى



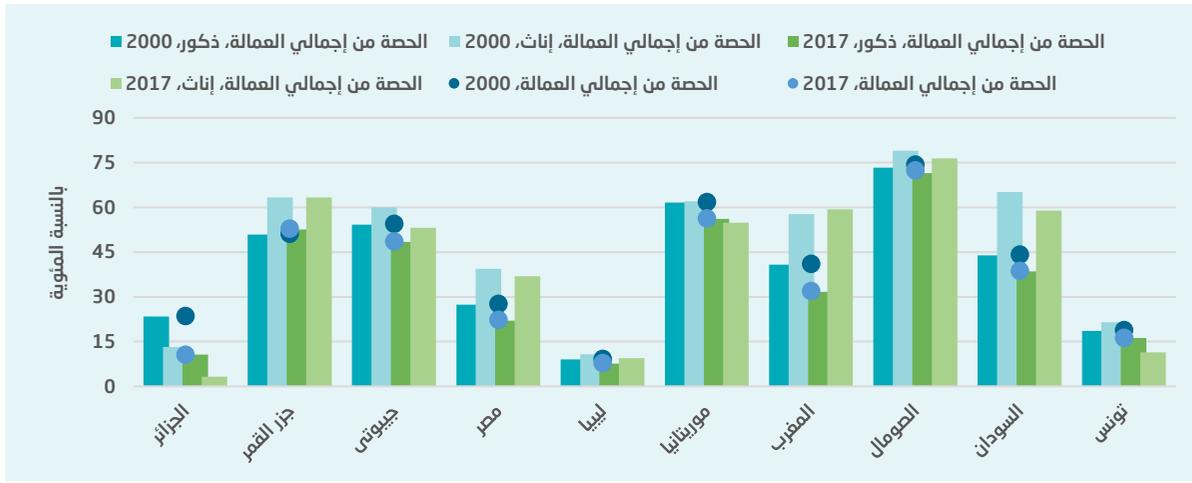
المصدر: حسابات الإسكوا باستخدام مؤشرات التنمية العالمية، (World Bank, 2019).

معظمهم ما زالوا يعيشون في مناطق ريفية، ليست مساهمة الزراعة في العمالة والقيمة المضافة ذات شأن. ويشير ذلك من جهة إلى انخفاض الإنتاجية والبطالة الخفية، وأيضاً إلى المساهمة المتزايدة للنفط والتعدين في الناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى.

وفي بلدان كمصر والجمهورية العربية السورية والمغرب، يمثل سكان الريف نسبة كبيرة من المجموع، تتراوح ما بين 31 و56 في المائة؛ ولكن حتى في هذه البلدان، مساهمة الزراعة في العمالة والقيمة المضافة محدودة جداً، كما يتبين من الشكل 18 أدناه. وفي السودان واليمن، رغم أن السكان في

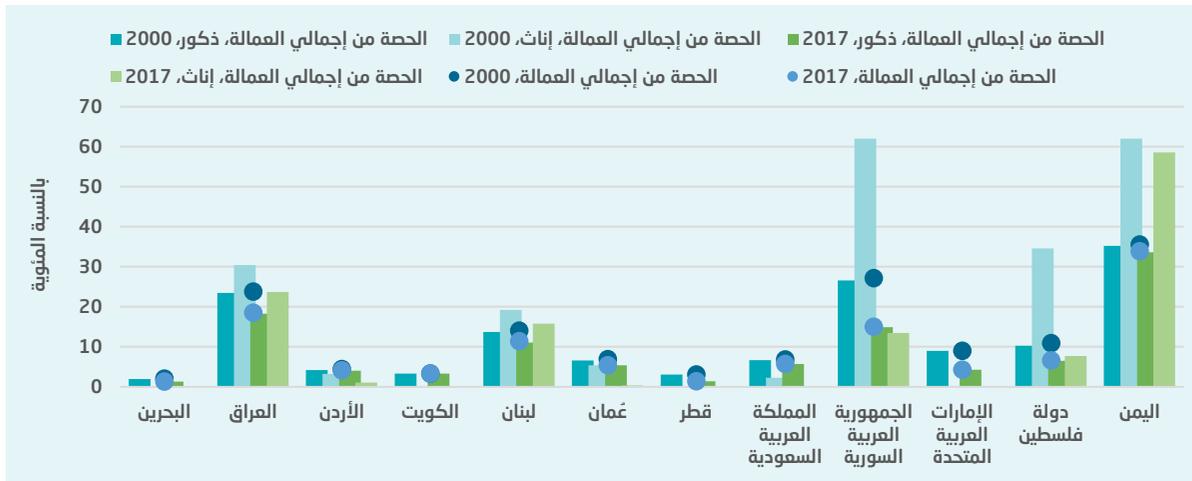
الشكل 18. التغيرات في مساهمة الزراعة في العمالة حسب نوع الجنس، 2000-2017

(أ) حالة البلدان العربية الأفريقية



المصدر: حسابات الإسكوا باستخدام مؤشرات التنمية العالمية، (World Bank, 2019).

(ب) حالة البلدان العربية في غربي آسيا



المصدر: حسابات الإسكوا باستخدام مؤشرات التنمية العالمية، (World Bank, 2019).

العقبات التي تعترض الإنتاجية الزراعية والتحسين الاجتماعي-الاقتصادي والأمن الغذائي في المنطقة.

2. هيكل الإنتاج الزراعي والتجارة الزراعية

يعتمد الإنتاج الغذائي الوطني على الأراضي المستزرعة وعلى إنتاجيتها. ومن الناحية التاريخية، جاء التوسع العالمي في إنتاج الأغذية في المقام الأول من زيادة المساحات المزروعة، ثم تزايدت معدلات الإنتاجية لها أصبحت المناطق الصالحة للزراعة نادرة. وكان هذا التحول من الاستغلال التوسعي للأراضي إلى الاستغلال المكثف، باستثناءات بارزة، بطيئاً في المنطقة العربية بالمقارنة مع المناطق الأخرى. والواقع أنه نتيجة للمكاسب المنخفضة جداً في الإنتاجية، ما تزال أي زيادة في إنتاج الحبوب تنجم إلى حد كبير عن توسع المساحة. فعلى مدى فترة عشرين سنة من 1990-1996 إلى 2010-2016، لم تتجاوز مساهمة زيادة الغلال في المكاسب في إنتاج الحبوب في المنطقة العربية 37 في المائة، بالمقارنة مع 95 في المائة في العالم (الإسكوا، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2017)، ما يعني أن الزيادة الرئيسية في إنتاج الحبوب في المنطقة العربية جاءت من توسع المساحة (67 في المائة مقابل 5 في المائة في العالم). وعلاوة على ذلك، إذا ما عدنا إلى الثمانيات، تبين من الأداء الفعلي لغلال الحبوب أن المكاسب كانت متواضعة للغاية بالمقارنة مع المكاسب العالمية أو تلك التي حققتها بلدان نامية أخرى.

غير أن هناك اختلافات هائلة في مكاسب الإنتاجية بين المناطق دون الإقليمية العربية المختلفة. فقد حققت منطقة غربي آسيا، التي تمثل الغالبية العظمى من المساحة المخصصة لإنتاج الحبوب في المنطقة، غللاً تفوق باستمرار غلال المناطق دون الإقليمية العربية الأخرى. وهذا الأداء مدفوع إلى حد كبير بمصر (الشكل 19). والحق أن الاختلافات

وما زال التوسع الزراعي في المنطقة العربية موضع شك من الناحيتين الإيكولوجية والاقتصادية، نظراً لما يتطلبه من دعم مكلف للمنتجين واعتماده على الموارد المائية المحدودة. وفي الفترة 2008-2016، بدأت المملكة العربية السعودية في التخلص التدريجي من برنامجها المدعوم للحبوب تماشياً مع التزاماتها تجاه منظمة التجارة العالمية. والجمهورية العربية السورية مثال آخر على التوسع الزراعي غير المستدام إيكولوجياً. فعلى العكس من العديد من البلدان العربية الأخرى، لم تهمل الجمهورية العربية السورية الزراعة في أعقاب الطفرة النفطية. فظلت، لأسباب استراتيجية، مهتمة اهتماماً شديداً بالاكتفاء الذاتي. ومن خلال الإصلاح الزراعي والمعونات الزراعية، وفرت الدعم السياسي في الريف (Hinnebusch, 2011). وبحلول منتصف التسعينات، أصبح البلد مكتفياً ذاتياً بالقمح والشعير. وعدا عن انقطاع قصير نجم عن الجفاف في 1999/2000، ظل مكتفياً ذاتياً حتى عام 2008 إلى أن أفرط في استغلال المياه الجوفية وتوسع الإنتاج الزراعي ليشمل سهوباً تُظلمها الإيكولوجية هشة.

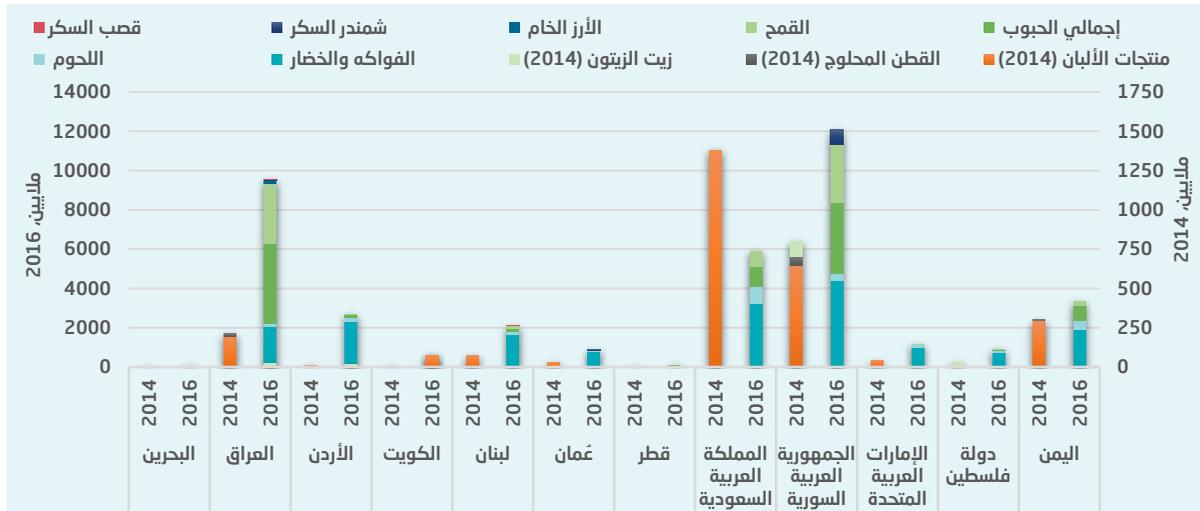
وما لم تتمكن قطاعات اقتصادية أخرى من استيعاب جزء من القوة العاملة في الزراعة، وذلك أمر يبدو مستبعداً في المستقبل القريب نظراً للظروف السياسية والاقتصادية، ستظل الزراعة الدعامة الرئيسية للاقتصاد الريفي (الشكل 19). وهكذا، ستواصل المساهمة في الأمن الغذائي، مباشرة بتوفير المنتجات الزراعية وبصورة غير مباشرة بتوفير الدخل اللازم لشراء الأغذية. ومما يجدر بالذكر أنه بينما تقدم المرأة مساهمات أساسية في الزراعة في العديد من بلدان العالم العربي، في كثير من الأحيان لا تُحترم حقوقها في ملكية وحياسة الأراضي ولا تصان (FAO, 1995). وما يزال انخفاض فرص حصولها على الأراضي والأجور وغير ذلك من الموارد والمدخلات الإنتاجية أحد أعتى

الأراضي المزروعة في بلدان عدّة¹³. وتواجه الزراعة البعلية تحديات انخفاض الإنتاجية وتقلب مستويات هطول الأمطار الذي يتفاقم مع تغيّر المناخ.

في الإنتاجية بين البلدان العربية تتأثر في المقام الأول بالاعتماد على الزراعة البعلية مقابل الزراعة المروية. فالزراعة البعلية تغطي أكثر من نصف كافة

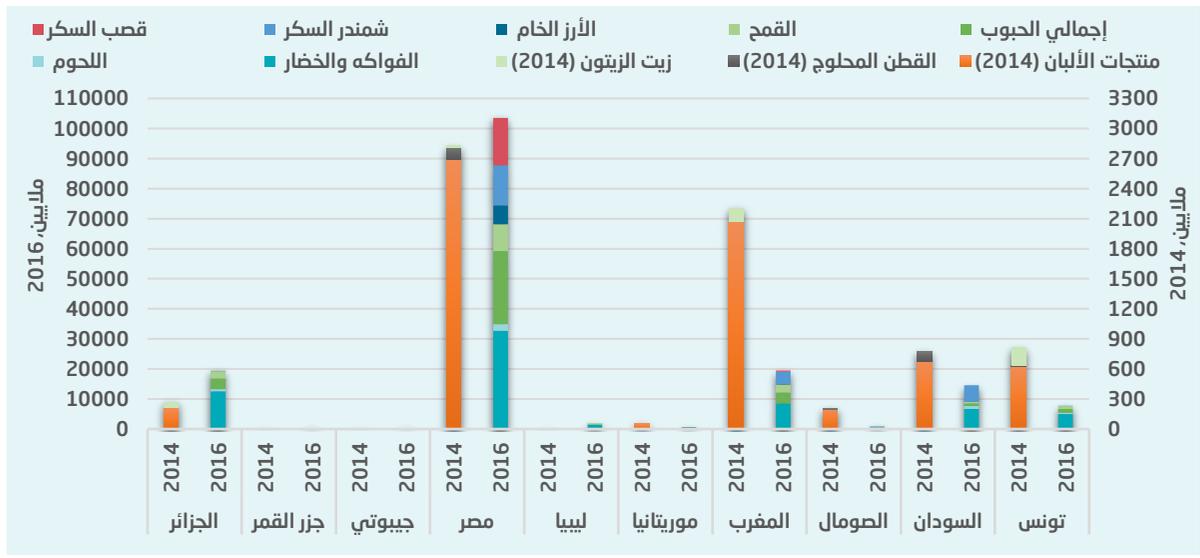
الشكل 19. التوزيع القطاعي للإنتاج الزراعي في المنطقة العربية، 2014-2016

(أ) حالة البلدان العربية في غربي آسيا



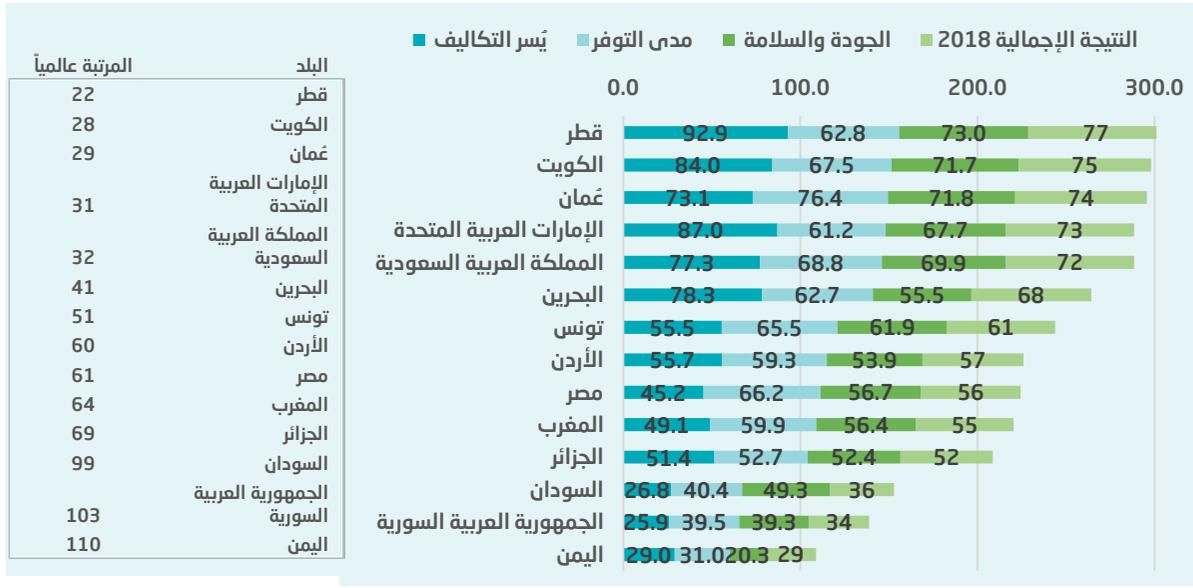
المصدر: حسابات الإسكوا باستخدام قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة.

(ب) حالة البلدان العربية الأفريقية



المصدر: حسابات الإسكوا باستخدام قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة.

الشكل 20. مؤشر الأمن الغذائي للبلدان العربية، 2018



المصدر: حسابات المؤلفين باستخدام المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، 2019.

ملاحظة: يُسّر التكاليف = قدرة المستهلكين على شراء الأغذية، ومدى انكشافهم على صدمات الأسعار، ووجود برامج وسياسات لدعم المستهلكين لدى حدوث الصدمات. مدى التوفر = كفاية الإمدادات الغذائية الوطنية، وخطر انقطاع الإمدادات، والقدرة الوطنية على توزيع الأغذية، والجهود البحثية الرامية إلى توسيع الإنتاج الزراعي. الجودة والسلامة = مقياس التنوع والجودة التغذوية للوجبات الغذائية المتوسطة، وكذلك سلامة الغذاء.

الرئيسية، وخاصة الحبوب (الإسكوا، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2017). وهذا الاعتماد المتزايد في جانب العرض مدفوع بضعف الأداء من حيث تحقيق مكاسب في الإنتاجية وفي جانب الطلب بزيادة الاستهلاك نتيجة لمعونات الغذاء.

وتتزايد بسرعة اختلالات التوازن التجاري في السلع الغذائية. فالمنطقة تخبر ميزاناً تجارياً زراعياً سلبياً، وقد تسارع هذا الاتجاه منذ عام 2008. غير أن الاعتماد على الواردات الغذائية لا يعني بالضرورة انعدام الأمن الغذائي الوطني، لا سيما بالنسبة لبلدان الخليج الغنية بالنفط. ويقاس مؤشر الأمن الغذائي الذي وضعه المعهد الدولي لبحوث

وقد أدى ارتفاع النمو السكاني، متضافراً مع زيادة العمران المدني والدخول، إلى زيادة الطلب على الغذاء في المنطقة. ولما كان الإنتاج المحلي ما زال يتخلف كثيراً عن متطلبات الاستهلاك، تعتمد المنطقة باطراد على السوق العالمية لتلبية احتياجاتها الغذائية الأساسية. وخلال فترة الـ 21 عاماً المنتهية في عام 2016، بلغت معدلات النمو السنوي للواردات الغذائية في المنطقة العربية حوالي 8.5 في المائة، وتسارعت بعد عام 2005.

والمنطقة العربية أكبر مستورد للمواد الغذائية حجماً وقيمة على الصعيد العالمي، إذ تستأثر بما يزيد على ثلث الواردات العالمية من بعض المواد الغذائية

من بين أكثر بلدان العالم أمناً غذائياً، بينما كانت اليمن والجمهورية العربية السورية والسودان من بين أكثر بلدان المنطقة (والعالم) معاناة لانعدام الأمن الغذائي (الشكل 21). ويعزى ذلك في معظمه إلى الاعتماد الشديد على الواردات الغذائية واستمرار الصراعات، إذ نجم انعدام الأمن الغذائي عن الصراعات على نحو ما وصف المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية.

السياسات الغذائية "الحالة التي يحصل فيها الناس في جميع الأوقات على الغذاء الكافي والمغذي الذي يلبي احتياجاتهم الغذائية لحياة صحية نشطة". وهو متوسط مرجح لثلاثة عناصر للأمن الغذائي رئيسية: يُسر تكاليف الأغذية، ومدى توفرها، وجودتها وسلامتها؛ وكل من هذه العناصر يشمل متغيرات عدة (الشكل 20). وعلى مدى ثلاث سنوات متتالية (2016-2018)، كانت بلدان الخليج

الشكل 21. مؤشر الأمن الغذائي في البلدان العربية، المرتبة عالمياً، مقارنة لمدة ثلاث سنوات 2018-2017-2016



المصدر: حسابات المؤلفين باستخدام المعهد الدولي لبحوث الحسابات الغذائية (2019).

ملاحظة: يُسر التكاليف = قدرة المستهلكين على شراء الأغذية، ومدى انكشافهم على صدمات الأسعار، ووجود برامج وسياسات لدعم المستهلكين لدى حدوث الصدمات. مدى التوفر = كفاية الإمدادات الغذائية الوطنية، وخطر انقطاع الإمدادات، والقدرة الوطنية على توزيع الأغذية، والجهود البحثية الرامية إلى توسيع الإنتاج الزراعي. الجودة والسلامة = مقاييس التنوع والجودة التغذوية للوجبات الغذائية المتوسطة، وكذلك سلامة الغذاء.

انعدام الأمن الغذائي، كإثيوبيا وباكستان والسودان). وعلاوة على ذلك، هناك اهتمام متزايد من البلدان العربية بالتخزين الاستراتيجي ولوجستيات تجارة الأغذية والمبادرات التجارية.

باء. التجارة الزراعية وتجارة الغذاء البيئية ضمن المنطقة العربية

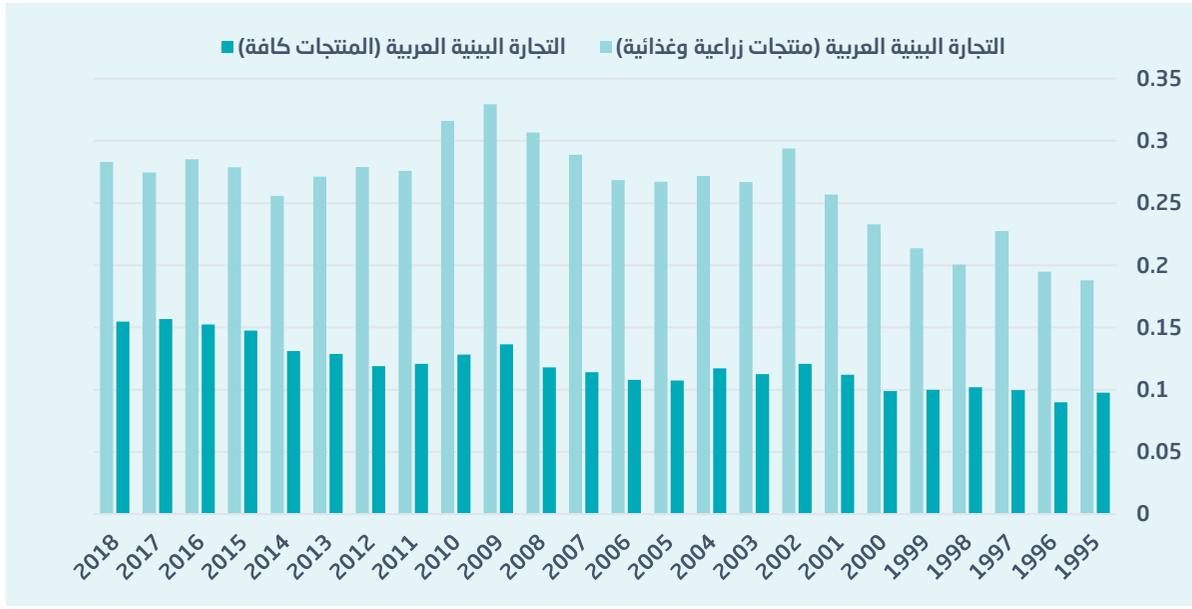
على مدى السنوات العشرين الماضية، خبرت البلدان العربية بعض التحسن في التكامل التجاري، ويرجع ذلك بشكل خاص إلى الزيادة الكبيرة في التجارة البيئية (الواردات والصادرات) بين عامي 1995 و2018 (الشكل 22).

وبين عامي 1995 و2018، زادت التجارة الزراعية والغذائية بين البلدان العربية زيادة كبيرة، من 2.8 مليار دولار في عام 1995 إلى ما يقرب من 24.2 مليار دولار في عام 2018، أي بزيادة قدرها عشرة أضعاف في غضون عقدين من الزمن، بمعدل نمو سنوي بلغ نحو 10 في المائة، مقابل 11.5 في المائة في التجارة مع بقية العالم. وشهدت السنوات الأولى من هذه الفترة إنشاء شبكة من الاتفاقات الإقليمية. واعتباراً من عام 2008 فصاعداً، تميزت التجارة الزراعية والغذائية بين البلدان العربية، التي بلغ متوسطها 19.7 مليار دولار، بتقلبات طفيفة في الفترة 2009-2013 فتراوحت ما بين 16.7 مليار دولار في عام 2009 و21.4 مليار دولار في عام 2013. وتُعزى هذه الانخفاضات إلى الأزمة الغذائية التي نشبت في 2008-2009 وأثرت سلباً على الطلب على السلع الغذائية الزراعية في البلدان العربية. ففي عام 2017، مثلاً، كانت الصادرات البيئية لبعض البلدان مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة مرتفعة للغاية، في حين أبلغت بلدان أخرى كجيبوتي وليبيا وموريتانيا عن انخفاض شديد في الصادرات والواردات.

ومن الشواغل الأساسية لأي بلد يستورد الأغذية على أساس منتظم لتلبية احتياجاته القدرة على دفع تكاليف هذه الواردات في الحاضر والمستقبل، ولا سيما في البلدان التي تعاني عجزاً تجارياً شاملاً تفاقمه اختلالات ميزان المدفوعات، كما الحال في الأردن وتونس والجمهورية العربية السورية ومصر ولبنان والمغرب. ولعل المؤشر الأهم في تقييم القدرة على دعم الواردات الغذائية هو الحصة من إجمالي التحصيلات من صادرات السلع التي تنفق على الواردات الغذائية. ويدل هذا المقياس على الاعتماد على الذات للبلد عندما تمثل الواردات الغذائية حصة صغيرة وثابتة من تحصيلات التصدير، أو، على العكس من ذلك، انتفاء القدرة على تحمل تكاليف استيراد الأغذية على نحو مستدام عندما تكون الحصة كبيرة ومتقلبة. وبالنسبة للعالم ككل، تقل هذه الحصة عن 5 في المائة، أما المتوسط للمنطقة العربية فقد تراوح حول 7 في المائة في السنوات الأخيرة. غير أن بعض بلدان المنطقة، لا سيما جزر القمر وجيبوتي والصومال، يعاني مواطنٌ ضعف خطيرة، إذ تصل قيمة الواردات الغذائية في هذه البلدان دورياً أكثر من 200 في المائة من التحصيلات من صادرات السلع (الإسكوا، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2017). وهذه الأرقام متقلبة للغاية بالنسبة للبلدان العربية الأقل نمواً جميعها، وقد تفاقمت هذه الحالة غير القابلة للاستدامة بفعل الاختناقات في سلاسل التوريد العالمية بسبب جائحة كوفيد-19.

وقد أدت أزمة الغذاء في 2007-2008 إلى حدوث تحول في التصورات بشأن أسواق الأغذية العالمية. فالتقلبات سمة أساسية من سمات الأسواق الزراعية، وكانت التعديلات الناجمة عن الأحداث القصيرة الأجل سريعة. غير أن هذه الأحداث ولدت إجراءات جديدة، بما في ذلك قيام بلدان الخليج الغنية بالنفط بالاستثمار في أراضي في الخارج (في بلدان تعاني

الشكل 22. اتجاهات التجارة البينية العربية لجميع المنتجات مقابل المنتجات الزراعية والغذائية



المصدر: Authors' calculations using COMTRADE database.

و2017 تعني ضمناً أن إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وكذلك عمليات التكامل دون الإقليمية، مثل اتفاقية أغادير والاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون الخليجي، أدى إلى تحسن ملحوظ في التجارة البينية العربية. غير أن أداء البلدان في التجارة البينية العربية متغاير للغاية بسبب العديد من العوامل الأخرى التي تتجاوز التعريفات الجمركية. وتتماشى هذه الأرقام مع نتائج الفصل السابق التي تبين أن التجارة البينية العربية في إطار الترتيبات دون الإقليمية أكبر من التجارة البينية العربية عموماً، باستثناء اتحاد المغرب العربي. وتؤكد الأرقام أن درجة التكامل التجاري فيما بين البلدان العربية منخفضة، ما يشير إلى وجود قيود "تتخطى الحدود" وأخرى "خلف الحدود" على التدفقات التجارية بين البلدان العربية. وتبين النتائج أيضاً أن لبعض الترتيبات التجارية دون الإقليمية أثر كبير على أداء

وبلغت الصادرات الزراعية والغذائية البينية من المملكة العربية السعودية إلى المنطقة 85.7 في المائة من إجمالي هذه الصادرات، وبلغت ذروتها في عام 2013، حينما بلغت 94.4 في المائة. وبلغت الصادرات الزراعية والغذائية البينية من الإمارات العربية المتحدة إلى المنطقة 51.3 في المائة من إجمالي هذه الصادرات في عام 2016. غير أن المنتجات الغذائية المصنعة ذات الأصول المحلية الصغيرة نسبياً تهيمن على معظم المنتجات الزراعية والغذائية في البلدين كليهما.

وبشكل عام، ترسل بلدان الخليج والمشرق أكثر من 50 في المائة من صادراتها الزراعية والغذائية إلى المنطقة، وقد تجاوزت النسبة في حالة الكويت والبحرين واليمن والأردن 85 في المائة في عام 2017. ويبدو أن الزيادة الملحوظة في الصادرات والواردات في معظم البلدان العربية بين عامي 1995

في المفاوضات التجارية، صنفت منظمة التجارة العالمية برامج الدعم المحلي إلى فئات ("صناديق") ثلاث: الكهرماني والأزرق والأخضر، وتطبق على كل منها قيود أو ضوابط مختلفة (أنظر الإطار 2).

وعلى غرار بقية العالم، منذ اعتماد خطة عام 2030 في عام 2015، واجه معظم البلدان العربية بيئة اقتصادية عالمية متزايدة الصعوبة. فقد خرجت إلى العلن التوترات التجارية بين الجهات الفاعلة الاقتصادية الرئيسية، فضلاً عن الشكوك الناشئة حديثاً في التعددية أو حتى العداء تجاهها (الإسكوا، 2019 ب). وعلى الرغم من الخطوات الصغيرة قدماً التي اتخذتها منظمة التجارة العالمية في مؤتمريها الوزاريين عام 2013 و عام 2015، لم يتمكن الوزراء من التوصل إلى قرارات بتوافق الآراء بشأن النتائج أو الطريق إلى الأمام في مؤتمر المنظمة في عام 2018، وأرخت الخلافات حول الأداء السليم لهيئة الاستئناف التابعة للمنظمة بظلالها على عمليات التفاوض. وفي هذا السياق، دفعت بلدان ومجموعات كثيرة قدماً بتعميق التكامل الاقتصادي فيما بينها، فانتشرت الصفقات الثنائية والإقليمية التفضيلية.

في خضم ذلك كله، تحاول البلدان العربية تعزيز مسار التكامل الإقليمي الخاص بها، كما فعلت بنجاح مناطق أخرى من الجنوب العالمي. غير أنه لا يمكن تناول الاتفاقات التجارية بمعزل بعضها عن البعض: فخطط التكامل التجاري المتعدد الأطراف والإقليمي والثنائي مترابطة إلى حد كبير ولها تأثير كبير بعضها على بعض. بناءً على ذلك، لا يمكن فصل تناول الآفاق الإقليمية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عن مصالح البلدان العربية في إطار منظمة التجارة العالمية أو اتفاقات التجارة الحرة الثنائية مع بقية العالم. ومن الواضح أن هذا هو حال التجارة الزراعية، التي تتأثر كثيراً بسياسات الدعم المثبتة في العديد من البلدان المتقدمة (القسم 2).

التجارة البينية العربية. وفي معظم الحالات، يكون أداء البلدين العضوين في ترتيب مشترك أفضل من أداء تلك التي خارجه. وعلى وجه الخصوص، لدى أزواج البلدان المنتمية إلى مجلس التعاون الخليجي وترتيب أغادير درجات كفاءة عالية نسبياً بالمقارنة مع البلدان الأعضاء في اتحاد المغرب العربي.

ويبدو أنه لم تكن لاتفاقات التجارة دون الإقليمية العربية غير أثر متواضع على تجارة الأغذية الزراعية بين البلدان العربية. ويشير ذلك إلى أن هناك إمكانيات تجارية غير مستغلة بين البلدان العربية يمكن بها تحقيق مستويات أعمق بكثير من التكامل التجاري في الأغذية الزراعية. وعلاوة على ذلك، هناك عوائق غير محددة تحد من الآثار التجارية للتكامل الاقتصادي العربي (Abu Hatab, 2015).

اللوائح المنظمة للتجارة الزراعية العربية

تؤثر السياسات على التجارة والأسواق من خلال تدابير حدودية، ولا سيما الحواجز التعريفية وغير التعريفية، ولكن أيضاً من خلال تدابير تؤثر على السوق المحلية، مثل معونات الإنتاج. والحواجز غير التعريفية التي تؤثر على التجارة معقدة وتشمل، من بين أمور أخرى، قيوداً على الواردات، كالحصص، وقيوداً على التصدير، كالضرائب على الصادرات. وتطبق الحكومات أيضاً أنواعاً مختلفة من التدابير غير التعريفية كالتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية لضمان سلامة الأغذية وصحة النبات والحيوان؛ وهذه التدابير، مثلها في ذلك مثل التعريفات، تخضع أيضاً لمتطلبات منصوص عليها في قواعد منظمة التجارة العالمية. كما تطبق البلدان أنواعاً مختلفة من سياسات الدعم المحلية التي لها بعض التأثير على الإنتاج والتجارة. غير أن حجم هذه الآثار يختلف اختلافاً كبيراً بين الأنواع المختلفة من أدوات الدعم المحلي (Young and Westcott, 2000; and Rude, 2000).

الإطار 2. الدعم المحلي في الزراعة: الصناديق

وفقاً لقواعد منظمة التجارة العالمية، يُصنف الدعم المحلي عموماً في "صناديق"، أعطيت الأساسية منها أحد ألوان إشارات المرور: الأخضر (مسموح)، والكهرماني (يتوجب إبطاؤه أو تخفيضه) والأحمر (ممنوع). ولا يوجد في الاتفاق الزراعي صندوق أحمر، مع أن الدعم المحلي الذي يتجاوز مستويات الالتزام بالتخفيض في الصندوق الكهرماني محظور، وهناك صندوق أزرق للمعونات المرتبطة بالبرامج التي تحدّ من الإنتاج. وهناك أيضاً إعفاءات للبلدان النامية.

الصندوق الكهرماني

تقع في هذا الصندوق جميع تدابير الدعم المحلية تقريباً التي تعتبر مُشوّهة للإنتاج والتجارة، باستثناء تلك التي في الصندوقين الأزرق والأخضر. وهي تشمل تدابير دعم الأسعار أو المعونات المتصلة مباشرة بكميات الإنتاج.

الصندوق الأزرق

هذا هو "الصندوق الكهرماني مع شروط". وقد ضمنت هذه الشروط للحدّ من التشويه. ويوضع في الصندوق الأزرق أي دعم يكون عادة في الصندوق الكهرماني إذا كان يتطلب أيضاً أن يحدّ المزارعون من الإنتاج.

الصندوق الأخضر

كي تكون المعونات مؤهلة للصندوق الأخضر، يجب ألا تشوه التجارة أو أن تتسبب، على الأكثر، بحدّ أدنى من التشويه، كما يجب أن تمولها الحكومة وألا تنطوي على دعم للأسعار. وتميل هذه المعونات إلى أن تكون برامج لا تستهدف منتجات معينة وتشمل دعم الدخل المباشر للمزارعين الذي لا يرتبط بمستويات الإنتاج الحالية أو الأسعار الحالية. وتشمل أيضاً برامج حماية البيئة والتنمية الإقليمية. ولذا يُسمح بتقديم معونات "الصندوق الأخضر" دون حدود، شريطة أن تمتثل للمعايير السياساتية المحددة المنصوص عليها في الاتفاقية.

صندوق التنمية

تسمح الاتفاقية الزراعية لمنظمة التجارة العالمية للبلدان النامية بمرونة إضافية في تقديم الدعم المحلي. ونوع الدعم الذي يندرج في صندوق التنمية هو الذي يتشكل من تدابير للعون، مباشرة أو غير مباشرة، مصممة لتشجيع التنمية الزراعية والريفية وتقتصر على البلدان النامية. وهي تشمل معونات الاستثمار ومعونات المدخلات الزراعية والدعم المحلي للمنتجين لتشجيع التنوع بعيداً عن زراعة محاصيل المخدرات غير المشروعة.

المصدر: منظمة التجارة العالمية، متاح على https://www.wto.org/english/tratop_e/agric_e/agboxes_e.htm. ويقدم Edwin and Wescott (2002) معلومات إضافية عن التحديد الكمي للدعم المحلي، ويرد وصف للنمذجة التقنية للصناديق في Chemingui and others (2006).

والمفاوضات الثنائية جارية أو يجري إعدادها بهدف تعميق اتفاقات الشراكة. وتتصل هذه المفاوضات الجارية أو المستقبلية أساساً بمواصلة تحرير التجارة في الزراعة وتحرير التجارة في الخدمات واعتماد وقبول المنتجات الصناعية. وتقارب اللوائح التنظيمية.

الهدف الرئيسي للشراكة الأوروبية-متوسطية هو إنشاء منطقة تجارة حرة أوروبية-متوسطية عميقة، تهدف إلى إزالة الحواجز أمام التجارة والاستثمار بين كل من الاتحاد الأوروبي والبلدان العربية المتوسطية كما بين البلدان العربية المتوسطية نفسها. ويقتصر نطاق هذه الاتفاقات أساساً على التجارة في السلع،

التنظيمية أساساً معدلات الحصص التعريفية وتدابير الصحة والصحة النباتية والاحتكارات العامة للواردات.

جيم. السياسات الزراعية في البلدان الغنية وتشوهات الأسواق العالمية

على مدى عقود، أثرت السياسات الزراعية في البلدان الصناعية الغنية، وتحديدًا في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، تأثيراً كبيراً على السوق العالمية للمنتجات الزراعية، مع ما لذلك من آثار كبيرة على البلدان النامية، بما في ذلك في المنطقة العربية. والواقع أنه على الرغم من مزايا التكنولوجيا والإنتاجية وتوفر رأس المال وما إلى ذلك المتأصلة فيها، تستفيد قطاعات الزراعة في البلدان الغنية من الدعم الكبير الذي تقدمه الدول، ولا مناص من أن يزداد هذا الدعم بفعل عمليات إنقاذ المؤسسات والشركات والشواغل الأمنية والقيود المفروضة على التصدير في أعقاب جائحة كوفيد-19. ومن خلال تحليل الدعم الحالي المقدم للمزارعين في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، فضلاً عن السيناريوات المقترحة لإصلاح السياسة الزراعية التي يجري النظر فيها، سيقوم هذا القسم أولاً الآثار المحتملة على الأسعار الزراعية العالمية. ويمكن لهذا التحليل أن يُرشد وضع وتنفيذ السياسات المحلية والتجارية الملائمة في المنطقة العربية، في سياق يتسم بزيادة تغطية اتفاقات التجارة التفضيلية على الصعيدين الثنائي والإقليمي للمنتجات الزراعية.

الدعم الزراعي المباشر في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ناجم عن مجموعة من العوامل الأساسية، بما في ذلك المخاوف الكامنة المتعلقة بالأمن الغذائي بسبب الإرث الدائم للكساد الكبير والحرب العالمية الثانية. فلتأمين إمدادات غذائية ثابتة وضمان أسعار ونوعية الغذاء، تطبق الولايات المتحدة والبلدان الأوروبية سياسات عامة متنوعة لحماية مزارعيها من

وتتعلق اتفاقات ثنائية أخرى (مثل مصر-لبنان، ومصر-ليبييا، ومصر-الأردن، ومصر-المغرب، ومصر-تونس، وجميعها وُقعت في التسعينات) أساساً بالواردات الزراعية من المنتجات التي ينبغي السماح لها معفاة من الرسوم الجمركية وبالتصدير المقتصر على فترات محددة.

وبالإضافة إلى اتفاقات التجارة الحرة التي وقعتها بلدان عربية عديدة كل على حدة، يجري بالفعل تنفيذ بعض المبادرات الإقليمية الهامة، بينما يجري التفاوض على مبادرات أخرى. ففي شباط/فبراير 2020، وُسعت الاتفاقية التي كانت قد وُقعت في عام 2004 في البداية بين المغرب والأردن وتونس ومصر لتشمل لبنان ودولة فلسطين. وهي تهدف إلى تحسين مستوى التكامل بين البلدان العربية الأربعة المشاركة في الشراكة الأورومتوسطية، وتستند أحكامها وطرائقها إلى حدٍ كبير إلى تلك التي تعتمد عليها هذه الشراكة.

وهناك مبادرات أخرى نُفذت بالفعل في المنطقة، بما في ذلك الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون الخليجي ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى واتحاد المغرب العربي. وبالإضافة إلى أحكام الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون الخليجي، اعتمد مجلس الاتحاد الأعلى خلال دورته السابعة عشرة التي نظمها في الدوحة في كانون الأول/ديسمبر 1996 السياسة الزراعية المشتركة المعدلة لدول المجلس بهدف تحقيق التكامل الزراعي بين البلدان الأعضاء وفق استراتيجية مشتركة تقوم على الاستغلال الأمثل للموارد المائية المتاحة، وتوفير الأمن الغذائي من المصادر الوطنية، وزيادة الإنتاج، وتشجيع المشاريع المشتركة بمساهمة القطاع الخاص. وتقوم لجنة التعاون الزراعي واللجان التقنية المعنية بتنفيذ برامج هذه السياسة. غير أن معظم هذه الاتفاقات التجارية يستبعد المنتجات الزراعية استبعاداً تاماً أو أن هذه ما تزال تخضع لأنظمة محددة لضمان مستوى كاف من الحماية. وتغطي هذه اللوائح

أوروبا، وتعزيز فرص العمل في الزراعة (European Commission, 2018)¹⁴. وقد صُممت واستُخدمت أدوات متعددة لدعم المزارعين، بما في ذلك دعم الدخل وتدبير السوق وتدبير التنمية الريفية.

شكّل بدء جولة الدوحة الوزارية للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في عام 2001 خطوة أخرى نحو الحد من التشوهات الزراعية العالمية (Chemingui and Thabet, 2006). ورغم الإعلان الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في عام 2005 بشأن خفض الدعم العام للقطاع الزراعي في أنحاء العالم، لم تنته الجولة بعد، وما تزال التجارة العالمية للمنتجات الزراعية مشوهة إلى حدٍّ كبير بسبب سياسات الدعم الوطنية في البلدان المتقدمة الغنية. ولتحديد الروابط بين إصلاحات السياسة الزراعية المشتركة ووضع المفاوضات التجارية الزراعية المتعددة الأطراف في إطار منظمة التجارة العالمية، من المهم تحليل التغيّرات في الدعم العام للمزارعين الأوروبيين عبر السياسات الزراعية المشتركة، بما في ذلك السياسة الزراعية المشتركة المقترحة الجديدة للسنوات السبع القادمة 2021-2027.

أكثر المؤشرات استخداماً لتتبع التغيّرات في الدعم العام للمزارعين هو "تقدير دعم المُنتج" الذي وضعته وتحتسبه منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وهو يقيّم ويقارن القيمة النقدية للدعم المُقدّم إلى المنتجين الزراعيين في عدد كبير من البلدان، بما في ذلك بلدان الاتحاد الأوروبي. ويلخص الشكل 25 "تقدير دعم المُنتج" بالدولار الأمريكي للقطاع الزراعي في الاتحاد الأوروبي على مدى السياسات الزراعية المشتركة الخمس الماضية حسب القيمة الإسمية وحسب الحصة من دخل المزارعين. وهو يبين بوضوح أن الدعم المحلي الذي توفره السياسة الزراعية المشتركة الحالية (2014-2017) هو الأدنى.

التقلبات والمخاطر. وتؤثر سياسات الدعم المحلي هذه على الأسواق الزراعية العالمية وتشوهها، ما يؤدي إلى انخفاض الأسعار العالمية للعديد من المنتجات الزراعية الهامة والاستراتيجية، وإلى ما دون أسعار تكلفتها في معظم الحالات. وقد تأثر سلباً بذلك المزارعون في البلدان النامية، ومعظمهم من أفقر الفئات. غير أن إبرام الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الغات) في عام 1994 وتوسيع الاتحاد الأوروبي من 12 دولة في عام 1994 إلى 28 قبل قرار خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي الأخير أثراً على قدرة اللاعبين الرئيسيين في الأسواق الزراعية العالمية على الاستمرار في سياسات الدعم المكلفة. والاتجاه هو نحو خفض الدعم العام للقطاع الزراعي في كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، ما ستكون له آثار كبيرة على الأسواق الزراعية العالمية.

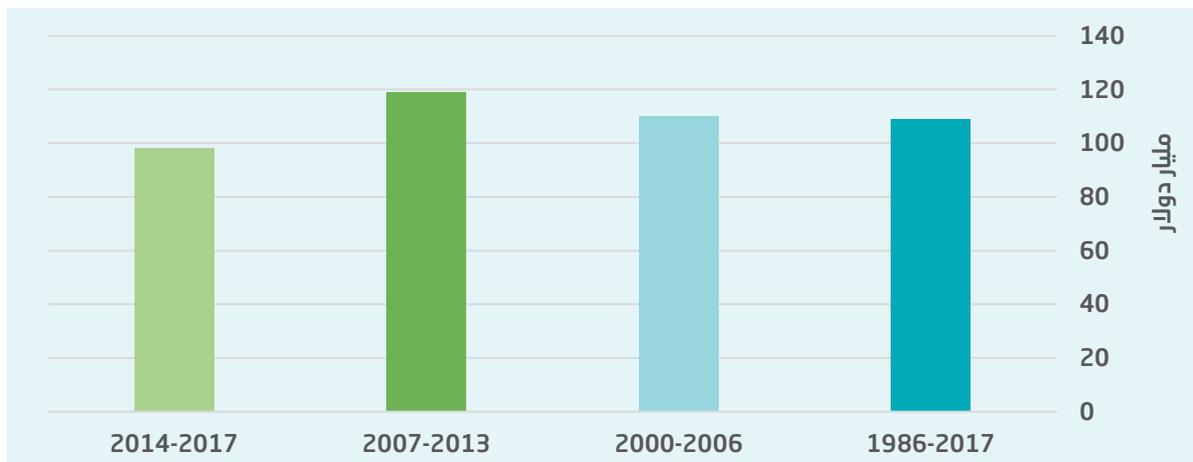
1. الاتجاهات والتغيّرات في دعم مزارعي الاتحاد الأوروبي

بالمقارنة مع بقية اقتصاد الاتحاد الأوروبي، تعاني الزراعة من عدد من الحواجز المحددة التي يمكن أن تؤثر بشدة على دخول المزارعين. فبالإضافة إلى الظروف المناخية وعدم اليقين فيما يتعلق بالمناخ، يتأثر القطاع الزراعي بتزايد بالتطورات التكنولوجية التي تتيح زيادة الغلال، لكنها في الوقت نفسه تخفض السيطرة على أسعار المنتجين. والواقع أن تطوير سلاسل تسويق كبيرة ذات مركز تفاوضي قوي يدفع على نحو متزايد إلى انخفاض أسعار المنتجين، ما يؤثر تأثيراً مباشراً على دخول المزارعين. وفي سياق هذه التحديات المتزايدة، أطلق الاتحاد الأوروبي السياسة الزراعية المشتركة في عام 1962. وكانت أهدافها تعزيز الأمن الغذائي، وضمان دخل مستقر وعادل للمزارعين، وإدارة الموارد الطبيعية إدارة مستدامة، والحفاظ على المواقع الطبيعية الريفية في أنحاء

انخفض مستوى دعم المُنتج كنسبة مئوية من إجمالي الإيصالات الزراعية الأوروبية الإجمالية من أعلى مستوى له في عام 1987، عندما بلغ 42 في المائة إلى أدنى مستوى له في عام 2014 عندما بلغ 17 في المائة (تزد ملخصات المتوسطات في الشكلين 23 و24).

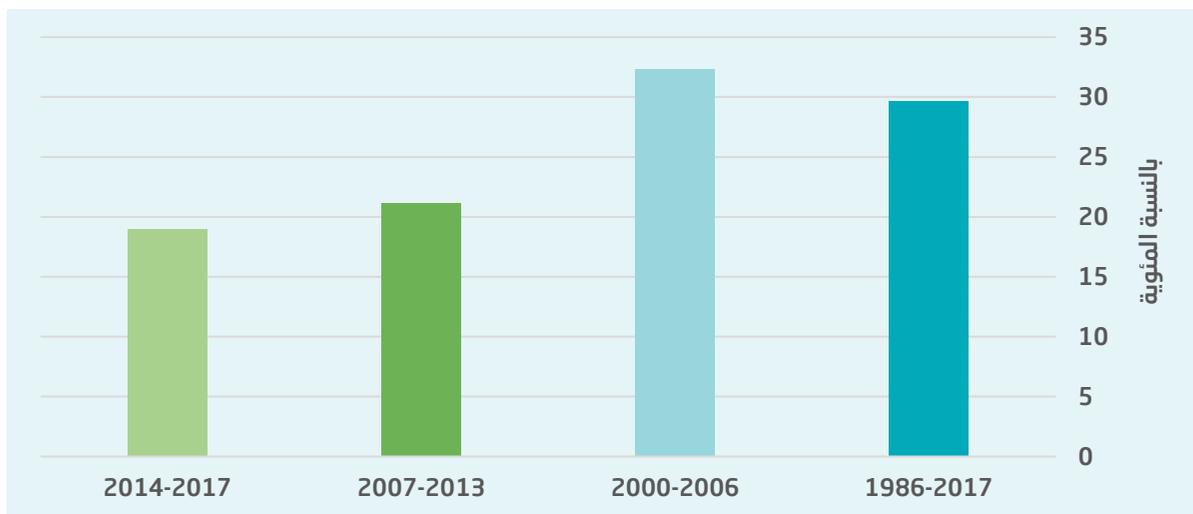
ومنذ عام 1986، تقلب الدعم الأوروبي للمزارعين بالأرقام المطلقة بين 80 مليار دولار و160 مليار دولار سنوياً، بمتوسط قدره 100 مليار دولار. ومع توسيع الاتحاد الأوروبي بضم أعضاء جدد وزيادة الإنتاج الزراعي باستمرار، انخفضت مستويات الدعم محتسبة للوحدة من الناتج الإجمالي. وفي الواقع،

الشكل 23. المتوسط السنوي لتقديرات دعم المُنتج في الاتحاد الأوروبي لكل سياسة زراعية مشتركة



المصدر: قاعدة بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن مؤشرات السياسة الزراعية.

الشكل 24. المتوسط السنوي "تقدير دعم المُنتج" كحصة من إجمالي الإيصالات الزراعية

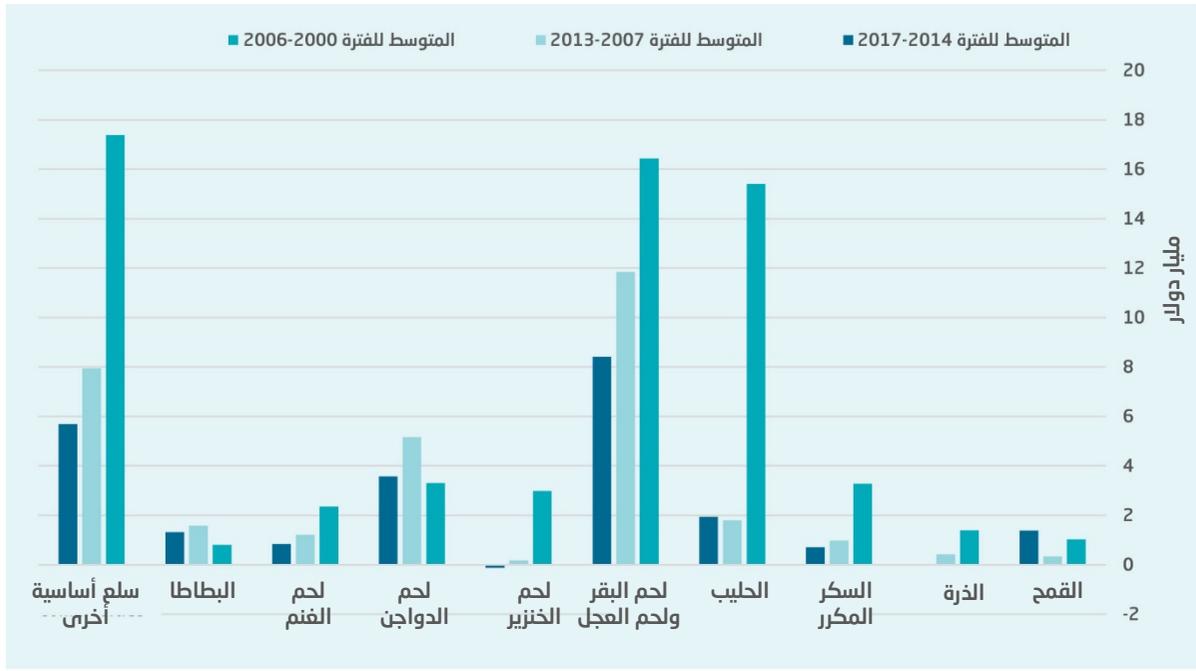


المصدر: قاعدة بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن مؤشرات السياسات الزراعية.

ذلك، تراوح الحجم الإجمالي لتقدير دعم المُنتِج خلال السياسات الزراعية المشتركة الثلاث بين 138 مليار دولار و110 مليارات دولار. غير أن الانخفاض في الدعم المقدم إلى أهم 10 منتجات لا يعكس انخفاضاً في الموازنة الإجمالية للسياسة الزراعية المشتركة، بل يعكس تغييراً في أولوياتها. وبمقارنة متوسط مستويات "تقدير دعم المُنتِج" في السياسة الزراعية المشتركة الحالية (2014-2017) مع نظيره للسياسة الزراعية المشتركة 2000-2006، يبين زيادة في متوسط الدعم المقدم للقمح (25.5 في المائة) ولحم الدواجن (11.8 في المائة) والبطاطا (2.9 في المائة). وقد انخفض متوسط الدعم المقدم للذرة والسكر المكرر والحليب ولحم البقر ولحم العجل ولحم الخنزير ولحم الغنم وبلغ أساسية أخرى (الشكل 26).

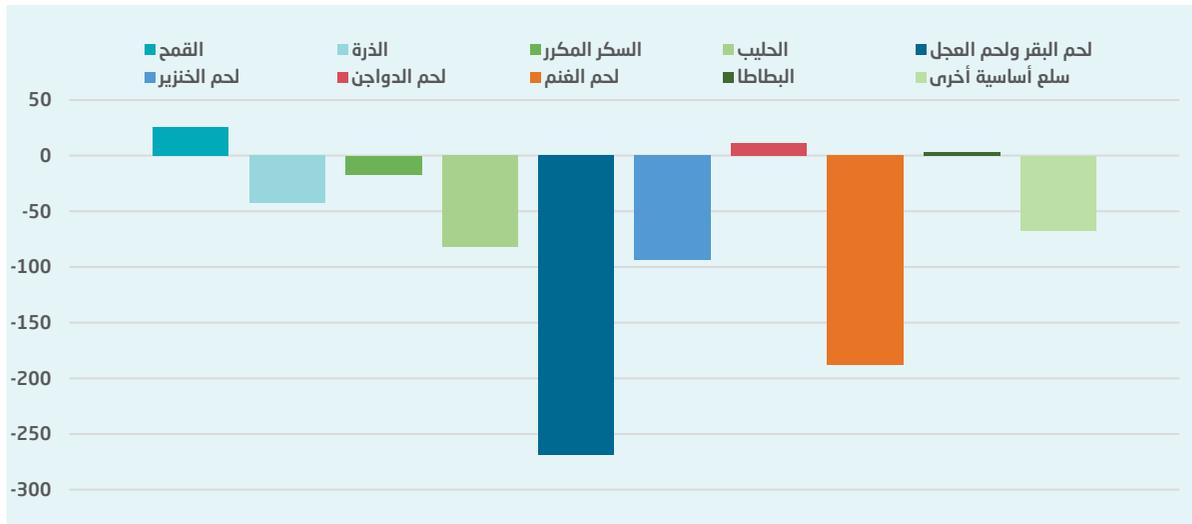
وتكشف نظرة فاحصة على تقدير دعم المُنتِج على مستوى المنتج عن تباينات واسعة (الشكل 25). فقد حصلت منتجات لحم البقر والعجل على أعلى مستوى من الدعم بين عامي 2000 و2006، لكن هذا الدعم انخفض بنسبة 27 في المائة في الفترة 2007-2013 و28 في المائة في الفترة 2014-2017. وثاني أكثر المنتجات تلقياً للدعم هو الحليب، لكن دعمه انخفض أيضاً بشكل كبير مع السياسة الزراعية المشتركة 2000-2013. وبشكل عام، انخفضت مستويات "تقدير دعم المُنتِج" عدا عن الدعم للقمح ولحم الدواجن والبطاطا. وسجل إجمالي حجم الدعم المخصص للمنتجات العشرة التي تتلقى الدعم الأكبر أعلى مستوى له في عام 2004 (90 مليار دولار) وأدنى مستوى له في عام 2011 (20 مليار دولار).

الشكل 25. المتوسط السنوي لتقدير دعم المُنتِج للمنتجات المدعومة في كل فترة في الاتحاد الأوروبي



المصدر: قاعدة بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن مؤشرات السياسة الزراعية.

الشكل 26. التغير في النسبة المئوية بين متوسط "تقدير دعم المنتج" للفترة 2006-2000 والفترة 2014-2017



المصدر: قاعدة بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن مؤشرات السياسات الزراعية.

ويمكن للبلدان إن رغبت في ذلك أن تغطي هذا التخفيض بنفسها (European Commission, 2018).

غير أن السياسة الزراعية المشتركة الجديدة ستخصص حوالي 10 مليارات يورو للبحث والابتكار في مجالات الأغذية والزراعة والتنمية الريفية والاقتصاد الحيوي، كما أنها تقترح توازناً جديداً في توزيع المدفوعات عبر فرض مستوى أعلى من الدعم المالي للمزارع الفرد قدره 60 ألف يورو سنوياً. وقد يكون هذا الاقتراح مفيداً للمزارع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وعلاوة على ذلك، تقترح السياسة الزراعية المشتركة الجديدة المقترحة تحولاً تدريجياً من السياسة الحالية القائمة على الامتثال إلى سياسة موجهة نحو تحقيق النتائج، ما سيفضي إلى مزيد من المرونة وإفصاح المجال للبلدان الأعضاء وفقاً لأهدافها الإنمائية الوطنية. وأخيراً، هناك نقاش في أوروبا حول كيفية تخصيص المدفوعات المباشرة مقابل العوائد البيئية والاجتماعية. ولذا، يتوقع أن يكون الدفع المباشر مشروطاً.

وفيما يتعلق بالاتجاهات السابقة، من المهم تحليل آخر اقتراح للسياسة الزراعية المشتركة الجديدة للسنوات السبع القادمة (2021-2027) التي ستعكس رؤية الاتحاد الأوروبي بشأن دعمه للمزارعين مع أو بدون آثار تشويهية على الأسعار العالمية. في أيار/مايو 2018، نشرت المفوضية الأوروبية توجهها الأولي للموازنة والسياسات للفترة 2021-2027 بعنوان "الإطار المالي المتعدد السنوات للفترة 2021-2027" (European Commission, 2018). وشمل هذا التوجه عدداً من التعديلات على الموازنة وتحولاً في مخصصاتها. ولكن، رغم خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي مؤخراً، لم يُتوصل إلى الموازنة النهائية بعد (الإطار 3).

واستناداً إلى المعلومات المتاحة حالياً، يحتمل أن تنخفض الموازنة المخصصة للسياسة الزراعية المشتركة المقبلة بنسبة 5 في المائة. ويتوقع أن ينخفض دعم الدخل والمدفوعات المباشرة بنسبة 4 في المائة كحد أقصى في جميع البلدان الأعضاء.

الإطار 3. القطاع الزراعي في الاتحاد الأوروبي بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي

قد يكون لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي تأثير كبير على القطاع الزراعي الأوروبي. فمن المتوقع أن يُخفّض ذلك إجمالي موازنة الاتحاد الأوروبي بمقدار 12 مليار يورو سنوياً، وفقاً لمفوض الاتحاد الأوروبي للزراعة والشؤون الريفية (Mc Cormack, 2018). ويُرجح أن يؤثر انخفاض الموازنة الإجمالية على موازنة الدعم الزراعي حيث يجري التركيز حالياً على موازنات الدفاع والأمن والهجرة. وبناءً على ذلك، قد تُعطى الموازنة الزراعية أولوية أقل وذلك تُخفّض (Mc Cormack, 2018). غير أن ذلك قد يتغير في ظل أزمة كوفيد-19 الحالية التي أصبحت فيها الأغذية والأدوية أهم المنتجات للبلدان جميعاً. وقد يكون التأثير المحتمل لذلك زيادة موازنة الاتحاد الأوروبي للزراعة والبحوث الطبية.

وبالمقارنة مع المنتجات الصناعية، تفرض تعريفات عالية على المنتجات الغذائية الزراعية. وعندما تُفرض تعريفات أقل أو عندما تُدخّل المنافسة من بلدان ثالثة (خارج الاتحاد الأوروبي) بسبب حدوث فتحات في السوق، بسبب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، ستتأثر الأسعار.

بالإضافة إلى ذلك، المملكة المتحدة مستورد كبير للمنتجات الزراعية والغذائية: في عام 2017، استورد 50 في المائة من طلبها المحلي من المنتجات الغذائية الزراعية، منها ما يقرب من 30 في المائة من الاتحاد الأوروبي (United Kingdom, 2018). واعتماداً على الاتفاق النهائي، قد يكون لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي تأثير كبير على الطلب على المنتجات الزراعية في الاتحاد الأوروبي سيتجلى في زيادة فائض المتوفر للتصدير.

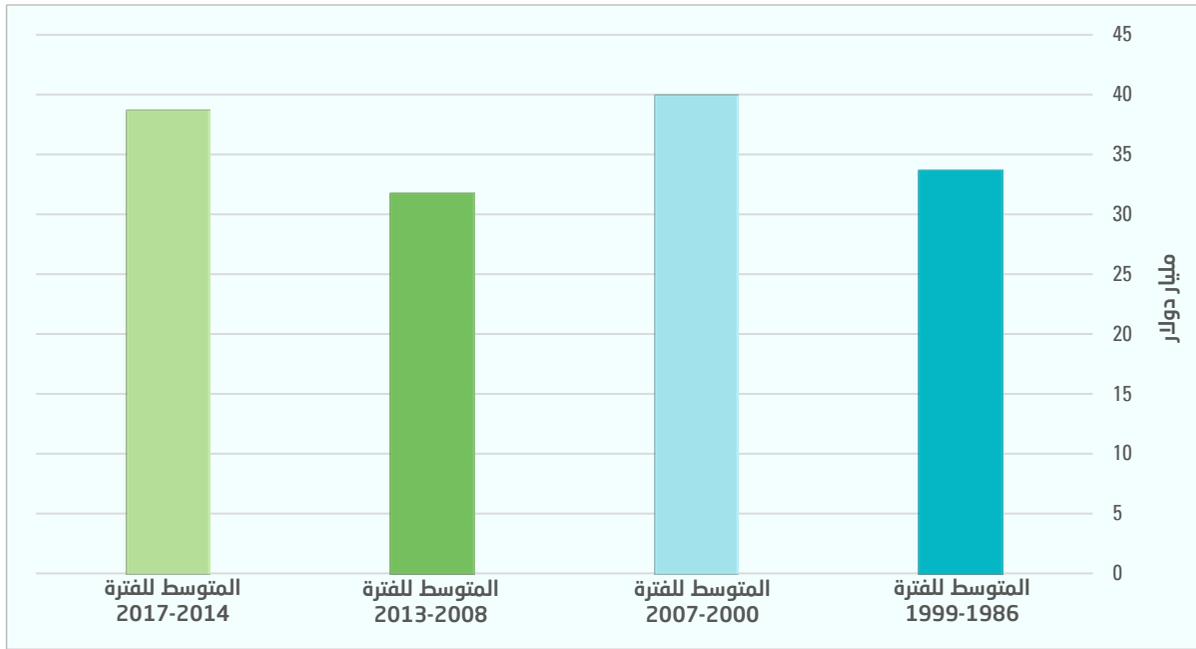
وما لم يستمر الاتحاد الجمركي للاتحاد الأوروبي مع المملكة المتحدة، فإن أي اتفاقات تجارية جديدة بين المملكة المتحدة والأسواق الأخرى ستتنافس مع المصدرين من الاتحاد الأوروبي. ولذا، قد تستأثر أسواق أخرى مثل الأرجنتين والبرازيل والولايات المتحدة وأستراليا بحصة من سوق المملكة المتحدة وقد يكون للمصدرين في المنطقة العربية حظ أفضل في دخول سوق المملكة المتحدة. غير أنه سيجري بالتأكيد التفاوض على فرص الدخول إلى هذا السوق في إطار مخططات جديدة للأفضليات التجارية التي أخذت حكومة المملكة المتحدة تقترحها بالفعل على جميع أعضاء اتفاقات التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك أعضاء الشراكة اليورومتوسطية من المنطقة العربية.

2. الاتجاهات والتغيرات في دعم المزارعين في الولايات المتحدة

ومن حيث الأرقام المطلقة، يقل الدعم المخصص للمزارعين في الولايات المتحدة عما هو عليه في أوروبا. ومنذ عام 1986، تراوح إجمالي دعم المنتجين المقدّر من 19.7 إلى 54 مليار دولار سنوياً (الشكل 27). والمنتجات التي تتلقى الدعم تشبه تلك التي تتلقاها في الاتحاد الأوروبي (الشكل 28). ولدى مقارنة متوسط دعم المنتجين المقدّر بين الفترتين 2014-2017 و2000-2007، يتبين أن متوسط دعم المنتجين المقدّر لأربعة من أصل سبعة من المنتجات التي تتلقى أكبر الدعم كان أعلى خلال الفترة 2014-2017 مقارنة بالفترة 2000-2007، باستثناء الحليب والقطن والسلع الأساسية الأخرى (6 في المائة) التي شهدت انخفاضاً على مدى الفترتين (الشكل 29).

كان القصد الأصلي من المعونات الزراعية التي تقدمها الولايات المتحدة توفير الاستقرار المالي للمزارعين خلال الكساد الكبير لضمان إمدادات أغذية داخلية ثابتة للأمريكيين. ويشرّع الكونغرس موازنة المعونات الزراعية عادة من خلال مشاريع قوانين زراعية مدتها خمس سنوات. وقد وقّع الرئيس ترامب أحدث مشروع قانون زراعي، هو "القانون الزراعي لعام 2018"، في 20 كانون الأول/ديسمبر 2018 بموازنة إجمالية قدرها 867 مليار دولار.

الشكل 27. المتوسط السنوي لـ "تقدير دعم المُنتِج" في الولايات المتحدة لكل فترة



المصدر: قاعدة بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لمؤشرات السياسة الزراعية.

الشكل 28. المتوسط السنوي لـ "تقدير دعم المُنتِج" للمنتجات التي تتلقى أكبر قدر من الدعم في الولايات المتحدة في كل فترة



المصدر: قاعدة بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لمؤشرات السياسة الزراعية.

الفصل الثاني: كيف يمكن للتجارة الزراعية أن تمكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة عبر المزيد من التكامل الإقليمي والعالمي تقييم التكامل الاقتصادي العربي

الشكل 29. النسبة المئوية للتغير بين متوسط الدعم: الفترتان 1 و 2 والفترتان 2 و 3



المصدر: قاعدة بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن مؤشرات السياسات الزراعية.

القلق إزاء الآثار في الأجلين القصير والمتوسط التي يمكن أن يتسبب بها التكيّف على بعض قطاعات السكان، بل وعلى موازين الموازنات العامة للبلدان التي ما تزال تقدم معونات للاستهلاك الغذائي، كما هو الحال في العديد من البلدان العربية.

وبالمقارنة مع المستويات التي كانت سائدة قبل اختتام جولة أوروغواي في عام 1994، تبين الإحصاءات أن الحماية من التجارة الزراعية خبرت خلال السنوات العشرين الماضية انخفاضاً كبيراً، لكنها ما تزال مرتفعة بالمقارنة مع المنتجات المصنعة. ووفقاً لـ Bellmann and Hepburn (2017)، تم تخفيض الرسوم المطبقة على البلدان الأكثر رعاية من متوسط قدره 25 في المائة في عام 2001 إلى 19 في المائة في عام 2010، والرسوم المطبقة (بما في ذلك التعريفات التفضيلية) من 16 في المائة إلى 14 في المائة. وكان التخفيض في

يوخذ القانون الزراعي لعام 2018 برامج ترويج الصادرات الأمريكية القائمة: "برنامج الوصول إلى الأسواق"، و"برنامج تنمية الأسواق الخارجية"، و"برنامج الأسواق الناشئة" و"برنامج المساعدة التقنية للمحاصيل المتخصصة". كما ينشئ "صندوقاً للتجارة ذات الأولوية" يمكن للحكومة أن توفر منه تمويلاً إضافياً لبرامج ترويج الصادرات. كما يعيد القانون اعتماد ائتمانات مباشرة أو ضمانات ائتمانات لتشجيع الصادرات الزراعية إلى الأسواق الناشئة بما لا يقل عن مليار دولار في كل سنة مالية حتى عام 2023.

3. التوقعات بشأن التشوهات العالمية للأسواق الزراعية

هناك توافق في الآراء على أن القضاء على التشوهات السياساتية العالمية في الأسواق الزراعية يمكن أن يؤدي إلى مكاسب في الرفاه كبيرة. غير أنه أعرب عن

الرئيسيين الجدد. فقد أدى ظهور موردي أغذية هامين جدد إلى خفض تشوهات السوق الزراعية العالمية التي تسبب بها سياسات الدعم التي ينتهجها كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

ويمكن أن يؤدي ظهور مصدري المنتجات الزراعية كبار جدد إلى الحدّ جزئياً من الآثار المشوهة للسياسات الزراعية للاتحاد الأوروبي وأمريكا. غير أن التغيّرات في مصادر الصادرات الزراعية في أنحاء العالم لم تؤثر تأثيراً كبيراً على مستوى الحماية العالمية المفروضة على الواردات الزراعية. ولذا، ليس من المبرر توقع أن تختار البلدان العربية الانفتاح الكامل لقطاعها الزراعي على المنافسة الدولية في إطار المفاوضات الجارية، كمثل مفاوضات إنشاء لاتحاد الجمركي العربي والمفاوضات مع الاتحاد الأوروبي لإنشاء منطقة تجارة حرة كاملة وعميقة أو مع البلدان الأفريقية لإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وينبغي أن يكون أي انفتاح للقطاع الزراعي في المنطقة العربية أمام المنافسة الدولية متماشياً مع التقدم المحرز على مستوى المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن تحرير التجارة الزراعية، الذي ما يزال يمثل العامل الرئيسي المعرقل لجولة الدوحة. هكذا، لا ينبغي النظر إلى تكييف تحرير التجارة الزراعية في البلدان العربية مع التغيّرات في مستويات التشوهات في الأسواق الزراعية العالمية على أنه قرار بإغلاق القطاع العربي وعزله، بل كوسيلة لضمان التجارة والنمو المسؤولين. والواقع أن تحقيق هدف أن يكون القطاع الزراعي أقدر على المنافسة في العديد من البلدان العربية وهدف رفع المزارعين مشروطان بالقدرة على الوصول إلى الأسواق الأجنبية لاستيعاب الفوائض الإنتاجية الحالية وتطوير القدرات الإنتاجية.

وينبغي أن يصاحب انفتاح القطاع الزراعي انفتاح على المنتجات الزراعية الصناعية، بل والاندماج على

الرسوم المطبقة على شرط البلدان الأكثر رعاية حاداً بوجه خاص بالنسبة للبلدان النامية، إذ انخفض من متوسط قدره 31 في المائة إلى 23 في المائة، مع انخفاض التعريفات التفضيلية المطبقة إلى 20 في المائة في عام 2010". وعلاوة على ذلك، ومع احتمال أن تؤثر التوترات التجارية العالمية الأخيرة المرتبطة بالحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين على القطاع الزراعي في الولايات المتحدة، يجري تخفيف الآثار جزئياً من خلال دعم إضافي لمزارعي الولايات المتحدة للتغلب على جزء من الخسارة في صادرات المنتجات الزراعية إلى الصين. غير أن هذه الآثار السلبية قد تختفي إذا ما تُوصِل إلى اتفاق تجاري بين الولايات المتحدة والصين، كما حدث مع أول اتفاق وُقِع في 15 كانون الثاني/يناير 2020. وستقل هذه الصفقة الضغوط على قطاع الزراعة في الولايات المتحدة، لكنها في الوقت نفسه ستؤثر على بلدان أخرى، لا سيما تلك التي لديها إمكانيات تصديرية عالية إلى الصين مثل أستراليا والبرازيل والأرجنتين والاتحاد الروسي.

وعلى الرغم من هذه التغيّرات التقدمية في التشوهات الزراعية العالمية، تشير أحدث المعلومات المتاحة عن حماية التجارة والدعم المحلي للمزارعين أن الاتجاه نحو خفض الدعم المشوه للتجارة قد يتباطأ أو حتى يتراجع في السنوات المقبلة، لا سيما إذا استمرت الأسعار العالمية في الانخفاض. وفي الاتحاد الأوروبي، توفر السياسة الزراعية المشتركة 2020/2014 مرونة أكبر للبلدان لاستخدام بعض الأدوات المشوهة للتجارة مقارنة بالسياسات الزراعية المشتركة السابقة. ولذا، بدأت المساعدات المقترنة بذلك في النمو مرة أخرى، من أقل من 3 مليارات يورو في عام 2014 إلى ما يقرب من 5 مليارات يورو في عام 2015 (Matthews, 2015).

وعلاوة على ذلك، زادت المنافسة في الأسواق الزراعية العالمية زيادة كبيرة مع تزايد عدد الموردين

عالٍ من بلدان لا تتمتع البلدان العربية بإمكانية الوصول إليها على أساس تفضيلي.

ويشكل إدماج المنتجات الزراعية في الاتفاقات التجارية الإقليمية أو العالمية ضرورة لازمة. وينبغي تشجيعه، لكنه في الوقت نفسه ليس سبباً لإزالة الدعم في البلدان النامية نظراً للأهمية الاجتماعية لهذا القطاع. لذا، لا بد من احترام بعض القواعد الرئيسية في المفاوضات التجارية بشأن المنتجات الزراعية. وتتوقف هذه القواعد على الاتفاقات التي يجري التفاوض عليها، وبالتالي على الطبيعة المحددة للشريك التجاري. وفي حالة إنشاء اتحاد جمركي عربي، من الضروري ضمان مستوى أدنى مقبولاً من الحماية للمنتجات الزراعية يعكس مستوى التشوهات في الأسواق العالمية للمنتجات الزراعية كما أيضاً مستوى الحماية المقدّمة للصادرات الزراعية من البلدان العربية إلى بقية العالم. غير أن المسائل أعقد فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية-الصناعية، وينبغي أن تكون الحماية لها متنسقة مع الحماية المقدمة للمنتجات الزراعية من خلال قواعد منشأ صارمة فيما يتعلق بالمحتوى الأجنبي للمنتجات. وفيما يتعلق بالتجارة مع الاتحاد الأوروبي، ينبغي موازنة أي تحرير للمنتجات الزراعية مع تخفيضات في الدعم الأوروبي للمزارعين الأوروبيين. وفيما يتعلق بالمفاوضات مع البلدان الأفريقية، ينبغي أن يأخذ الانفتاح التجاري بالاعتبار الشروط اللازمة من حيث قواعد المنشأ، وأيضاً فيما يتعلق بخواص التكنولوجيا الأجنبية في البلدان الشريكة، وحتى في بعض الحالات الإغراق الاجتماعي، الذي يمثل دافعاً هاماً لتكريب وحدات تجهيز لمجموعات أجنبية كبيرة في بلدان أفريقية معينة. وهذه هي الشروط الرئيسية التي ستوجه الاقتراحات المتعلقة بدمج المنتجات الزراعية في الاتفاقات التي يجري التفاوض عليها من معظم البلدان العربية والتي يعرضها ويبحثها القسم التالي من هذا الفصل.

نطاق أوسع في الاقتصاد العالمي من خلال التجارة في الخدمات وتحركات رأس المال (تقييم التكامل الاقتصادي العربي: النسخة الثانية، الإسكوا، 2018). ومن شأن إدماج المنتجات الزراعية الصناعية في اتفاقات التكامل التجاري، التي ينبغي أن تكون متبادلة مع البلدان الأخرى المشاركة في كل اتفاق، أن يكفل وجود أسواق خارجية للمنتجات الصناعية، ما يتيح بدوره منافذ إضافية للمنتجات الزراعية الخام المحلية. ومن شأن تخفيض تكاليف النقل (التكلفة النسبية للمنتجات المصنّعة مقارنة بالمنتجات الخام) أن يزيد من توليد الثروة، ويوفر فرص عمل إضافية للسكان، وفي المقام الأول، أن يضمن منافذ للإنتاج الزائد، فيشجع على تنمية القدرات الإنتاجية المحلية، بل حتى زيادة اعتماد تكنولوجيات جديدة لتحسين الأداء والقدرة التنافسية.

وسيكفل الانفتاح التجاري تحقيق هذه الأهداف ليس فقط من خلال فتح الأسواق الخارجية أمام الصادرات الزراعية العربية، بل أيضاً من خلال جذب المستثمرين الأجانب في صناعات تجهيز الأغذية التي تمثل القناة الرئيسية لتحسين تنويعها وتوليد القيمة المضافة. والواقع أن معظم الصناعات الغذائية-الزراعية صناعات ذات تكنولوجيا عالية وغالباً ما يكون تنفيذها مكلفاً جداً، ما يفسر أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تنميتها. وفي كثير من الأحيان، لا يمكن لغير الشركات المتعددة الجنسيات ضمان هذا النوع من الاستثمار مع متطلبات الجودة والقدرة التنافسية اللازمة. وفي الوقت نفسه، يتطلب الانفتاح، الذي ينبغي أن يكون دائماً في الاتجاهين، تنفيذ ضمانات لمكافحة الإغراق الاقتصادي الذي يتخذ شكل سياسات دعم للإنتاج والصادرات. غير أنه يجب على البلدان النامية في هذه الحالة المحددة أن تواصل حماية نفسها من تدفق منتجات زراعية-صناعية ذات محتوى أجنبي

دال. آثار إصلاح سياسات التجارة الزراعية العربية

الاتفاقات والطرائق المحددة للمنتجات الزراعية يتطلب دراسة متأنية للتشوهات العالمية فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية، فضلاً عن الحواجز القائمة أمام الصادرات العربية إلى بقية العالم.

ويركّز هذا القسم على تحليل مستقبلي للسيناريوات البديلة لإدماج المنتجات الزراعية في اتفاقات التجارة التفضيلية ضمن المنطقة ومع الشركاء الخارجيين. والهدف من ذلك هو محاولة الإجابة على الأسئلة الرئيسية الثلاثة التالية:

1. هل إدماج المنتجات الزراعية في الاتحاد الجمركي العربي وغيره من اتفاقات التجارة الحرة مجدٍ أي، مريح اقتصادياً واجتماعياً؟
2. هل سيؤدي إدماج المنتجات الزراعية في الاتحاد الجمركي العربي وغيره من اتفاقات التجارة الحرة إلى تدفقات تجارية جديدة؟ وإذا كان الأمر كذلك، هل يمكن تحديد هذه التدفقات وتقديرها كمياً؟
3. هل يساعد دمج المنتجات الزراعية في الاتفاقيات التجارية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

1. المنهجية

لا تكفي النظرية لتحديد السياسات المناسبة. فالتحليل التجريبي المتعمق القائم على صورة متسقة ومفضلة للاقتصادات العربية أمر ضروري. ويمكن تقدير الآثار الاقتصادية لإصلاح التعريفات بأشكال متنوعة (Chemingui and Dessus, 2009)؛ أبسطها هو أخذ التجارة في فترة أساس حديثة كمعطى، وتطبيق معدلات التعريفات الحالية والمتوقعة عليها لتقدير الآثار الحالية والمتوقعة. وهذه عملية محاسبية محدوديتها هي أن حدوث تغييرات في التعريفات يحتمل أن يؤدي إلى تغيّرات في الكميات المتداولة تجارياً، ويؤدي تجاهل ذلك إلى تقدير متحيز للتأثيرات على العائدات. غير أن اتجاه التحيز ليس واضحاً، إذ لا يمكن الافتراض تلقائياً أن كميات الواردات

يشكل إنشاء الاتحاد الجمركي العربي خطوة هامة نحو تكامل المنطقة العربية، إذ أنه سيعزز ويوسع العلاقات الاقتصادية القائمة بين البلدان الأعضاء. لكنه قد يولد أيضاً مخاطر كبيرة، لا سيما للتجارة الزراعية، وذلك لعاملين رئيسيين، يتعلق أولهما بالتشوهات الحالية في الأسواق الزراعية العالمية التي تجعل من أي انفتاح تجاري إضافي مصدراً للإغراق. أما الثاني فهو الامتيازات التجارية التي قد تُقدّم من جانب واحد للواردات الزراعية من بقية أنحاء العالم على شكل تعريفات خارجية موحدة تكون متدنية بالمقارنة مع مستويات الحماية الحالية المطبّقة في بعض البلدان العربية.

وما يزال هذان البُعدان الهامان من أبعاد مفاوضات التجارة الزراعية يشكّلان عائقاً رئيسياً أمام إحراز تقدم كبير في الاتحاد الجمركي العربي. وعلاوة على ذلك، العديد من البلدان العربية جزء من الشراكة الأورومتوسطية والاتحاد الأوروبي. وتقتصر عملية التكامل هذه بين الشمال والجنوب على منتجات الصناعة التحويلية ولا تشكل الزراعة غير جزء هامشي منها. غير أن الاتحاد الأوروبي، يقترح في سياسته الجديدة للشراكة موجة جديدة من اتفاقيات التجارة الحرة تشمل الزراعة والخدمات. وما تزال المفاوضات في هذا الشأن في مرحلة تمهيدية بالنسبة لمعظم البلدان ولم يبدأ بعضها بعد. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يكون من أولويات المنطقة وضع استراتيجية عربية للتجارة الزراعية تأخذ بالاعتبار المفاوضات الجارية بشأن الاتحاد الجمركي العربي وجميع المفاوضات التجارية الأخرى الجارية مع بقية العالم، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي والبلدان الأفريقية. فالمبادرات الجديدة للتكامل التجاري الثنائي والإقليمية التي يجري التفاوض عليها تشمل جميعها المنتجات الزراعية إما كلياً أو جزئياً. غير أن تحديد شروط عقد هذه

على الطلب على الواردات من السلع النهائية والوسيلة على السواء. وسيؤثر هذا بدوره على عرض السلع المحلية، وعلى الطلب على اليد العاملة ورأس المال في كل نشاط من الأنشطة، وعلى أسعار السلع والدخل المتاح للأسر المعيشية، ما سيؤثر بدوره على طلبها، وما إلى ذلك. ونتيجة لهذه المزايا، أصبحت نماذج التوازن العام القابل للحوسبة أداة قياسية للتقييم المتكامل للسياسات التجارية لكل من الاقتصادات المتقدمة والنامية. وعلاوة على ذلك، تمثل هذه النماذج أفضل أداة لدراسة ترابط السياسات على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

يستند نموذج محاكاة السياسة التجارية المستخدم في هذا التقرير إلى النموذج التجريبي العالمي الذي وضعه المركز الإنمائي في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ويرد تفسير للجوانب التقنية لهذا النموذج في أماكن أخرى (Van der Mensbrugge, 1998). ويقيم "نموذج الروابط" أثر الإصلاحات التجارية على المستويين الثنائي والعالمي على البلدان فرادى وعلى المناطق. وهذا النموذج هو نموذج للنشاط الاقتصادي نيوكلاسيكي متعارف عليه نسبياً، ويستند إلى الإصدار 8.0 من مجموعة بيانات مشروع تحليل التجارة العالمية (Narayanan, Badri and McDougall, 2012)، ومُصمّم لتحليل السيناريوات الدينامية. وتُحل هذه السيناريوات كسلسلة من التوازنات الستاتيكية، وتربط الفترات بمتغيرات دينامية (خارجية عادة)، من مثل نمو السكان واليد العاملة وتراكم رأس المال والإنتاجية. وتُقارن السيناريوات السياسية، مثل إنشاء منطقة تجارة حرة إقليمية، بسيناريو خط أساس هو سيناريو سير الأمور كالمعتاد. ومجموعة بيانات مشروع تحليل التجارة العالمية جذابة بوجه خاص لتحليل التجارة، لأن مجموعة البيانات الأساسية تشمل مجموعة متنسقة تماماً من تدفقات التجارة الثنائية وتدابير التجارة الثنائية (في جانبي التصدير والاستيراد على

ستتحول بصورة منتظمة نحو السلع التي لديها بعد الإصلاح تعريفات أعلى أو أدنى. وبالإضافة إلى ذلك، لا يولد هذا النهج المحاسبي أي تقدير لتأثيرات الإصلاح على العديد من المؤشرات الاقتصادية الهامة الأخرى كالناتج المحلي الإجمالي والرفاه.

أما النهج التالي من حيث البساطة فهو السماح للكميات بأن تتغير استجابة للأسعار والتعريفات عن طريق نمذجة منحنيات الطلب على الواردات والتسليم بأن الوكلاء يتنقلون عادة بين المصادر المختلفة لسلعة معينة إذا ما تغيرت أسعارها النسبية وتعريفاتها. ويشكل ذلك تحسناً كبيراً على النهج المحاسبي، لكن له عيباً واضحاً هو أنه لا يستطيع ربط التغيرات في التعريفات الجمركية والتجارة على سلعة معينة بما يطرأ على السلع الأخرى، أي أنه نموذج توازن جزئي. وحيثما يكون قيد النظر إصلاح بعيد المدى، قد يشكل ذلك عائقاً كبيراً ويؤدي إلى تنبؤات بأن الواردات ستزداد، مثلاً، زيادة كبيرة دون أي زيادة مقابلة في الصادرات.

ويحاول نهج ثالث، هو الذي نُقِّد هنا، تصحيح أوجه القصور الرئيسية لنمذجة التوازن الجزئي مع الاحتفاظ بقوته في التعامل مع الواردات على المستوى التفصيلي. وهو بذلك يتيح الاستعاضة فيما بين المصادر المختلفة للسلعة المستوردة المعينة (وذلك ضروري إذا ما تغيرت التعريفات الجمركية بشكل مختلف على الواردات من شركاء مختلفين)، وفيما بين الواردات والإمدادات المحلية وفيما بين السلع المختلفة في الإنتاج والطلب. وعلاوة على ذلك، لدى هذا النهج القدرة على الجمع بين قواعد بيانات مفضلة ومتناسقة ضمن إطار سليم نظرياً، وهو ما لا يمكن القيام به باستخدام تقنيات الاقتصاد القياسي. كذلك يتيح هذا النهج التأثيرات الراجعة والترابطات فيما بين الأسواق التي قد تؤدي إما إلى إزالة أو زيادة التأثيرات من الدرجة الأولى. فمثلاً، سيؤثر انخفاض التعريفات

السواء)، والتجارة والنقل الدوليين الثنائيين. وترد السمات الرئيسية للنموذج في مرفق.

ونظراً للنهج الشمولي لإطار أهداف التنمية المستدامة، فإننا لا نقتصر على استخدام النموذج لتوفير مؤشرات اقتصادية قياسية مثل التغيرات في الصادرات والواردات الوطنية والقطاعية والنتائج المحلي الإجمالي والعمالة، بل نوسع نطاق إطارنا التحليلي ليشمل الأبعاد الثلاثة لخطة التنمية المستدامة: الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. فنكفل

"نموذج الروابط" الأصلي بامتدادات محددة (مثل أسواق العمل الخاصة بنوع الجنس) أو بحسابات فرعية (انبعاثات غازات الدفيئة) عندما تتوفر بيانات عن البلدان العربية التسعة موضع البحث. ولكن نظراً للعدد الكبير من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة وارتفاع درجة تفصيلها، فإننا نقدم المؤشرات الموجزة الثمانية التالية، التي تعكس الإنجازات التي حققتها الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الرئيسية المرتبطة مباشرة وغير مباشرة بتحرير التجارة الزراعية والغذائية (الجدول 5).

الجدول 5. أبعاد أهداف التنمية المستدامة في النموذج والمؤشرات المقابلة لها

1	القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.	المؤشر 1-1-2 نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني، مصنفة بحسب نوع الجنس والفئة العمرية.	اجتماعي
2	القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة.	المؤشر 2-ب-1 تقدير دعم المنتج الزراعي المؤشر 2-ب-2 معونات دعم الصادرات	اقتصادي اقتصادي
5	تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.	المؤشر 1-5 القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات في كل مكان.	اجتماعي
8	تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.	المؤشر 1-1-8 عدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المؤشر 2-1-8 معدل النمو السنوي للإجمالي الحقيقي	اقتصادي اقتصادي
9	إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار	المؤشر 1-4-9 انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة.	اجتماعي
13	اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره	المؤشر 2-13 إدماج التدابير المتعلقة بتغير المناخ في السياسات والاستراتيجيات والتخطيط.	اقتصادي
17	تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة	المؤشر 1-1-17 الإيرادات الحكومية الإجمالية (بحسب المصدر) كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي المؤشر 2-1-17 نسبة الموازنة المحلية الممولة بالضرائب المحلية	اقتصادي اقتصادي

للسياسات التي تؤثر على التجارة في الخدمات أن تؤثر أيضاً على مستويي العمالة والدخل، مع ما سيكون لذلك من نتائج على الإمكانية الاقتصادية لحصول المواطنين على الغذاء، وذلك أحد المكونات الأربعة الرئيسية للأمن الغذائي والتغذوي¹⁵ (Bouët and Laborde, 2018).

أخيراً، إننا نعتبر أن جميع سيناريوات السياسة التجارية لن تغير دور الحكومة في توفير الخدمات العامة (الصحة، برامج الرفاه الاجتماعية، التعليم) وقدراتها على ذلك. ولذا، فإننا لا نضحي في تقييمنا بأهداف التنمية المستدامة الأخرى ولا نترجم النواتج الاقتصادية المحتملة والآثار المحتملة على الموازنات العامة إلى فوائد أو تكاليف لمقاصد أهداف التنمية المستدامة الأخرى. وقد تحقق هدف الحياد هذا من خلال تحديد مستوى العجز الحكومي وأيضاً الإنفاق العام النسبي على المستوى القطاعي.

2. السيناريوات

تقف الدول العربية على مفترق طرق من حيث خطط التكامل التجاري العالمي والإقليمي المحتملة. يتقضى هذا القسم ثلاثة خيارات تكامل رئيسية. وقد يكون لكل من هذه السيناريوات الثلاثة تحديات تفاوض وتنفيذ مختلفة تعود لأسباب سياسية ولوجستية، لكننا لا ندخل في مثل هذه الاعتبارات التي تتجاوز إطار النمذجة الذي وضعناه والأغراض المحددة لهذا الفصل. ويفترض أن تنفذ الخيارات السياسية جميعها بين عامي 2020 و2022. غير أن تحليل النتائج سيقتصر على عام 2030، وهو العام المستهدف لأهداف التنمية المستدامة. ويُفترض في كل سيناريو أن مبادئ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى المتمثلة بتحرير التعريفات الجمركية الأساسية ستنفذ تنفيذاً كاملاً. وتمكن صياغة السيناريوات المقترحة ضمن المحاور الثلاثة التالية:

لأهداف التنمية المستدامة تبعات بعيدة المدى على التكامل التجاري والاقتصادي. ويحدد الهدف 17 صراحة التجارة باعتبارها واحدة من "وسائل التنفيذ" المتعددة، ما يشير إلى أن قادة العالم رأوا التجارة وسيلة لتحقيق غاية، لا غاية بحد ذاتها (Díaz-Bonilla and Hepburn, 2016). وبشكل عام، أهداف التنمية المستدامة ومقاصدها مترابطة وتتطلب نهجاً كلياً. فمثلاً، يتناول الهدف 2 الجوع والأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة، ويتضمن أيضاً في إطار المقصد 2-ب التزاماً بمعالجة التجارة. ويعني هذا الترابط فيما بين أهداف التنمية المستدامة أننا لا نستطيع التعامل مع الأهداف والمقاصد الواحدة منها بمعزل عن الأخرى. وعلى نحو مشابه، كي تساهم السياسات التجارية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، سيتعين على الحكومات اتخاذ إجراءات تكميلية لمعالجة إخفاقات السوق وتعويض من لحقت بهم خسائر جراء خطط تكامل بعينها.

ولذا، في حين أنّ هدف التنمية المستدامة 2 حاسم الأهمية في توجيه التقدم في مجال الأمن الغذائي والتغذوي والزراعة المستدامة، على واضعي السياسات أن يأخذوا بالاعتبار أيضاً عناصر أخرى من خطة 2030. وتشمل هذه، على سبيل المثال لا الحصر، الهدف 1 المتعلق بالفقر والهدف 10 المتعلق بالحد من اللامساواة والهدف 5 المتعلق بالمساواة بين الجنسين، والهدف 12 المتعلق بالاستهلاك والإنتاج المستدامين والهدف 13 المتعلق بالعمل المناخي. ويتسم بعض الأهداف والمقاصد بأهمية خاصة في المنطقة العربية، كالأهداف 2 و6 و13، المتعلقة بالغذاء والماء وتغير المناخ.

لذا، في حين تؤدي السياسات التي تؤثر على أسواق الأغذية والزراعة دوراً أساسياً في تشكيل نواتج الأمن الغذائي، قد تؤثر السياسات التجارية الأخرى أيضاً على تحقيق خطة 2030. فمثلاً، يمكن

قاعدة بيانات مشروع تحليل التجارة العالمية جميع التعريفات الجمركية مع الكوميسا من خلال الانضمام إلى اتفاقيتها للتجارة الحرة. وإلى جانب الدمج في الكتلة التجارية للكوميسا، يفترض السيناريو 2-ب أن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ستنفذ في جميع أنحاء القارة ما يعني أن التجارة البينية الأفريقية ستكون جميعها مستثناة من الرسوم الجمركية.

السيناريو 3: بالإضافة إلى اتفاقية التجارة الحرة العربية التي تنشئ تكاملاً رأسياً بين البلدان العربية الأفريقية وبقية أفريقيا من خلال التنفيذ الكامل لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، تنتقل البلدان العربية الثلاثة الأعضاء في الشراكة الأوروبية المتوسطية والمدمجة في قاعدة بيانات مشروع تحليل التجارة العالمية، وهي تونس ومصر والمغرب، نحو منطقة التجارة الحرة العميقة والشاملة مع الاتحاد الأوروبي. وينفذ هذا السيناريو في إطار بديلين. فيفترض السيناريو 3-أ أن منطقة التجارة الحرة العميقة والشاملة مع الاتحاد الأوروبي ستنفذ في آن واحد مع إزالة جميع التشوهات العالمية في الأسواق الزراعية إزالة تامة، بينما يفترض السيناريو 2 خفض نصف التشوهات العالمية فقط.

وثقيم السيناريوات الرئيسية الثلاثة وسيناريواتها الفرعية الستة من خلال منظور التغيّرات الجمركية البحتة. ثم تُزال التدابير غير الجمركية، بما في ذلك الحواجز غير الجمركية والحواجز التقنية أمام التجارة، لالتقاط المكاسب الإضافية المحتملة من خطط التكامل التجاري المقترحة. وفي السيناريوات جميعها، تشمل نتائج التقييم كلاً من البعدين الزراعي وغير الزراعي مع أن المنتجات الصناعية تكاد تكون محرّرة بالكامل في سياق الاتفاقين البارزين اللذين يغطيان البلدان العربية، وهما اتفاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى واتفاق التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي. ومع أننا استكشفنا عدداً أكبر من

السيناريو 1: من منطقة تجارة حرة عربية إلى اتحاد جمركي عربي شامل. يمكن النظر إلى هذا السيناريو على أنه سيناريو تكامل "أفقي" بين البلدان العربية يشملها جميعها. ويُنظر هنا في اثنتين من الطرائق. يفترض السيناريو 1-أ وجود تعريفات متجانسة بنسبة 30 في المائة على الزراعة و20 في المائة على المنتجات غير الزراعية. وينظر السيناريو 1-ب في التزامات البلدان العربية الأعضاء لمنظمة التجارة العالمية ومتطلبات عدم تجاوز هذه التعريفات الموحدة. وهذا البعد بالغ الأهمية فيما يتعلق بحالة المملكة العربية السعودية التي لديها حدود عليا للتعريفات متدنية نسبياً بالمقارنة مع بلدان عربية أخرى أعضاء في منظمة التجارة العالمية. وللقيام بذلك، يمكن للدول العربية الأعضاء في الاتحاد الجمركي العربي ومنظمة التجارة العالمية أن تعتمد عرضاً موحداً قد يزيد التعريفات الفردية للدولة الأولى بالرعاية، لكنه لا يغير التعريفات الجمركية المقيّدة المرجحة تجارياً على المستوى القطاعي وفقاً لالتزامات المملكة العربية السعودية بموجب بروتوكول انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية. وفي السيناريوين كليهما، تُزال التعريفات الجمركية جميعها على التجارة البينية العربية، بما في ذلك أي تعريفات معلقة على المنتجات الزراعية ومنتجات تجهيز الأغذية.

السيناريو 2: خيار التكامل القاري مع البلدان الأفريقية غير العربية من خلال تنفيذ الاتحاد الجمركي للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (الكوميسا) والانضمام إلى منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وكما الحال مع السيناريو 1، يُقترح بديلان. ففي إطار السيناريو 2-أ، نظراً للجزئية الجغرافية لقاعدة بيانات مشروع تحليل التجارة العالمية، توّظد تونس ومصر اندماجهما في الاتحاد الجمركي للكوميسا من خلال تنفيذ التعريفات الخارجية الموحدة للكوميسا، في حين تزيل المغرب وبقية البلدان الأفريقية العربية غير المدرجة في

5 في المائة إلى 30 في المائة إلى زيادة إيرادات التعريفات الجمركية بنحو 600 في المائة، ما يمثل تحويلات نقدية هامة للأسر المعيشية. وبالإضافة إلى ذلك، سيحفّز مستوى الحماية الجديد في اقتصادات بلدان مجلس التعاون الخليجي القدرات الإنتاجية لاستبدال الواردات في بعض القطاعات، ما يعزز بدوره توفير فرص العمل والدخل.

وبوجه عام، تعود الزيادة في رفاة الاقتصادات غير النفطية في المنطقة العربية الناجمة عن تنفيذ الاتحاد الجمركي العربي أساساً إلى زيادة مداخيل المزارعين، ما يعوض إلى حدّ كبير انخفاض رفاة المستهلكين الناجم عن ارتفاع أسعار الاستهلاك على المنتجات غير المدعومة (الإطار 4). والواقع أن التغيّر في رفاة المستهلك يرجع مباشرة إلى التغيّرات النسبية في التعريفات بفعل تنفيذ التعريفات الخارجية الموحدة. ولكن بالنسبة للبلدان التي يتوقع أن تسجل انخفاضاً عاماً في مستوى ناتجها المحلي الإجمالي، يتجاوز إلى حدّ كبير التدهور في رفاة المستهلكين بسبب ارتفاع أسعار الاستهلاك الزيادة في رفاة المزارعين. ومن الضروري تسليط الضوء على أن كلاً من المحاكيتين تفترض عدم وجود أي تغييرات في تشوهات الأسواق الزراعية العالمية.

الإطار 4. المعونات الغذائية في المنطقة العربية

برامج المعونات الغذائية موجودة في معظم البلدان العربية لكنها مكلفة ولا تصل دائماً إلى من هم في أشد الحاجة إليها. ووفقاً لصندوق النقد الدولي (2014)، تمثّل المعونات الغذائية في المتوسط أقل من 1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في تسعة بلدان عربية تتوفر عنها بيانات، أي ما يعادل 21.6 مليار دولار. غير أنها مهمة في الجمهورية العربية السورية والعراق ومصر، إذ كانت تمثل أكثر من 2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ومعظمها معونات شاملة للمواد الغذائية الشائعة كالطحين أو زيت الطهو.

السيناريوات (ما يصل إلى 32)، نحتفظ هنا لغرض التحليل في هذا التقرير بعدد محدود (6).

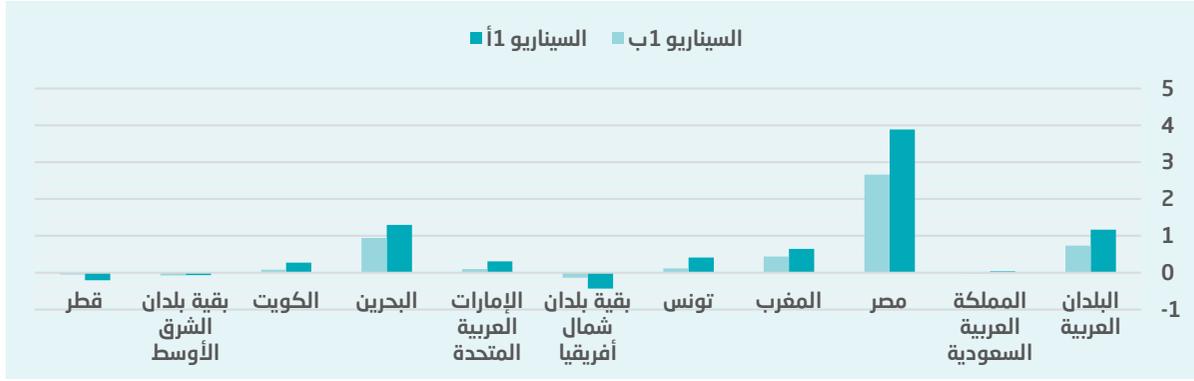
3. الآثار

(أ) الآثار على الرفاه والناتج المحلي الإجمالي

تعرض الأشكال 30 و31 و32 آثار السيناريوات الستة على الرفاه والناتج المحلي الإجمالي، مبيّنة انحرافات عن القيم الأساسية في عام 2030. وفيما يتعلق بالمنطقة العربية، يحقق السيناريو 3 (السيناريو 3-ب) أعلى مكاسب الرفاه يليه السيناريو 1 لتنفيذ التعريفات الخارجية الموحدة في إطار السيناريو 1-أ. وعلى الرغم من المكاسب الإجمالية التي تحقّقها المنطقة، فإن الآثار على الصعيد القطري غير متجانسة، وتتراوح من مكاسب في الرفاه إلى خسائر. وبالنسبة للسيناريو الأول، مع تنفيذ الاتحاد الجمركي العربي، سيحقق كل من البحرين وتونس ومصر والمغرب أكبر الزيادات في الرفاه. وعلى وجه التحديد، المكاسب في مجال الرفاه هي الأعلى في السيناريو 1 للاتحاد الجمركي العربي الذي يحدّد التعريفات الخارجية الموحدة بـ 30 في المائة، ما يعكس شواغل أكثر الاقتصادات تنوعاً في المنطقة التي ما زال القطاع الزراعي فيها يؤدي دوراً هاماً في الاقتصاد. وفي الوقت نفسه، سيعاني بعض بقية البلدان العربية خسائر كبيرة في مستوى الرفاه، بسبب ارتفاع أسعار استهلاك المنتجات المستوردة في غياب استجابة إيجابية في جانب العرض. أما بالنسبة للاقتصادات القائمة على النفط، فالتغيّرات في الرفاه إيجابية لأن الخسائر الناجمة عن ارتفاع أسعار الاستهلاك تعوضها الزيادة في إيرادات المالية العامة الحكومية، التي حوّلت إلى الأسر المعيشية وفقاً لقواعد الإغلاق في النموذج. والواقع أن من المتوقع أن يؤدي انتقال بلدان مجلس التعاون الخليجي من تعريفات جمركية على الواردات قدرها

الشكل 30. الآثار على الرفاه حسب السيناريو (الانحراف بالنقاط المئوية عن القيمة الأساسية في عام 2030)

(أ) السيناريو 1



المصدر: حسابات المؤلفين باستخدام نتائج النمذجة.

(ب) السيناريو 2



المصدر: حسابات المؤلفين باستخدام نتائج النمذجة.

(ج) السيناريو 3



المصدر: حسابات المؤلفين باستخدام نتائج النمذجة.

استفادة هما تونس ومصر وتليهما المغرب. غير أنه عندما أزيل نصف التشوهات العالمية فقط، انخفضت المكاسب الاقتصادية بمقدار النصف تقريباً للبلدان الثلاثة المعنية مباشرة.

وعلى عكس التوقعات، لن يكون تنفيذ الاتحاد الجمركي العربي مصدر مكاسب اقتصادية لجميع البلدان المشاركة. فرغم أن الآثار الإجمالية ستكون إيجابية على الصعيد الإقليمي، إلا أن الآثار على الصعيد القطري ستكون أكثر تبايناً مرة أخرى. وفي السيناريو الفرعي الأول المتمثل بفرض تعريفه خارجية موحدة قدرها 20 و30 في المائة، سُجل أكبر المكاسب الاقتصادية في مصر يليها تونس والمغرب والبحرين وبلدان أخرى من غير بلدان مجلس التعاون الخليجي. وفي الوقت نفسه، يتوقع أن تخسر بلدان عربية أخرى قليلاً من هذا السيناريو، ومنها بلدان مجلس التعاون الخليجي، باستثناء البحرين. وبالنسبة لبلدان مجلس التعاون الخليجي، فإن الانتقال من متوسط تعريفه مطبقة قدرها 5 في المائة على الواردات الزراعية والغذائية من البلدان غير العربية إلى 20 أو 30 في المائة سيؤثر تأثيراً كبيراً على رفاة الأسر المعيشية بفعل ارتفاع أسعار الاستهلاك. وفي الوقت نفسه، نظراً لغياب تحسن كبير في قدرات الإنتاج الوطنية والصادرات غير النفطية وضالة مساهمة الأنشطة غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، سيكون سلبياً الأثر الصافي على الناتج المحلي الإجمالي. كما أن الإبقاء على المستوى الحالي للتعريفات المطبقة على المنتجات غير النفطية، لا سيما المنتجات الصناعية والزراعية، في معظم الاقتصادات غير القائمة على النفط، سيولد تأثيراً للسوق هاماً على شكل صادرات إضافية إلى الاقتصادات القائمة على النفط، ما سيؤدي بدوره إلى تنشيط القدرات الإنتاجية الوطنية. وفي سيناريو تنفيذ الاتحاد الجمركي العربي كليهما، الرابحون الرئيسيون هم المنتجون نتيجة لتوليد التجارة، إذ سيخسر المستهلكون بسبب التكلفة

وفيما يتعلق بالتكامل مع أفريقيا، يبين السيناريوان اللذان اختبرا تغييرات صغيرة مقارنة بسنة الأساس 2030. ويعود ذلك أساساً إلى الشروط الأولية للتكامل التجاري العربي-الأفريقي الذي يمثل جزءاً صغيراً من التجارة الخارجية العربية. ويمكن القول إن البلدان العربية المنخرطة مباشرة في التكامل القاري الأفريقي ستحقق أثراً صغيراً لكنه إيجابي على الرفاه في غياب تحول بنوي للاقتصادات العربية. غير أن رفاة معظم البلدان العربية غير المنخرطة في التكامل الأفريقي ستعرض لخسارة، وذلك أساساً بسبب فرض التعريفه التجارية الموحدة على صادرات البلدان العربية غير الأفريقية إلى البلدان العربية الأفريقية. كما أن آثار الرفاه على البلدان العربية على الصعيد القطري ترجع جزئياً أيضاً إلى تأثيرات تحويل التجارة التي قد تتجاوز تأثيرات توليد التجارة في معظم البلدان المنخرطة. وأخيراً، تبين أن الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العميقة والشاملة مع الاتحاد الأوروبي يمثل إصلاحاً تجارياً هاماً للبلدان العربية المنخرطة التي شملتها عملية النمذجة، وهي تونس ومصر والمغرب. ويتوقع أن تكون التأثيرات إيجابية بالنسبة لجميع البلدان العربية، حتى تلك التي لا تنخرط في عملية التكامل العميق والكامل مع الاتحاد الأوروبي التي يُستهدف القطاع الزراعي فيها. غير أن المكاسب المتوقعة أعلى بكثير عندما تقتصر عملية التكامل بإزالة كاملة للدعم المقدم إلى المزارعين في البلدان الصناعية الغنية.

يبين تقييم السيناريوات البديلة لتحرير التجارة الزراعية العربية أن المنطقة ستحقق أكبر مكسب في الناتج المحلي الإجمالي في ظل السيناريو الثالث مع تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة العميقة والكاملة مع الاتحاد الأوروبي. وتتحقق المكاسب الأكبر إذا ما أزيلت تماماً التشوهات العالمية في الأسواق الزراعية. مع ذلك، لن تكون الآثار متجانسة في البلدان العربية جميعها. فكما هو متوقع، البلدان الأكثر

الذي يبدو أنه سيكسب في حين سيتأثر سلباً كل من مصر والمغرب. وبالنسبة لتونس، سيعزز دمج المنتجات الزراعية في اتفاقية التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي الصادرات بشكل كبير، مدفوعاً بالقدرة التنافسية للمنتجات الزراعية التونسية في الأسواق الخارجية بسبب انخفاض قيمتها المحلية بنسبة 100 في المائة خلال السنوات التسع الماضية، فضلاً عن التعريفات الجمركية المرتفعة والحواجز غير التعريفية التي فرضها كل من تونس والاتحاد الأوروبي على التوالي على تجارتها الثنائية، والتي ستوفر إزالتها زيادة كبيرة (Chemingui, Feki and Sloan, 2014). ويوفر ذلك أيضاً حافزاً هاماً للمزارعين لتطوير قدراتهم الإنتاجية، لكنه أيضاً يوفر تحويل التجارة من شركاء آخرين إلى الاتحاد الأوروبي. وفيما يتعلق بالمغرب ومصر، يختلف الوضع الأولي لهما، وتعزى الآثار السلبية على الناتج المحلي الإجمالي للقطاع إلى عوامل خارجية كثيرة، منها انخفاض صادراتهما إلى الاتحاد الأوروبي نتيجة تحويل التجارة لصالح بلدان أخرى، بما فيها تونس.

وبالنسبة للمنتجات الزراعية، اعتماد اتفاق إقليمي عربي-أفريقي بشأن التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية وقواعد المنشأ المحددة لتجارة منتجات تجهيز الأغذية شرط أساسي لتيسير التكامل الإقليمي. وبناءً على ذلك، ستيسر إتاحة تراكم المناسئ الذي يعكس التكوين القطاعي الحالي للإنتاج الزراعي في المنطقتين العربية والأفريقية، تطوير سلاسل القيمة الإقليمية كخطوة هامة نحو زيادة الربط مع سلاسل القيمة العالمية، وتبين تجارب التكامل الدولي أنه دون تطوير سلاسل القيمة الإقليمية، سيقصر التوسع التجاري بفعل مبادرات التكامل الإقليمي على تجارة المنتجات القائمة دون القدرة على تطوير منتجات جديدة ذات قيمة أعلى تعكس مكونات تكنولوجية أفضل وإنتاجية يد عاملة أعلى.

الاقتصادية الناجمة عن تحويل التجارة. وفي الواقع، بينما يمثل توليد التجارة فرصة للمصدرين، فإنه في جزء منه يشكل تكلفة للبلدان المستوردة إذا ما تجاوز تحويل التجارة توليد التجارة، وهو ما سيحدث في معظم الاقتصادات القائمة على النفط. وتؤكد النتائج التقييمات السابقة التي أجرتها الإسكوا لتأثير العديد من سيناريوات التعريفات الخارجية الموحدة على اقتصادات عربية مفردة. وهي تبين أن أياً من السيناريوات المعقولة لن يكون مصدراً لمكاسب اقتصادية لجميع البلدان الأعضاء في غياب آليات تعويض مناسبة على الصعيد الإقليمي وتدابير مصاحبة مصممة خصيصاً على الصعيد القطري، فقد أثبتت مثل تلك الآليات والتدابير أهميتها في تجارب تكامل عالمية أخرى (World Bank, 2005)؛ (UNDP, 2010).

وأخيراً، وعلى غرار التأثيرات على الرفاه، أثر التكامل مع أفريقيا على الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية المعنية ضئيل جداً حتى للبلدان المنخرطة مباشرة في هذه المبادرة. وتشمل أسباب ذلك المستوى الأولي الضعيف للتكامل التجاري العربي-الأفريقي والتكاليف اللوجستية المرتفعة (الإسكوا، 2015). ويتطلب جعل التكامل التجاري العربي-الأفريقي مصدراً للنمو الاقتصادي والرفاه توسيع نطاق الإصلاحات السياساتية إلى ما يتجاوز إزالة التعريفات الجمركية. وينبغي أن توجه الخيارات المتاحة لبناء سلاسل قيمة إقليمية بغية زيادة الاتصال بسلاسل القيمة العالمية أي مشروع تكامل إقليمي في المنطقة نفسها ومع أي شركاء آخرين.

وإذا ما انتقلنا إلى أداء القطاع الزراعي، نجد أن نتائج المحاكاة تكشف أن التكامل الاقتصادي الأعمق مع الاتحاد الأوروبي، في إطار بدلي خفض تشوهات الأسواق الزراعية العالمية، يؤثر تأثيراً كبيراً على أداء هذا القطاع في البلدان الثلاثة المعنية، تونس ومصر والمغرب. غير أن تونس هي البلد الوحيد

الشكل 31. الآثار على الناتج المحلي الإجمالي حسب السيناريو (الانحراف بالنقاط المئوية عن القيمة الأساسية في عام 2030)

(أ) السيناريو 1



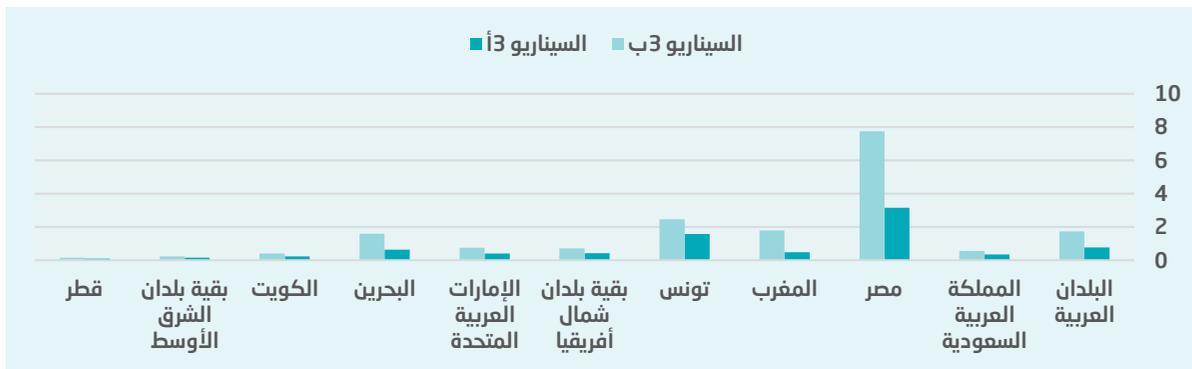
المصدر: حسابات المؤلفين باستخدام نتائج النمذجة.

(ب) السيناريو 2



المصدر: حسابات المؤلفين باستخدام نتائج النمذجة.

(ج) السيناريو 3



المصدر: حسابات المؤلفين باستخدام نتائج النمذجة.

العالمي أعلى بكثير. ويعتمد إجمالي النفع لكل بلد عربي على قدرته على جني الأرباح من الوضع الجديد بزيادة الإنتاج المحلي والصادرات بأكثر من الزيادة في فواتير الواردات من المنتجات الزراعية والغذائية. وتؤكد النتائج التفصيلية للتغيرات في القيمة المضافة الزراعية في جميع عمليات المحاكاة المفردة أن البلدان القادرة على زيادة إنتاجها المحلي زيادة كبيرة ستكسب المزيد. وبالنسبة للمغرب ومصر، اللتين ستخسران من معظم الإصلاحات المقترحة، ستخفص أيضاً القيمة المضافة القطاعية للزراعة ولتجهيز الأغذية.

وبرغم نتائج هذه السيناريوات الستة، الآثار المتوقعة لهذه الالتزامات بزيادة الشفافية في التجارة الدولية للمنتجات الزراعية متدنية نسبياً نظراً لانخفاض تنوع معظم الاقتصادات العربية وهيمنة عدد قليل من الأنشطة المتصلة بالتصدير، لا سيما النفط والموارد الطبيعية الأخرى. ويمكن الذهاب إلى أن البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً ستتمتع بفوائد أكبر من هذه السيناريوات.

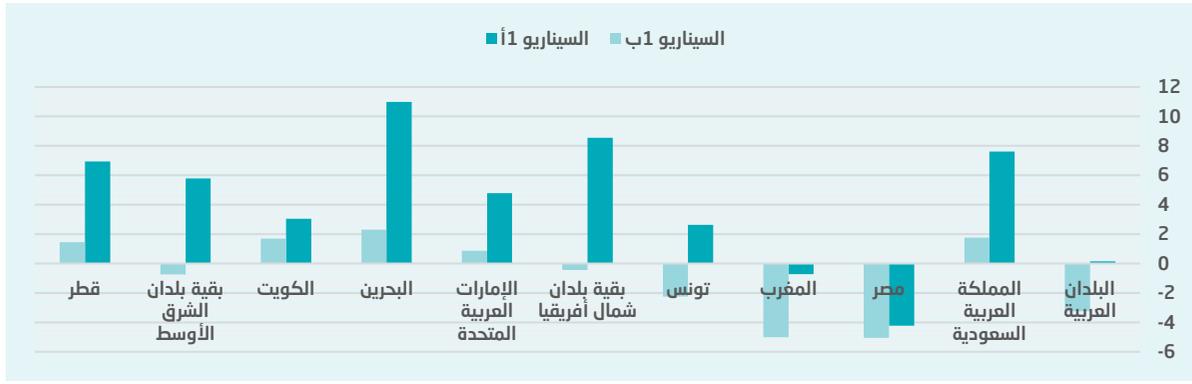
أخيراً، تؤكد نتائجنا ما توصل إليه معظم التقييمات المتاحة لآثار تحرير التجارة الزراعية العالمية. فتخفيض التعريفات الجمركية على الواردات الزراعية يفضي إلى تحقيق مكاسب أعلى من إزالة الدعم للمزارعين في البلدان المتقدمة سيكون معظمها لصالح المستوردين الصافين للمنتجات الغذائية في البلدان العربية. وفي هذا الصدد، لضمان تحقيق نواتج مربحة للجميع، ينبغي تنفيذ خفض الدعم المباشر للمزارعين ومعونات التصدير في البلدان المتقدمة النمو بالتضافر مع تخفيضات في التعريفات الزراعية. وعلاوة على ذلك، وكما اقترح العديد من التقييمات والتحليلات (Francoisvan Meiji and van Tongeren, 2003 IMF and World Bank, 2002)، وضع استراتيجية شاملة لخفض التعريفات تشمل المنتجات الزراعية وغير الزراعية أمر مرغوب أكثر من انتهاج مقارنة جزئية.

أما الانخفاض في القيمة المضافة القطاعية فمتجانس عبر البلدان ويرتبط مباشرة بانخفاض التشوهات في التجارة الزراعية العالمية. وكما هو مبين في القسم 3 من هذا الفصل، مستوى الدعم في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أقل من المستوى الحالي للحماية الفعالة في معظم البلدان العربية، باستثناء بلدان مجلس التعاون الخليجي. وستكون لإزالة التعريفات الجمركية على الواردات الزراعية من الاتحاد الأوروبي آثار على تدهور القدرة التنافسية لهذا القطاع في العديد من البلدان العربية. وهذا بدوره سيعجل بإعادة تخصيص عوامل الإنتاج من القطاع الزراعي إلى أنشطة أكثر إنتاجية وتنافسية، لا سيما في قطاعي التصنيع وتجهيز الأغذية. ولكن، في إطار سيناريو الاتحاد الجمركي العربي، سيشهد معظم البلدان العربية زيادة في الإنتاج الزراعي. وفي الواقع سيعزز المستوى المرتفع للتعريفات الخارجية الموحدة الذي اعتمدها كل من سيناريوي الاتحاد الجمركي العربي تعزيزاً كبيراً للتجارة البينية العربية للمنتجات الزراعية. وفي الوقت نفسه، ستتأثر الصادرات إلى بقية العالم تأثيراً كبيراً بتدهور القدرة التنافسية. ويبدو الأثر الإجمالي على الناتج المحلي الإجمالي الزراعي سلبياً لمعظم الاقتصادات غير القائمة على النفط.

وكما هو متوقع، يتوقف الأثر العام للإصلاحات المختلفة التي جرى تحليلها في هذا القسم على التغيرات المتوقعة في تشوهات الأسواق الزراعية العالمية. وسيكون التأثير المباشر لخفض التشوهات الزراعية العالمية بإزالة معونات دعم التصدير والدعم المباشر للمزارعين في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي هو زيادة الأسعار الزراعية في العالم. غير أن هذه الزيادة المتوقعة التي ستؤثر مباشرة على أسعار المنتجين على المستوى العالمي، بما في ذلك في المنطقة العربية، أقل من الحماية الفعالة الحالية للمنتجات الزراعية في معظم البلدان العربية. وقد كان الوضع مختلفاً اختلافاً ملحوظاً قبل عقدين من الزمن عندما كان مستوى التشويه

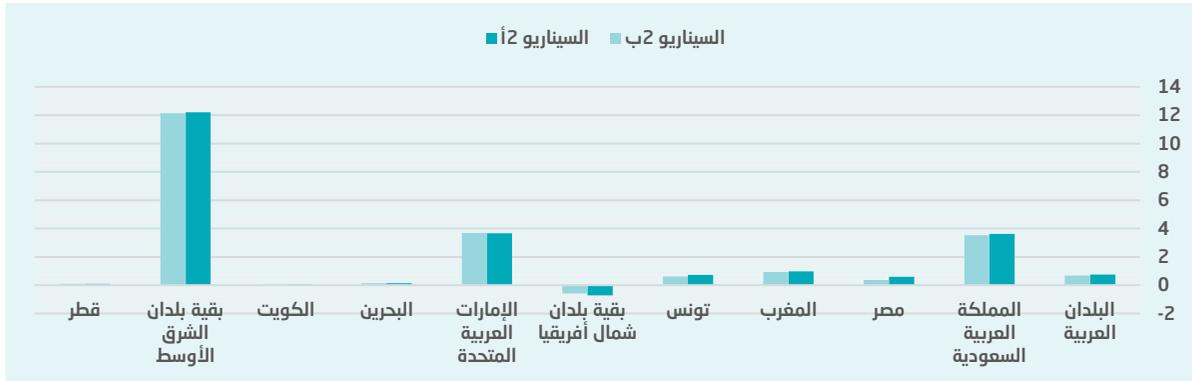
الشكل 32. الآثار على الناتج المحلي الإجمالي الزراعي حسب السيناريو (الانحراف بالنقاط المئوية عن القيمة الأساسية في عام 2030)

(أ) السيناريو 1



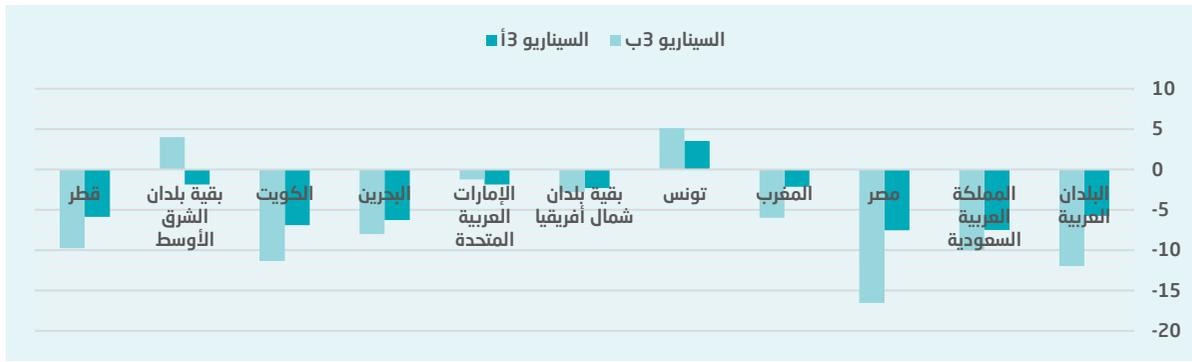
المصدر: حسابات المؤلفين باستخدام نتائج النمذجة.

(ب) السيناريو 2



المصدر: حسابات المؤلفين باستخدام نتائج النمذجة.

(ج) السيناريو 3



المصدر: حسابات المؤلفين باستخدام نتائج النمذجة.

الفصل الثاني: كيف يمكن للتجارة الزراعية أن تمكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة عبر المزيد من التكامل الإقليمي والعالمي تقييم التكامل الاقتصادي العربي

التأثيرات على نطاق ومستوى الإصلاحات التجارية وتغطيتها القطاعية.

ولتحليل أثر تحرير التجارة الزراعية في إطار السيناريوات البديلة للتكامل التجاري العربي ونظراً لمحدودية البيانات، يستخدم النموذج المعلومات عن العمالة حسب نوع الجنس على المستوى القطاعي (عدد العمال وأجورهم) لثلاثة بلدان عربية من بين البلدان التسعة التي تغطيها قاعدة البيانات. ويعرض الشكل 33 النتائج من حيث التفاوتات النسبية في الأجور الحقيقية حسب البلد ونوع الجنس، وهو يبين الانحرافات بالمقارنة مع سيناريو خط الأساس الذي سيسود عام 2030 في غياب أي إصلاحات اقتصادية، بما في ذلك خطط التكامل التجاري على المستويات الأحادي والإقليمي والعالمي. ولتيسير تفسير نتائج المحاكاة، من المهم التأكيد على أن النموذج المستخدم هنا يفترض معدل بطالة ثابت للبلدان المشمولة جميعها. هكذا، يلتقط أي تغيير في الطلب على اليد العاملة حسب الشريحة (ذكور وإناث) بسبب تنفيذ الإصلاحات التجارية عبر التغيير في الأجر الحقيقي المقابل وفقاً لقواعد الإغلاق في النموذج. وبناءً على ذلك، يمكن تحليل أي زيادة في الأجور الحقيقية لشريحة معينة من اليد العاملة نتيجة لتنفيذ إصلاح تجاري معين إما كأجر إضافي لنوع العمل المعني أو كتخفيض في معدل البطالة لذلك النوع من العمل.

تشير نتائج عمليات المحاكاة أن سيناريوات التكامل التجاري ستطلق تغييرات واضحة في العمالة النسبية في البلدين غير العضوين في مجلس التعاون الخليجي، وهما تونس والمغرب. ويتسق هذا مع التأثيرات المتوقعة لصدمة سياساتية لها عواقب محتملة على بنية الإنتاج الوطني. وفي حالة المغرب، ستزيد الأجور الحقيقية للرجال بنحو 37 في المائة بالمقارنة مع أجور النساء في السيناريو 1-أ، أما في السيناريوين 2-أ و 2-ب، فستزيد الأجور الحقيقية

(ب) الآثار على أهداف مختارة من أهداف التنمية المستدامة

كما بينت الأقسام السابقة، تثير مبادرات التكامل التجاري الإقليمي عدة مسائل استراتيجية للبلدان العربية. وتختلف هذه المسائل باختلاف الموقع الجغرافي والروابط التجارية القائمة وهيكل الإنتاج ومستويات التنوع. ويتعين على البلدان الأفريقية العربية أن تنظر في كيفية تأثير تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والعلاقات مع الاتحاد الأوروبي ومنطقة البحر الأبيض المتوسط ككل على أطر سياساتها التجارية وقدراتها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويعرض التقرير ويحلل في الأقسام التالية الآثار على تحقيق أهداف مختارة من أهداف التنمية المستدامة المترتبة على إدراج المنتجات الزراعية في المفاوضات التجارية الجارية، مركزاً على ثلاثة مسارات للتكامل الإقليمي العربي: الاتحاد الجمركي العربي، ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، ومنطقة التجارة الحرة العميقة والشاملة مع الاتحاد الأوروبي، وتأثير ذلك على المساواة بين الجنسين وانبعاثات غازات الدفيئة.

(1) التأثير على المساواة بين الجنسين

يؤثر التكامل على العمالة بطرق مختلطة تبعاً للبلدان المعنية ونوع التكامل المنشود. ورغم أن التكامل يؤدي إلى مكاسب كبيرة في الرفاه والنتائج المحلي الإجمالي، إلا أن تأثيره على العمالة مشروط بقوة بعوامل متعددة متعارضة. وعلاوة على ذلك، قد تختلف آثار أي إصلاح تجاري معين على العمالة حسب شريحة اليد العاملة، بما في ذلك نوع الجنس. ويعتمد الاتجاه (المكاسب أو الخسائر) والحجم على عوامل كثيرة، بما في ذلك الظروف الأولية للبلد من حيث العمالة القطاعية والأجور الأولية لكل قطاع وظروف البطالة الأولية، كما تعتمد

الزراعية فتنخفض نتيجة لذلك مساهمة الزراعة في إجمالي العمالة. غير أن التأثيرات الأقوى على العمالة تحدث في إطار سيناريوات التكامل التجاري بين البلدان العربية (السيناريوان 1-أ و 1-ب). والواقع أن تنفيذ التعريفات الخارجية الموحدة يجعل الصادرات العربية من المنتجات الزراعية والمنتجات غير الزراعية أقدر على المنافسة في الأسواق العربية نتيجة لكل من توليد التجارة وتحويلها. وستزيد الصادرات العربية البينية الناتج الإجمالي والعمالة في المنطقة العربية. ولهذه الزيادة أثر إيجابي طويل الأجل على الاقتصادات العربية، إذ أن الأجر تنحو إلى الارتفاع في الأنشطة غير الزراعية. ومن ناحية أخرى، للتكامل في الأسواق العالمية نتائج مختلطة. فإزالة التعريفات الجمركية تدريجياً على التجارة مع الاتحاد الأوروبي والبلدان الأفريقية، مقترنةً بانخفاض كبير في التشوهات الزراعية العالمية، تجعل صادرات بعض البلدان العربية من المنتجات الزراعية والأغذية المجهزة إلى أسواق الاتحاد الأوروبي أقدر على المنافسة. وستولد التحسينات في القدرة التنافسية لصادرات عربية مختارة تغييرات بنيوية تؤثر بشكل بديل على توازن العمالة نحو القطاعات الزراعية وغير الزراعية، إلا أن حجم هذه الآثار صغير.

للنساء بنسبة 38 في المائة تقريباً بالمقارنة مع الرجال. وعلاوة على ذلك، ستنخفض في السيناريو 2 الأجر الحقيقية للنساء مقابل زيادة طفيفة للرجال. وفي السيناريو 3، ستعاني الشريحتان انخفاضاً في أجورهما الحقيقية يعكس زيادة في معدل البطالة. وفي تونس، الوضع مختلف تماماً. فسيزيد الأجر الحقيقي للنساء أكثر بكثير مما للرجال في جميع السيناريوات، باستثناء السيناريو 1-ب الذي يعكس أحد خيارات الاندماج في أفريقيا، إذ سيخضع الأجر النسبي للنساء لتخفيض أكبر من تخفيض أجر الرجال. وعلاوة على ذلك، تبين المحاكاة أن تنفيذ الاتحاد الجمركي العربي في إطار البديل الأول (السيناريو 1-أ) سيزيد متوسط الأجر الحقيقي النسبي للرجال مقارنة بالنساء، ما سيفاقم الفجوة بين الجنسين. وفي السيناريو 2 للتكامل مع أفريقيا، ستتأثر الأجر الحقيقية للشريحتين كليهما، ولكن، مرة أخرى، عند مستوى أدنى لدى الرجال مما لدى النساء. وفقط في السيناريو 3 الذي يعكس تكاملاً أعمق بين ثلاثة بلدان عربية والاتحاد الأوروبي، تبدي الآثار على الأجر الحقيقية انخفاضاً كبيراً في الفجوة بين الجنسين.

وإجمالاً، تنحو خطط التكامل العربي الإقليمي والعالمي إلى زيادة العمالة في القطاعات غير

الشكل 33. آثار سيناريوات التكامل التجاري على الأجر الحقيقية في عام 2030 حسب نوع الجنس (الانحراف بالمقارنة مع سيناريو خط الأساس)



المصدر: حسابات المؤلفين باستخدام نتائج النمذجة.

زيادة الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة العربية، يرجح أن يفضي أيضاً إلى ازدياد انبعاثات غازات الدفيئة. ويحدث ذلك أساساً عندما لا يقترن تحرير التجارة بأدوات تخفيف للوقوع البيئي مناسبة أو بتحويل تكنولوجي يحسن كفاءة الطاقة. وتشير نتائج عمليات المحاكاة إلى زيادات أو تخفيضات سنوية ضئيلة جداً. وتتراوح التغيرات حسب البلد والسيناريو والغاز بين ناقص 5.5 و 3.1 في المائة في عام 2030 مقارنة بالسيناريو المرجعي (الشكل 34). ولكن حتى بعد هذه الزيادات، تظل مستويات الانبعاثات منخفضة نسبياً في معظم البلدان العربية.

وينحو التكامل العربي من خلال تنفيذ الاتحاد الجمركي العربي إلى توليد الزيادات الأكبر في انبعاثات غازات الدفيئة، أما التكامل مع أفريقيا فله أثر شبه محايد. وتشير تقديراتنا إلى أن التكامل البيئي بين البلدان العربية في إطار السيناريو 1-أ يزيد الانبعاثات السنوية من ثاني أكسيد الكربون وأكسيد النيتروز بنحو 1.3 و 2.2 في المائة على التوالي في المتوسط، ويزيد انبعاثات الغازات المفلورة بـ 3.1 في المائة وانبعاثات الميثان بـ 1.2 في المائة. من جهة أخرى، تزيد انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنحو 3.5 في المائة في شمال أفريقيا و 0.6 في المائة في غربي آسيا. غير أن الغازات المفلورة ستزيد بنسبة 4.4 في المائة في شمال أفريقيا و 2.5 في المائة في غرب آسيا. هكذا، تأثير التكامل الإقليمي العربي الأعمق على انبعاثات غازات الدفيئة محصور أكثر.

غير أن التكامل مع الاتحاد الأوروبي في إطار السيناريوين الفرعيين (3-أ و 3-ب) يخفض الانبعاثات السنوية لغازات الدفيئة الأربعة في المنطقة العربية. ويعكس هذا الانخفاض أساساً المعايير الأوروبية التي يجب أن يحترمها جميع المصدرين إلى الاتحاد الأوروبي، والتي تؤثر على اعتماد تقنيات إنتاج أنظف في البلدان العربية المعنية.

خلاصة القول، سيزيد التكامل الأفريقي بوضوح العمالة في الأنشطة غير الزراعية، إلا أن لتقليص التشوهات الزراعية العالمية تأثير أدق على العمالة القطاعية النسبية، إذ سيزيد فرص العمل في عدة قطاعات، لكنه سيحيد أيضاً الأنشطة الزراعية في بعض سيناريوات التكامل، وتحديدًا مع الاتحاد الأوروبي.

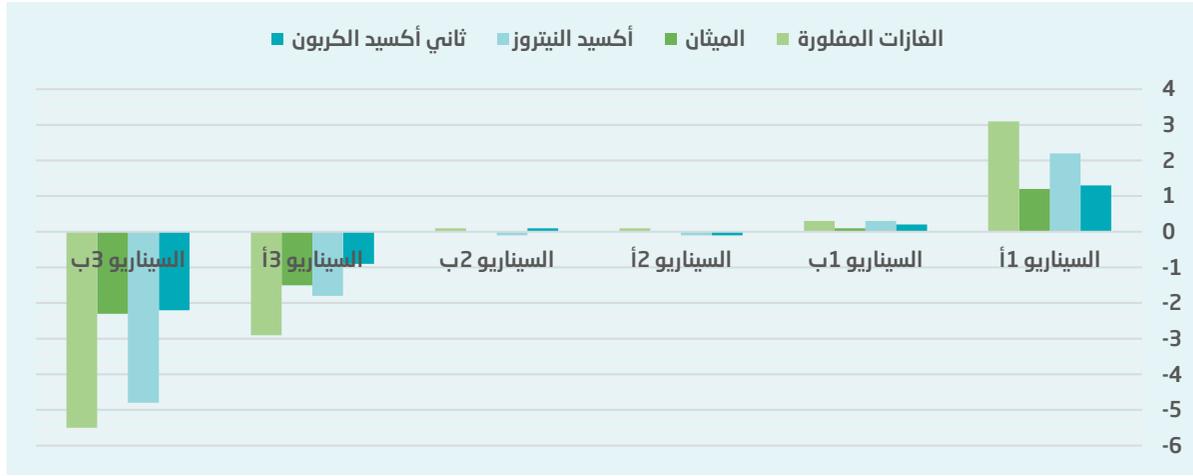
أخيراً. ليس توليد المزيد من فرص العمل في القطاع الزراعي مرادفاً لارتفاع الإنتاج الزراعي الإجمالي. ففي الواقع، قد تؤدي التغيرات في الأسعار النسبية للمنتجات الزراعية والغذائية بسبب الإصلاحات التجارية إلى زيادة الإنتاج في القطاعات الكثيفة العمالة، لكنها في الوقت نفسه قد تقلل فرص العمل في بعض قطاعات أخرى. وقد تكون التأثيرات الصافية إيجابية على العمالة، لكنها سلبية على الإنتاج القطاعي تبعاً لبنية الإنتاج الزراعي في كل بلد وتبعاً للظروف الأولية من حيث التشوهات السياساتية وكثافات العوامل.

(2) التأثير على انبعاثات غازات الدفيئة

تؤدي خطط التكامل المختلفة إلى طائفة من التغيرات في انبعاثات غازات الدفيئة، متأثرة بالتركيبة القطاعية للناتج المحلي الإجمالي والاستهلاك النهائي. ويرتبط المحددان كلاهما ارتباطاً مباشراً بانبعاثات غازات الدفيئة القطاعية التي تعتمد على بنية وحجم استهلاك الطاقة حسب الفئة. وفي النموذج الحالي، استخدمت ثلاث فئات من الطاقة: الكهرباء المولدة من الغاز الطبيعي، والكهرباء المولدة من الوقود، والمنتجات النفطية الأخرى.

على المستوى الإجمالي، انبعاثات غازات الدفيئة متدنية نسبياً في المنطقة العربية. غير أن هناك تفاوتات هامة بين البلدان. وبقدر ما قد يؤدي إدماج المنتجات الزراعية في الاتفاقات التجارية القائمة والجديدة إلى

الشكل 34. التأثير على انبعاثات غازات الدفيئة في المنطقة العربية (الانحراف بالمقارنة مع سيناريو خط الأساس في عام 2030)



المصدر: حسابات المؤلفين باستخدام نتائج النمذجة.

لمساعدة المنتجين على اعتماد تكنولوجيات جديدة واتباع أفضل الممارسات سعياً إلى تبني عمليات الإنتاج النظيف. ويحتمل أن تؤدي مسارات التكامل البديلة المقترحة في هذا التقرير إلى تحديات بيئية إذا ما أدت الإصلاحات التجارية والسياسات المصاحبة لها إلى زيادة الارتباط العربي بسلاسل القيمة العالمية. والواقع أن أهم مسرع للنمو الاقتصادي لن يتحقق فقط عبر فتح السوق العربية بل عبر تطوير سلاسل قيمة إقليمية وقدرات إنتاجية جديدة لتعزيز انخراط المنطقة العربية في سلاسل القيمة العالمية. وأخيراً، بينما يتناول البحث هنا أثر الإصلاحات التجارية على البلدان المختلفة، من المسلم به تماماً أن التحديات البيئية، لا سيما تحديات انبعاثات غازات الدفيئة، تتخطى الحدود بين البلدان وأن الحلول ستتطلب تعاوناً بين البلدان فيما يتعلق بتغير المناخ، ومع ذلك ما تزال هناك ضرورة لاتخاذ إجراءات وطنية من حيث المنافع الفرعية.

ومن المهم التأكيد على أن النموذج المستخدم في هذه الدراسة لا يتناول التحديات البيئية الهامة التي تواجه المنطقة العربية كتلوث الهواء المحلي وتلوث المياه وتدهور الأراضي وتغير المناخ. مع ذلك، تخفي التغيرات الطفيفة في انبعاثات غازات الدفيئة في المنطقة العربية بسبب مبادرات التكامل التجاري تفاوتات هامة بين البلدان في هذه الانبعاثات وفي الأضرار التي تلحقها بالصحة وبالإنتاجية الزراعية. وفي الحالات كافة، ينبغي على القادة العرب أن يولوا اهتماماً أكبر لإدارة البعد البيئي لسيناريوات التكامل التجاري لاجتناب إحداث أضرار اجتماعية. وينبغي تنفيذ إدارة أفضل للآثار البيئية والاجتماعية للإصلاحات التجارية بأداتين سياسيتين رئيسيتين. الأولى تتعلق بفرض ضريبة تستهدف خفض التلوث على انبعاثات محددة لتشجيع المنتجين على اعتماد أنشطة أقل استخداماً للطاقة. ويمكن تخصيص الإيرادات الجديدة التي ستولد من هذه الضريبة

هاء. آثار جائحة فيروس كوفيد-19 على اللوائح التنظيمية للزراعة والزراعة التجارية

بينت أزمة كوفيد-19 بوضوح حدود المفاوضات المتعددة الأطراف والحاجة الملحة إلى تغيير المسار لا بقصر التركيز على خفض الدعم بل بمواءمة مستويات الدعم وتعزيز مرونة التجارة الزراعية بغية توفير المزيد من المنتجات في الوقت المناسب لكل بلد في أنحاء العالم. والواقع أن المزارعين والمستهلكين على حدٍ سواء يجدون أن أضراراً شديدة لحقت بهم بسبب هذه الأزمة نتيجة تعطل سلاسل الإمدادات العالمية والوطنية بدرجات مختلفة. والآثار الصافية هي تدني قدرة المزارعين على إنتاج وبيع منتجاتهم وصعوبة حصول المستهلكين على المنتجات الضرورية في الوقت المناسب ولدى الحاجة لها.

ولمواجهة الأزمة، ما زالت جهود بلدان عدة تتركز على زيادة مخزونات المنتجات الزراعية والغذائية الاستراتيجية. وقد دفع تعطل سلاسل الإمدادات بقوة ارتفاع أسعار المستهلك دون تحقيق مكاسب كبيرة في أسعار المنتجين. ووفقاً لتقديرات الإسكوا الأولية، سيتأثر القطاع الزراعي في المنطقة العربية تأثراً شديداً بالأزمة العالمية من خلال ثلاث قنوات مختلفة على الأقل، تتمثل أولاً في صعوبة الحصول على المدخلات الزراعية اللازمة لعمليات الإنتاج، ما سيترجم إلى انخفاض في الإنتاج الزراعي وقدرته على إمداد الأسواق على أساس مستمر وكاف. وثانياً، سيكون لهذا الانخفاض في القدرة على إمداد الأسواق تأثير كبير على دخول جزء كبير من المزارعين وفي الوقت نفسه على المستهلكين. وثالثاً، تأثرت التجارة العالمية بالمنتجات الزراعية والغذائية، كغيرها من المنتجات، تأثراً شديداً بالأزمة، ما أدى إلى انخفاض كبير في القدرة التصديرية لعدد من المنتجات.

وفي هذا السياق، من الملح أن تبادر البلدان العربية، مثلها في ذلك مثل بقية بلدان العالم، إلى وضع سياسات جديدة لتشجيع إنتاجها الزراعي الوطني وتحسين قدراتها التخزينية وضمان دورها في تزويد السوق العالمية بالمنتجات اللازمة للحفاظ على التماسك الاجتماعي. ومن المهم أيضاً إعادة توجيه اللوائح التنظيمية للتجارة الدولية في المنتجات الزراعية للاستجابة للتحديات الجديدة التي تفرضها هذه الأزمة والاستعداد على نحو شبيه لأي أزمة مشابهة في المستقبل. ولذا يبرز عدد من التوصيات المحددة سنعرض لها أدناه.

واو. الاستنتاج

ينبغي وضع التكامل الاقتصادي العربي الأوثق في السياق الأوسع للتحديات البنيوية المتعددة التي تواجه المنطقة. وبعض هذه التحديات، كتغير المناخ والتطورات التكنولوجية المتقلبة والأخطار التي تهدد النمو وتوليد فرص العمل وغيرها شائعة في أنحاء العالم، إلا أن لتحديات أخرى أهمية خاصة للمنطقة العربية. وفي الواقع، وكما ورد في هذا الفصل، واجهت المنطقة حتى قبل أزمة جائحة فيروس كوفيد-19 مجموعة من الثغرات والتحديات التي تعوق تحقيق مزيد من التكامل فيها وتقوية الروابط مع المجتمع العالمي. وسيتعين على واضعي السياسات دراسة كيف يمكن للتكامل الاقتصادي الإقليمي والعالمي الأوثق أن يساهم في تحقيق أهداف سياساتية مشتركة، كمثل أهداف التنمية المستدامة. كما يتعين عليهم أن يكونوا على دراية بالكيفية التي يمكن أن تؤدي بها النواتج المختلفة لخطط التكامل الاقتصادي البديلة إلى مكاسب وخسائر لمختلف الجهات الفاعلة الاقتصادية، فضلاً عن إمكانية إجراء مقايضات بين الأولويات السياسية المتنافسة.

ورغم أن مبادرات تحرير التجارة قللت الحواجز وأطلقت الفرص في العديد من القطاعات، ما يزال القطاع الزراعي يتمتع بحماية عالية في البلدان العربية والبلدان المتقدمة على حدٍ سواء، بمجموعة متنوعة من التدابير التي تحمي المزارعين من منافسة الواردات، بما في ذلك التعريفات الجمركية وحصص أسعار التعريفات وغيرها من التدابير غير التعريفية. وبالإضافة إلى ذلك، ما يزال بعض البلدان العربية يقدم دعماً مباشراً للمزارعين على شكل مدخلات مدعومة ودعم للأسعار ومعونات للتصدير. وهذه السياسات الداعمة المطبقة تجعل الزراعة أكثر القطاعات تشوهاً في الاقتصاد العالمي. وتشير تقييمات تجريبية كثيرة للمقترحات المتعلقة بالصفقات التجارية في إطار جولة الدوحة أن الفوائد العالمية لتحرير التجارة الزراعية المتعددة الأطراف ستتجاوز التكاليف إلى حدٍ كبير.

وقد بُحث تأثير تحرير التجارة الزراعية في إطار ثلاثة من خطط التكامل، المباحثات الجارية بشأن الاتحاد الجمركي العربي، ومنطقة التجارة الحرة العميقة والكاملة مع الاتحاد الأوروبي، ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بما في ذلك الانضمام المحتمل إلى الاتحاد الجمركي للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (الكوميسا). وسيؤدّ التكامل مع الاتحاد الأوروبي الذي يشمل المنتجات الزراعية، والذي أُختبر في إطار بديلين حول مستقبل التشوهات الزراعية العالمية، آثاراً متباينة حسب البلد وطبيعة خطة تحرير التجارة. وتبين نتائج التقييمات التجريبية أن من المرجح أن يؤدي تقليص تشوهات التجارة الزراعية العالمية إلى زيادة الأسعار الزراعية العالمية، ما سيؤثر بدوره إيجاباً على ربحية المنتجات الأهم، وبشكل رئيسي الحليب واللحوم والحبوب والسكر. غير أن قطاعات أخرى قد تعاني تزايد

ومن التحديات الرئيسية التي تواجهها المنطقة تزايد الطلب على الأغذية في سياق وجود قيود على العرض. وقد وجد آخر التوقعات الزراعية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/منظمة الأغذية والزراعة (OECD/FAO, 2018) أن ما يقرب من 57 في المائة من الاستهلاك في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يلبى بالواردات. وعلاوة على ذلك، يتوقع أن تزداد التحديات بسبب استمرار الزيادة المتوقعة في الطلب المحلي على المنتجات الغذائية التي يدفعها تنامي عدد السكان وزيادة مداخيل الأسر المعيشية. ويتوقع التقرير نفسه أن يزداد الإنتاج الزراعي والسكاني بنسبة 16 في المائة على مدى العقد القادم، ما يشير إلى توفر فرص زراعية في المنطقة ولكن أيضاً مع ضغوط إضافية على موارد المياه والطاقة اللازمة لمواجهة هذه التوسعات.

ومن المتوقع أن تزداد حدة العديد من هذه التحديات في السنوات المقبلة بسبب تغيّر المناخ. ويتوقع تقرير منظمة الأغذية والزراعة لعام 2018، "حالة أسواق السلع الزراعية"، أن تشهد المنطقة العربية تراجعاً كبيراً في الإنتاج الزراعي والصادرات الزراعية في السنوات المقبلة. وفي الوقت نفسه، يتوقع أيضاً أن تتأثر الأسواق العالمية بتزايد دور موردين جدد للمنتجات الزراعية والغذائية لديهم القدرة على المنافسة بفعالية. وبالتوازي مع ذلك، سيؤثر سلباً خفض الدعم المباشر للمزارعين والمعونات المقدمة إلى الصادرات على القدرات الإنتاجية للاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة كجهتين فاعلتين تقليديتين رئيسيتين في الأسواق الزراعية العالمية. وهذا كله يجعل من قدرة القطاعات الزراعية في المنطقة العربية على التكيف مع التغيّرات العالمية عاملاً حاسماً في قدرتها على زيادة الإنتاج وتلبية توقعات الطلب.

واستناداً إلى هذه النتائج، يبرز عدد من التوصيات المحددة، منها:

- (أ) لم يعد تركيز المفاوضات الزراعية على خفض الدعم، بل أصبح على موازنة الدعم بين جميع البلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية لضمان تجارة عادلة في المنتجات الزراعية وحماية مصالح المنتجين في البلدان النامية؛
- (ب) تقليل الحواجز أمام التجارة في المنتجات الزراعية بتعليق الرسوم الجمركية والضرائب ذات التأثيرات المتشابهة لخفض الضغوط التضخمية على المستهلكين؛
- (ج) التقليل من الحواجز غير التعريفية على التجارة الزراعية لإلغاء إصدار شهادات مزدوجة على التجارة في المنتجات؛
- (د) صياغة استراتيجيات وطنية جديدة لتشجيع القطاع الزراعي من خلال التخصص المرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمزايا الطبيعية مثل توفر الموارد المائية وحجم سكان الريف، بدلاً من أن يكون على أساس القدرة التنافسية للأسعار؛
- (هـ) دعم المزارعين مباشرة من خلال آليات تعويض مالي مشابهة لتلك المعتمدة لقطاعي الخدمات والصناعة التحويلية.

وكما يتضح من هذا الفصل، التكامل الاقتصادي بين البلدان العربية مع اشتماله للمنتجات الزراعية اشتمالاً كاملاً أمر جدير بالمتابعة. وقد يساعد ذلك البلدان أيضاً على إعداد نفسها لمزيد من التكامل مع شركاء من خارج المنطقة، مثل أفريقيا والاتحاد الأوروبي. غير أن أحد الأبعاد الهامة لجعل تحرير التجارة الزراعية يفي بما يعد به من نمو اقتصادي وتوليد لفرص العمل وتحسين للرفاه هو قدرة البلدان المعنية على تصميم وتنفيذ سياسات مصاحبة وتكميلية وملائمة. وتبين تقييمات عدة أن حجم المكاسب المحققة من تحرير التجارة عموماً والتجارة في الزراعة خصوصاً سيزداد

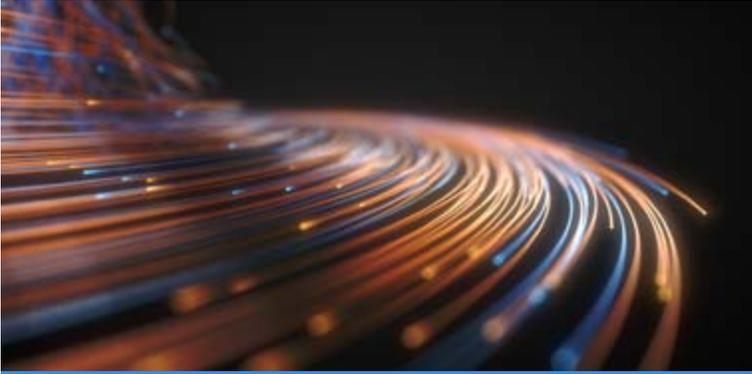
المنافسة من المنتجات الأوروبية، لا سيما الفواكه والخضروات والمنتجات المجهزة. وسيتأثر بعض البلدان العربية سلباً، على الأقل في الأجل القصير، بسبب التكلفة المالية الكبيرة لارتفاع الأسعار العالمية للمنتجات الزراعية والغذائية. وينطبق ذلك أساساً على البلدان المستوردة الصافية للأغذية. وتعتمد التأثيرات على المستهلكين على سياسات الدعم القائمة لأسعار الاستهلاك التي تعزلهم عن الأسعار العالمية إذا كانت الحكومة ستعوض هذه الزيادات من خلال برامج دعم الأغذية التي ما تزال تطبق في العديد من البلدان العربية. ولكن على المديين المتوسط والطويل، ستتكيّف الأسواق الزراعية العالمية مع التغيّرات في الأسعار النسبية من خلال زيادة تدريجية في العرض العالمي، ما من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض الأسعار العالمية.

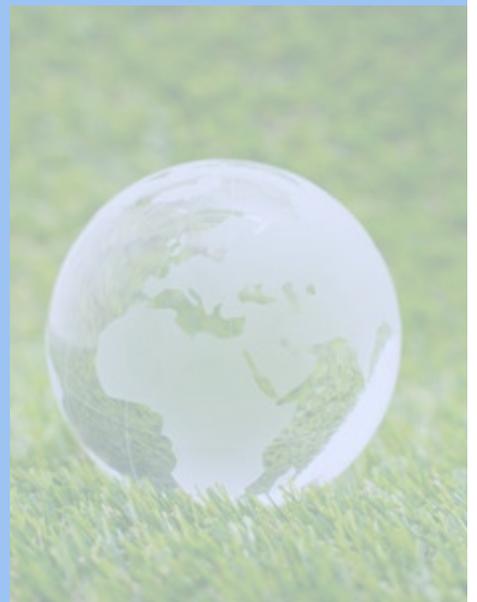
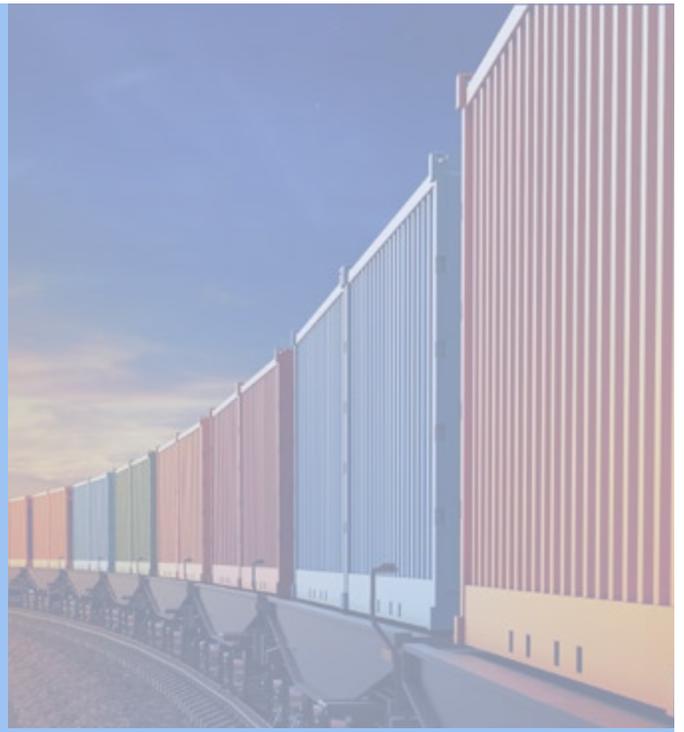
وفيما يتعلق بالتكامل بين البلدان العربية بإنشاء الاتحاد الجمركي العربي، تبين النتائج آثاراً كبيرة نسبياً تبعاً لبنية التعريفية الخارجية الموحدة المعتمدة للمنتجات الزراعية وأيضاً للمنتجات غير الزراعية. وكلما ارتفعت التفاوتات التعريفية بين البلدان الأعضاء في الاتحاد الجمركي العربي، كلما ارتفعت تأثيرات إعادة تخصيص الموارد. ومن ناحية أخرى، إبقاء التعريفية الخارجية الموحدة في حدود 30 أو 20 في المائة حسب السيناريوات المعتمدة هو الأنسب من حيث محدودية إعادة تخصيص الموارد والقدرات الإنتاجية التي ستتأثر أساساً بالربحية النسبية لكل قطاع وقدرته على المنافسة في الأسواق العربية والأجنبية على حدّ سواء. وبناءً على ذلك، وبغية توليد مكاسب كبيرة للبلدان الأعضاء، ينبغي أن يبني الاتحاد الجمركي العربي بطريقة تحقق القدر الأكبر من الانضباط في الحواجز التعريفية وغير التعريفية. والخيار السياساتي الأنسب هو تخفيض المستوى الأقصى للحماية تدريجياً من خلال موازنة التعريفات القيمة المساوية للتدابير غير الجمركية.

الإصلاحات التجارية البحتة لا يحقق دائماً مكاسب اقتصادية. ولذا فإن تيسير التجارة بتطوير لوجستيات فعالة شرط آخر للاستفادة من إمكانية الوصول إلى الأسواق. وتشمل هذه تدابير لخفض تكاليف المعاملات المتصلة بالتجارة الدولية، بما في ذلك تكاليف النقل والتأمين وعمليات التخليص الجمركي. وتشير دراسات عديدة أجرتها الإسكوا أن خفض تكاليف اللوجستيات الدولية سيعزز الصادرات عدة مرات أكثر من مجرد إزالة التعريفات الجمركية المفروضة على الصادرات في البلدان الشريكة. وعموماً، يشير ذلك إلى ضرورة أن ترافق التكامل الإقليمي سياسات اجتماعية-اقتصادية تكميلية استباقية.

زيادة كبيرة إذا ما نُفذت هذه السياسات (Dennis, 2006). ومن الأدوات الرئيسية التي أوصى بها بشدة خبراء اقتصاديون متخصصون ضمان سوق للعوامل إقليمي مرّن، فهو الوسيلة الأنسب لتيسير إعادة توزيع عوامل الإنتاج بين القطاعات الزراعية ضمن البلد العضو وإقليمياً على حدّ سواء. وستعزز إعادة التحصيل هذه الاستثمار في المنطقة وتعجل تنمية القدرات الإنتاجية في القطاعات الجديدة المربحة. كما أن فتح التجارة أمام الخدمات وتيسير حركة رأس المال والأشخاص هي من الفوائد الرئيسية التي تعود بها خطط التكامل الإقليمي (الإسكوا، 2018). غير أن اقتصار التكامل على

3. الاستنتاجات والتوصيات السياسية





3. الاستنتاجات والتوصيات السياسية

الصين والبلدان الآسيوية في الغالب تصدير البلدان العربية للموارد الطبيعية. ولا يأتي من آسيا سوى القليل من الاستثمار الأجنبي المباشر، بينما تستثمر البلدان العربية بتزايد في حصة أكبر من الموارد المالية المتاحة في آسيا، على حساب الشركاء العرب. ولن يكون أثر العلاقات الاقتصادية لكليهما على تحقيق البلدان العربية أهداف التنمية المستدامة هو نفسه.

يتطلب التكامل الاقتصادي بين الدول العربية رفع مستوى اتفاق منطقة التجارة الحرة للبلدان العربية، مثلاً، ليشمل التزامات هامة تتعلق بتحرير للخدمات يتجاوز الاتفاقات الأخيرة، ومواءمة التدابير غير التعريفية على الصعيد الإقليمي، كلما أمكن، والانتهاج من مفاوضات قواعد المنشأ وفي نهاية المطاف اعتماد تراكم المناشئ العربية وتعزيز مصداقية آلية تسوية المنازعات، بدءاً بتحسين الشفافية والفعالية. ومن شأن تحديث اتفاق منطقة التجارة الحرة للبلدان العربية، بما يتسق مع أحدث اتجاهات تصميم اتفاقات التجارة الإقليمية ومع الخبرات والدروس المستفادة من تنقيح الأحدث بين هذه الاتفاقات والتفاوض بشأنها بين البلدان النامية، أن يتيح للبلدان العربية تحسين بيئة الأعمال التجارية ويوفر للمستثمرين الانضباط اللازم لبناء سلاسل التوريد وشبكات الإنتاج ضمن المنطقة وبالتعاون مع الشركاء غير العرب. وسيكون ذلك حيوياً في جذب تدفقات الاستثمار المتضائلة بسبب كوفيد-19، فضلاً عن الاستثمارات الطارئة المفاجئة التي يمكن أن يتمخض عنها حدوث انتعاش في الاقتصاد العالمي ما بعد الوباء.

يدعو المشهد العالمي البائس في عام 2020 إلى إعادة التزام بتعددية الأطراف على نحو لم يشهده العالم منذ خروجه من الحرب في عام 1945. فالشعوب تشعر بخيبة أمل والمداخيل راكدة والحدود تُغلق ووباء يجبر العالم على الحجر الصحي، ما يهز اقتصادنا العالمي في الصميم. ولا يوجد حل واحد يمكن بلد ما أن يتخذه من طرف واحد لحل هذه المشاكل. ولا توجد منطقة واحدة يمكن أن تنمو وتتطور دون نمو وتنمية في أنحاء العالم. والمنطقة العربية، رغم أن التكامل الاقتصادي فيها كامن، مترابطة بلا انفصام. وكما الحال دائماً، التعاون والدعم المتبادلان هما مفتاح التصدي للتحديات الكثيرة التي نواجهها، والتوصيات بشأن ضرورة تحقيق تكامل أوثق التي طالما قُدمت لسنوات عدة أصبحت الآن أهم بكثير نظراً للتهديدات التي تواجهها منطقتنا ويواجهها عالمنا. وتدعو نتائج هذا التقرير إلى تحديث خطة التكامل العربي، ولكن أيضاً إلى تعريف جديد للتكامل يقوم على تطوير سلاسل القيمة القطاعية والإقليمية، وبحيث يمثل رفاه السكان الهدف النهائي.

ألف. التحرك نحو تكامل اقتصادي أعمق وأكمل بين الدول العربية

ينبغي على البلدان العربية أن تواصل بحث طبيعة تعاونها الاقتصادي مع الشركاء الرئيسيين وتأثير ذلك على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويتضمن التكامل مع الاتحاد الأوروبي ومع البلدان والمناطق العربية الأخرى التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر اللذين يمكن أن يعززا التنمية من خلال نقل المعرفة والتكنولوجيات. وبصفة عامة، يتطلب التكامل مع

مناطق أخرى، كالبلدان العربية. ويسلط تأثير الاستثمار ونقص العمالة في الزراعة الواسعة النطاق الضوء على أهمية صغار المزارعين، الذين سيؤدي نشاطهم، كما الحال دائماً، إلى مزيد من الضخ المباشر للنقد إلى ذوي الدخل المنخفض والأسر المعيشية المحتاجة، فضلاً عن تقليل البصمة الكربونية. ومن الضروري هنا اتخاذ تدابير محددة للتصدي لتزايد انبعاثات غازات الدفيئة والتلوث بسبب زيادة النشاط الاقتصادي الناجم عن بعض استراتيجيات التحرير هذه. وبشكل عام، ينبغي على الجهات الفاعلة في أنحاء المنطقة العربية وخارجها العمل معاً لتحسين السياسة الزراعية والقواعد التجارية في ضوء جائحة فيروس كوفيد-19.

و"الخبر السار" نسبياً فيما يتعلق بالزراعة في المنطقة العربية هو توقع ألا يمثل تجهيز الأغذية والصادرات الزراعية سوى 5 في المائة و3 في المائة فقط على التوالي من الانخفاض في الصادرات بسبب جائحة فيروس كوفيد-19، مقارنة بالانخفاضات الهائلة في القطاعات الأخرى. وفي الوقت نفسه، ستمثل الواردات في هذين القطاعين 8 و6 في المائة على التوالي من الانخفاض، ما يشكل ضغطاً على وضع الأمن الغذائي الهش ويتطلب دوراً أكبر للمزارعين الوطنيين والإقليميين ومجهزي المنتجات الزراعية لسد هذه الفجوة.

وتبين نتائج التقييم الكمي للتكامل التجاري في البلدان العربية وبينها أن إدراج المنتجات الزراعية إدراجاً كاملاً قد يمثل مصدراً هاماً للنمو والعمالة والرفاه. وعلى الرغم من المكاسب الاقتصادية المتواضعة، قد يساعد إدماج الزراعة في الاتفاقات التجارية الإقليمية البلدان العربية على الاستعداد لمزيد من التكامل العالمي من خلال الانخراط في سلاسل القيمة العالمية في قطاعات تجهيز الأغذية الزراعية. والتكامل الاقتصادي مع أفريقيا والاتحاد الأوروبي هو من بين الاتجاهات الجديدة لتعزيز تنمية

ووفقاً للإسكوا، يؤدي تحديث منطقة التجارة الحرة للبلدان العربية، فضلاً عن تنفيذ الاتحاد الجمركي العربي، إلى تهيئة فضاء عربي من الرخاء المشترك. ولكن، في الوقت الحاضر، يؤثر فيروس كورونا والنزاعات الجارية والعقوبات الاقتصادية على جهود وإنجازات التكامل الاقتصادي العربي، ومن هنا أهمية تحقيق أهداف التنمية المستدامة باستخدام التجارة وسيلة للتنفيذ. ويشجع الوضع الراهن التكامل الاقتصادي للبلدان العربية مع شركاء من غيرها، وقد بدأ التكامل الاقتصادي بين البلدان العربية يضعف بدلاً من أن يكون بمثابة القاعدة الخلفية في بيئة عالمية تتغير بسرعة وتتجه نحو "بطء العولمة" مع تباطؤ في نمو التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقات رأس المال. وما يزال التكامل الاقتصادي بين البلدان، رغم العقبات والتأخيرات، خطوة أساسية لتسخير إمكانات البلدان العربية لجذب جزء من الطلب الدولي وإدراج نفسها في سلاسل القيمة العالمية. ومن شأن وضع التكامل البيئي العربي في صميم نهج شمولي للتكامل الاقتصادي في المنطقة العربية أن يوتي ثماراً تنموية كبرى، خاصة عندما يتعلق الأمر بالأسواق الزراعية.

باء. إطلاق العنان لإمكانات التكامل الزراعي العربي

في الواقع، لجائحة فيروس كوفيد-19 تداعيات عديدة على سلاسل القيمة الزراعية، ما يزيد ضرورة التكامل الإقليمي العربي. ففي الوقت الراهن وفي المستقبل، قد يعتبر بعض المنتجات الزراعية من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي "استراتيجياً" لدرجة يتعذر معها تصديره، بينما قد تواجه الصين المزيد من عمليات وقف الإنتاج والتصدير في مواجهة الأوبئة وأزمات أخرى، ما يجعل قدرة المنطقة على الاندماج والتجارة وبناء سلاسل قيمة زراعية إقليمية ساطعة الواضح. وقد تؤدي المخاوف المتزايدة من تركيز الكثير من الإنتاج في الصين إلى نقل الإنتاج أو إعادة ترتيبه لينتقل إلى

ما عدا السيناريو 1-ب، وفي المغرب كانت هناك زيادات نسبية كبيرة في السيناريوين 2-أ و2-ب، ويكشف ذلك عن الفوائد المحتملة لاستراتيجيات التحرير المختلفة فيما يتعلق بأوجه اللامساواة بين الجنسين في إمكانية الاستحواذ الاقتصادي كما عن الطرق المحددة التي ستتفاعل بها هذه الاستراتيجيات مع أوجه اللامساواة تلك، ما يستدعي استجابات وتدخلات محددة للغاية.

وتبين عدة تقييمات أن حجم المكاسب المحققة من تحرير التجارة عموماً وتحرير التجارة الزراعية خصوصاً سيزداد إلى حدٍ كبير إذا ما نُفذت هذه السياسات على النحو المناسب وفي الوقت المناسب. وفي الوقت نفسه، ينبغي على البلدان العربية أن توظف استراتيجيات خارجية للتعامل مع هذه التدابير غير التعريفية التي تؤدي إلى نتائج عكسية، بما في ذلك من خلال الدفع باتجاه الالتزام العالمي بقواعد التجارة وإنفاذ الاتفاقات المتعلقة بحركة المنتجات الزراعية عبر الحدود.

وتيسير التجارة نوع آخر من السياسات التكميلية التي تعزز إلى حدٍ كبير الأثر الاقتصادي والمكاسب التي تترتب على تحرير التجارة. ويتضمن ذلك تدابير لخفض تكاليف المعاملات المتصلة بالتجارة الدولية، بما في ذلك تكاليف النقل والتأمين وعمليات التخليص الجمركي. وأخيراً، ينبغي أن ينفذ تدريجياً إدماج المنتجات الزراعية في اتفاقات التجارة التفضيلية وأن يُدعم ذلك بسياسات إضافية مصاحبة كمثل سياسات المنافسة الفعالة وتحسين قواعد سوق اليد العاملة وتطوير القطاع المالي والسياسات الضريبية الملائمة، من بين أمور أخرى. ويعتمد مستقبل القطاع الزراعي في المنطقة اعتماداً كبيراً على قدرة البلدان العربية على تطوير أسواق أفضل لمنتجاتها، وكذلك على قدرتها على الاستفادة من إمكانات الأسواق.

القطاع الزراعي في المنطقة العربية، ولكن في ظل ظروف محددة من حيث التغيرات في التشويه العالمي. ومن شأن الزيادة الأخيرة في الدعم العام للمزارعين والقطاعات الزراعية في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة أن تؤدي إلى تعطيل عملية التكامل الزراعي العالمي إلى حدٍ كبير، لكنها قد تعزز خطط تكامل إقليمي بديلة كمصدر للتجارة وتوليد مكاسب اقتصادية.

جيم. دعم المنتجين الزراعيين العرب وتمكين التجارة الإقليمية

يبقى مدى تعقيد التدابير غير التعريفية المفروضة على الصادرات العربية إلى الاتحاد الأوروبي من العوائق الهامة لوصول المنتجات الزراعية العربية إلى أسواق الاتحاد الأوروبي بوجه خاص، وقد يُعمم ذلك على أسواق أخرى في البلدان المتقدمة والنامية على السواء، بل يتوقع أن تُعزز التدابير غير التعريفية المتعلقة بالتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية كوسيلة للتقليل من مخاطر التلوث الصحي، ما ستعكس آثاره المباشرة في ارتفاع تكاليف التجارة وانخفاض تدفقات الصادرات. وفي هذا السياق الجديد، ينبغي على البلدان العربية أن تضع استراتيجياتها الخاصة بها لتحديث عملياتها الإنتاجية، ولكن أيضاً لتعبئة الموارد المالية المطلوبة لمراقبة المزارعين في البلدان العربية في عملية رفع المستوى هذه. وبالإضافة إلى ذلك، أحد الأبعاد الهامة لوفاء تحرير التجارة الزراعية بما يعد به فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي والمساواة بين الجنسين وخفض الفقر هو قدرة البلدان المعنية على تصميم وتنفيذ سياسات مصاحبة وتكميلية مناسبة. والواقع أن التمارين الكمية التي أجريت لأغراض هذا التقرير كشفت عن فوائد تعود على المرأة من أشكال معينة من تحرير الزراعة، إذ ازدادت في تونس الأجور الحقيقية للمرأة مقارنة بأجور الرجل في كل سيناريو

النقد الدولي لتتبع السياسات التي تتخذها الحكومات لمواجهة جائحة كوفيد-19، يبدو أن القطاع الزراعي غاب إلى حدٍ كبير عن حُزم التحفيز هذه. ولم تشمل تدابير التعويض المالي بعد المزارعين بصفة عامة والعاملات اللاتي يمثلن حصة هامة من اليد العاملة في هذا القطاع. وحتى قبل انتشار الوباء، يحصل العاملون في القطاع الزراعي على أدنى مستوى من المرتبات والاستحقاقات، وعادة ما يصنفون في أوفر الشرائح العشرية لمداخيل الأسر المعيشية في المسوح الوطنية، ويزداد هذا الحال سوءاً على سوء مع انتشار الوباء، إذ يواجه المزارعون تحديات ندرت العمال وضعف الطلب على منتجاتهم. وهم دائماً أهش السكان الذين يتوقع أن تصاغ وتنفذ إجراءات سريعة لهم. وفي غياب برامج الدعم العامة هذه، سيكون هدف تحقيق الأمن الغذائي أصعب مع استمرار هجرة المزارعين من الأرياف إلى المدن. ولذا يمكن أن تقدّم حُزم دعم العمال الزراعيين غرضاً مزدوجاً يتمثل في تخفيف المعاناة التي تعاني منها قطاعات كبيرة من سكان المنطقة، بينما تمكّن أيضاً النجاح في المستقبل لهذا القطاع الحيوي للعمالة والصادرات وسُبل العيش.

ومن خلال تسخير هذه الخطوات نحو تحقيق تكامل أعمق، يمكن للمنطقة العربية أن تتهيأ للاستفادة من الانتعاش في مرحلة ما بعد جائحة كوفيد-19، مستفيدةً من الفرص الجديدة للزراعة وغيرها من الصناعات في سلاسل الإنتاج العالمية التي سيعاد تشكيلها. والإمكانات واضحة، إذا كنا مستعدين للعمل على الوصول إلى الهدف المبتغى. ويُعتقد أن تنفيذ استجابات سياساتية سريعة وقصيرة الأجل لإنقاذ المزارعين وتيسير التعافي بالاقتتران مع استراتيجية طويلة الأجل لوضع سياسة زراعية عربية مشتركة يشكّلان ركيزتين رئيسيتين لتحقيق قدر أكبر من التكامل الإقليمي والأمن الغذائي.

وينبغي أن توجه زيادة مداخيل المزارعين أي استراتيجية تنمية في هذا القطاع؛ فلا يوجد مستقبل للزراعة دون وجود مستقبل للمزارعين. وقد صادق واضعو السياسات في معظم البلدان الغنية على هذا الهدف إلى حدٍ كبير، لكن ذلك لم يحصل بعد في معظم البلدان العربية. وتؤكد التدابير المالية التي تُقدّم مؤخراً عبر العالم استجابةً للأثار الاقتصادية لجائحة فيروس كوفيد-19 أن المنطقة ما تزال تفتقر إلى استراتيجية واضحة للتنمية الزراعية. فالسياسات الوطنية الحالية تركز بالأحرى على الأمن الغذائي من حيث توفر الأغذية ويسر تكلفتها، بينما لم يُدرج بعد جيداً في هذه السياسات رخاء المزارعين ورفاههم.

دال. الانتقال من الاستجابة القصيرة الأجل لجائحة فيروس كوفيد-19 إلى تمكين القطاع الزراعي على المدى الطويل

بدأت بلدان المنطقة بالفعل في الاستجابة للأزمة، عدا عن إغلاق المؤسسات والحدود، فقد أعلنت الإمارات العربية المتحدة تحفيزاً بقيمة 27 مليار دولار لتعزيز الاقتصاد ووقف انتشار الفيروس، وتعهّدت قطر بتقديم 23 مليار دولار، والمملكة العربية السعودية 13 مليار دولار، ومصر 6 مليارات دولار (ESCWA 2020). وينبغي أن تركز سياسة المالية العامة الحكومية على عدد من الطرق لتخفيف بعض المعاناة التي يشعر بها الاقتصاد في جميع قطاعاته، بما في ذلك الإعفاءات الضريبية للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ومعونات دعم الأجور، وتأجيل الديون، وتعزيز الإنفاق الاجتماعي، والمشتريات الحكومية المباشرة والتوظيف الحكومي المباشر. وبطبيعة الحال، سيكون الحيز المتاح لمتابعة أي من هذه المجالات مقيداً بسبب انخفاض التمويل الحكومي. ومع ذلك، ووفقاً للأداة التي أطلقها صندوق

المرفقات

المرفق 1. نظام الإسكوا للمؤشرات ولوحات التتبع المركبة لرصد وتقييم التكامل الاقتصادي العربي: ملاحظة منهجية

باعتبارها متغيراً بديلاً لحركة اليد العاملة عبر الحدود. ويُعبّر عن جميع المؤشرات الأساسية كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، في محاولة لإزالة أثر مستويات التنمية وحجم البلد على النتائج. وبعد المعاييرة على هذا النحو، تُحتسب متوسطات درجات البلدان عبر المؤشرات. والمراتب جميعها متوفرة للفترة 1999-2018.

ويستند مؤشر التكامل الاقتصادي المركب إلى الصادرات والواردات والاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقات التحويلات الداخلة والخارجة. ويعتبر التكامل الاقتصادي وسيلة لتحقيق غاية. وفي نظام المؤشرات، تقاس الروابط بين النشاط الاقتصادي والتكامل لكل بلدين اثنين من خلال مؤشرات الاعتمادية المركبة التي تستخدم بدورها تدفقات التصدير والاستثمار الأجنبي المباشر والتحويلات المالية للعمال. وتسمى مؤشرات الاعتمادية المركبة في الإصدار الأول من تقرير تقييم التكامل الاقتصادي العربي مؤشرات كثافة التدفق المركبة. وتجرى الحسابات على الصعيدين الإقليمي والثنائي. وتسمح مؤشرات الاعتمادية المركبة بإجراء تقييم أفضل لمدى استفادة البلدان العربية من التكامل الاقتصادي من

ظور نظام مؤشرات التكامل الاقتصادي العربي أول ما طُوّر في عام 2013 وأدخل في الإصدار الأول من تقرير "تقييم التكامل الاقتصادي العربي" الذي نشر في عام 2015 (الإسكوا، 2015). والقراء المهتمون بالحصول على معلومات مفصلة حول النهج والمنهجية مدعوون إلى الرجوع إلى هذا التكرار الأول. فيما يلي وصف موجز للميزات الرئيسية للنظام.

إن نظام مؤشرات التكامل الاقتصادي العربي هو نظام للرصد والتقييم يستخدم مؤشرات مركبة لتوفير معلومات توليفية عن أوجه التقدم في التكامل الاقتصادي للبلدان العربية على المستويات العالمي والإقليمي والثنائي المتشابكة تشابكاً عميقاً. ومن شأن التركيز على مستوى من التكامل واحد فقط أن يحول دون وضع استراتيجية تكامل متماسكة، ولذا من ثم فإن النظام الذي وضعته الإسكوا يشمل المستويات جميعاً.

اختيار المؤشرات ولوحات تتبّع النتائج واحتساب المؤشر المركب

تُحسب مؤشرات الإسكوا المركبة على أساس التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر وتحويلات العمال،

الأجل غير مؤكد، في حين يعتمد العديد من البلدان العربية اعتماداً شديداً على هذه التدفقات لضمان استدامة المدفوعات وقابلية تحويل العملة؛ (2) أن تكون التحويلات المالية في البلدان العربية غير مستقرة. قد تيسر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الحصول على الابتكارات والتقدم التكنولوجي، كما أنها تشكل مدخلاً إلى شبكات الإنتاج والتجارة الدولية، ولكن يجب أن تؤخذ في الحسبان آثار المزاخمة والآثار السلبية على الأجور ومخاطر خلق اقتصاد مزدوج، وغير ذلك من الآثار السلبية المحتملة؛ و(3) ستكون لكل من الواردات والصادرات - رغم أن لكل منها الوزن نفسه في المؤشر- آثار مختلفة في البلدان على القيمة المضافة والاستراتيجيات الصناعية واستراتيجيات خلق فرص العمل.

وتستكمل مؤشرات التكامل الاقتصادي العربي المركبة بثلاث لوحات تتبّع تعرض معلومات عن العوامل التمكينية لعملية التكامل الاقتصادي، والسياسات المنفذة، والنواتج التي يتوصل إليها. وتتيح هذه اللوحات والمؤشرات المركبة إجراء تحليل مفصل وشامل، وتشخيص وتحديد دقيقين للتوصيات السياساتية المناسبة.

التغطية القطرية والمجموعات والمعايير المرجعية

يغطي نظام مؤشرات التكامل الاقتصادي العربي 127 بلداً و10 مناطق. وكما في الإصدارات السابقة من "تقييم التكامل الاقتصادي العربي"، أدرجت ثلاث مجموعات اقتصادية هي: مجلس التعاون الخليجي، واتفاقية أغادير، واتحاد المغرب العربي (انظر إطار المرفق 1). أما البلدان العربية المتبقية، التي لا ترتبط بعضها ببعض بموجب اتفاق تجاري دون إقليمي محدد، فقد صنفت في فئتين: أقل البلدان نمواً (جزر القمر وجيبوتي والسودان والصومال واليمن)، والاقتصادات المنوعة (الأردن والجمهورية العربية السورية والعراق ودولة فلسطين ولبنان ومصر).

خلال قدرتها على استيعاب جزء من الطلب الدولي، أي تصدير السلع وجذب الاستثمارات وتصدير القوى العاملة، أي مدى "اعتماديتها" على شركائها في تعزيز النشاط الاقتصادي فيها.

في نسخة عام 2019 من التقرير، في محاولة لفصل الأثر المحدد لأهمية قطاع النفط على أداء التكامل الاقتصادي في البلدان العربية، أدرجت مؤشرات الاعتمادية المركبة العالمية والإقليمية والعربية محتسبة باستخدام التجارة غير النفطية. وهذا يتسق مع هدف نظام الإسكوا للتقييم والرصد، ألا وهو اجتناب الهيمنة القوية للظواهر المتصلة بالنفط على النتائج، رغم الهيمنة الفعلية لهذه الظاهرة على النمو الاقتصادي في عدة بلدان عربية، وذلك لالتقاط تأثير القوى الدافعة للتكامل الأخرى التي تهتم المنطقة ككل والهامة لديناميات التكامل الاقتصادي مع الأقاليم كما فيما بين البلدان العربية أيضاً.

وتستخدم الإسكوا مجموعة ضيقة من المؤشرات لاحتساب مؤشرات التكامل الاقتصادي المركبة. فمن شأن تجميع مجموعة واسعة من المؤشرات في مؤشر مركب واحد أن يعقد تحديد القوى الدافعة لديناميات التكامل الاقتصادي وأنماطها وأفضل الممارسات، ما يقلل من فعالية نظام المؤشرات كأداة لتوفير عملية وضع السياسات والتحليلات القائمة على الأدلة. من ثم، لا يستخدم نظام المؤشرات سوى التدفقات التي تعتبر أهم مؤشرات التكامل الاقتصادي في المنطقة العربية والتي تستهدفها البلدان العربية في المقام الأول في جهودها الرامية إلى تعزيز الروابط مع الشركاء باستخدام الاتفاقات التجارية. كما أنها أيضاً وبفارق واسع أهم قنوات التكامل الاقتصادي على الصعيد العالمي.

كما أن اختيار المؤشرات يلتقط كيف أن الانفتاح والاعتماد على الخارج ينطويان على مخاطر، مثل: (1) لا يزال تأثير التحويلات على نتائج التنمية الطويلة

خلال اتفاق للتجارة الحرة، معياراً مرجعياً متوسط الأجل، وبولندا، التي تتكامل تماماً مع الاتحاد الأوروبي، معياراً مرجعياً طويل الأجل. وقد شهد هذان البلدان تحولاً هيكلياً هائلاً، وهما يحسنان قدرتهما على الاستفادة من الفوائد التي تُضخها في النظام الاقتصادي المحلي التدفقات المالية المتأتية عن التكامل الاقتصادي العالمي والإقليمي، ما يوفر رؤى مفيدة للتحديات والسبل المحتملة للمضي قدماً في البلدان العربية. وقد أضيفت معايير مرجعية إقليمية: الاتحاد الأوروبي (28 عضواً، الاتحاد الأوروبي (28)، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا مع الصين واليابان وكوريا الجنوبية (الآسيان + 3) واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا).

وينطبق هذا التصنيف في جميع أجزاء التقرير لدى إجراء تحليلات لأداء المجموعات الإقليمية، بما في ذلك لدى دراسة الأداء على المستوى القطري، سواء في الفصل الأول أو في الفصل الثاني الذي يستخدم نماذج التوازن العام القابل للحوسبة لتقييم نتائج مخططات التكامل المختلفة. ومن الناحية العملية، تعتبر موريتانيا عضواً في اتحاد المغرب العربي عندما تُبحث القضايا الإقليمية، وبلداً من أقل البلدان نمواً يرتبط من خلال اتفاقات تجارية بعدد من الشركاء في هذه المجموعة من البلدان عندما ينصب التركيز على أدائها كمجموعة.

وعندما يتعلق الأمر بالمقارنات، تعتبر فييت نام، التي تتكامل مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا (الآسيان) من

إطار المرفق 1.1 المجموعات الاقتصادية المستخدمة في نظام الإسكوا للرصد والتقييم للمؤشرات المركبة ولوحات التتبع

يُعرّف التجمع الاقتصادي بأنه تنظيم يشجع ويعزز العلاقات الاقتصادية بين البلدان الأعضاء فيه. وقد أُدرج في نظام الإسكوا رصد وتقييم التكامل الاقتصادي العربي: مجلس التعاون الخليجي، واتفاق أغادير، واتحاد المغرب العربي.

مجلس التعاون الخليجي مؤسسة سياسية واقتصادية. وقد أُطلق في عام 1981 من خلال ميثاق جمع الإمارات العربية المتحدة والبحرين وعمان وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية. وفي عام 2008، أطلقت سوق مشتركة بهدف إنشاء سوق موحدة متكاملة تماماً من شأنها أن تيسر حركة السلع والخدمات. وتأخر المشروع بسبب الأزمة المالية في عام 2009. وأصبح الاتحاد الجمركي نافذاً اعتباراً من عام 2015. وفي العام نفسه، غزز التكامل بالمساواة الكاملة بين مواطني بلدان المجلس في العمل في القطاعين الحكومي والخاص والتأمين الاجتماعي وتغطية التقاعد والملكية العقارية وحركة رأس المال والحصول على التعليم والخدمات الصحية وغيرها من الخدمات الاجتماعية في جميع الدول الأعضاء.

اتفاقية أغادير هي اتفاقية تجارة حرة بين الأردن وتونس ومصر والمغرب وتونس، دخلت حيز النفاذ في عام 2007. والاتفاقية مفتوحة لعضوية المزيد من البلدان العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية وفي منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وهي مرتبطة بالاتحاد الأوروبي عبر اتفاق شراكة، هدفه تيسير التكامل بين أعضاء الاتفاقية والاتحاد الأوروبي في إطار عملية أوسع نطاقاً هي عملية علاقة الاتحاد الأوروبي بالبحر الأبيض المتوسط.

اتحاد المغرب العربي هو اتفاق تجاري أطلقته تونس والجزائر وليبيا والمغرب وموريتانيا بتوقيع معاهدة في عام 1989. وليس الهدف هو المشاركة كمنطقة في الحوار الدولي فحسب، بل أيضاً تعزيز استقلال أعضاء الاتحاد وحماية أصولهم إذ أن لدى المنطقة احتياجات كبيرة من الفوسفات والنفط والغاز، كما أنها مركز عبور إلى أوروبا.

ولدى تصنيف البلدان لتحليل الأداء على المستوى الإقليمي، فإن العضوية في تجمع اقتصادي تأتي في المقام الأول. فمثلاً، تعتبر موريتانيا عضواً في اتحاد المغرب العربي ولا تظهر في مجموعة البلدان العربية الأقل نمواً. مع ذلك، لدى التركيز على البلدان فرادى، ينطبق التصنيف المعتاد، وينظر إلى موريتانيا على أنها بلد من أقل البلدان نمواً يواجه تحديات محددة. وقد احترمت هذه القاعدة في جميع أجزاء التقرير.

تفسير النتائج

الزمن باستخدام الدرجات والمراتب المنشورة في تقرير واحد، وليس في طبقات متعددة. ففي الواقع، منذ الطبعة الأخيرة من تقرير "تقييم التكامل الاقتصادي العربي، حُدثت البيانات واستعيض عن التقديرات ببيانات فعلية عندما أصبحت هذه متاحة وُعُدل عدد البلدان المشمولة ليعكس توفر البيانات. كل هذه التغييرات تؤثر على الترتيب العالمي. وقد تنشأ أيضاً اختلافات بين إصدار واحد من التقرير وآخر عن معايرة المعلومات الإحصائية، وهي خطوة ضرورية لحساب المؤشرات المركبة والمراتب. وفيما يتعلق بلوحات التتبع، فإن معظم العوامل الأساسية التي زُصدت، سواء في السياسة العامة أو الزراعة أو التجارة أو الصناعة، لا تتغير تغيراً كبيراً خلال الإطار الزمني المحدد بما يتراوح من سنتين إلى ثلاث سنوات. ومن ثم، لن تستخدم في تفسير النتائج سوى العوامل ذات الشأن الأهم والعوامل التي تمثل بعض تغييرات هامة.

حُدثت مراتب البلدان باستخدام مؤشرات التكامل الاقتصادي المركبة للاعتمادية العالمية والإقليمية والثنائية. ومن المهم، لدى تفسير النتائج، أن نضع في اعتبارنا أن القيم العالية والمنخفضة في المراتب ليست سوى قياس لمدى جودة البلد المعني بالنسبة لأفضل البلدان أداءً وأسوأها أداءً. ولا تقيم المراتب ما إذا كان مستوى التكامل الاقتصادي للبلد مع الشركاء هو المستوى الأمثل. وقد يكون أداء البلدان متشابهاً تماماً وقد يقابل فارق مرتبة الواحدة جزءاً من نقطة من الانفتاح كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم، يعتبر التغيير، صعوداً أو نزولاً في الترتيب، كبيراً عندما يكون عدد النقاط المكتسبة أو المفقودة أعلى من متوسط عدد الرتب التي اكتسبتها أو فقدتها البلدان والمناطق في العينة.

وأخيراً، من المهم تذكر أنه ينبغي إجراء مقارنات بين أداء البلدان في مجال التكامل الاقتصادي على مر

المرفق 2

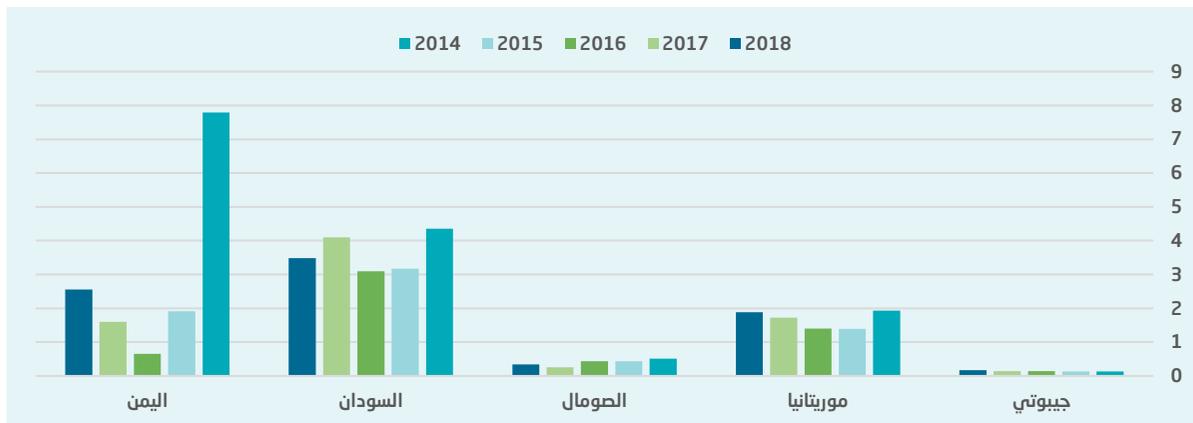
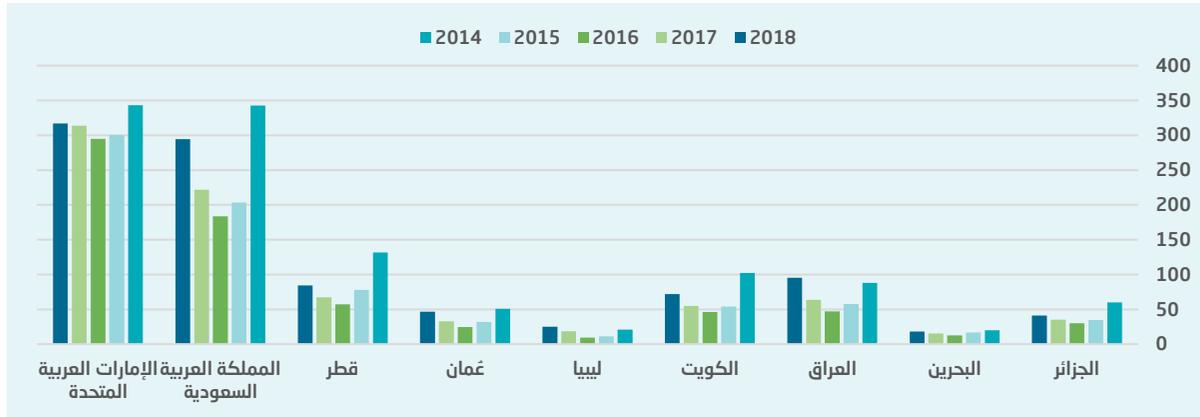
جدول المرفق 1.2 مؤشر العولمة، 2015-2018

2018	2017	2016	
سناغورة	سناغورة	لوكسمبورغ	1.0
الإمارات العربية المتحدة	لوكسمبورغ	الإمارات العربية المتحدة	2.0
لوكسمبورغ	الإمارات العربية المتحدة	سناغورة	3.0
فيت نام	فيت نام	عُمان	4.0
ليسوتو	عُمان	فيت نام	5.0
بلجيكا	بلجيكا	بلجيكا	6.0
سلوفاكيا	سلوفاكيا	الكويت	7.0
عُمان	تشيخيا	سلوفاكيا	8.0
هنغاريا	هنغاريا	مولدوفا	9.0
تشيخيا	ليسوتو	ليسوتو	10.0
سلوفينيا	مولدوفا	تشيخيا	11.0
هولندا	الكويت	هنغاريا	12.0
مولدوفا	هولندا	هولندا	13.0
كمبوديا	سلوفينيا	لبنان	14.0
هندوراس	لبنان	ليبيا	15.0
ماليزيا	ماليزيا	دول مجلس التعاون الخليجي	16.0
الكويت	هندوراس	ماليزيا	17.0
لبنان	ليثوانيا	سلوفينيا	18.0
ليثوانيا	دول مجلس التعاون الخليجي	نيبال	19.0
دومينيكا	كمبوديا	هندوراس	20.0
نيبال	ليبيا	كمبوديا	21.0
السلفادور	السلفادور	ليثوانيا	22.0
دول مجلس التعاون الخليجي	نيبال	إستونيا	23.0
مقدونيا	إستونيا	السلفادور	24.0
البوسنة والهرسك	البوسنة والهرسك	الكونغو	25.0
البحرين	مقدونيا	سويسرا	26.0
إستونيا	البحرين	البوسنة والهرسك	27.0

2018	2017	2016	
صربيا	صربيا	البحرين	28.0
أرمينيا	بلغاريا	نيكاراجوا	29.0
بيلاروسيا	لاتفيا	قطر	30.0
أوكرانيا	بيلاروسيا	صربيا	31.0
جورجيا	الكونغو	مقدونيا	32.0
نيكاراجوا	نيكاراجوا	لاتفيا	33.0
منغوليا	أرمينيا	توغو	34.0
الكونغو	أوكرانيا	أوكرانيا	35.0
بلغاريا	جورجيا	أرمينيا	36.0
لاتفيا	جامايكا	الأردن	37.0
فلسطين	الأردن	جامايكا	38.0
جامايكا	قطر	جامعة الدول العربية	39.0
الآسيان	منغوليا	بلغاريا	40.0
تايلند	جامعة الدول العربية	بيلاروسيا	41.0
كوستاريكا	تايلند	تايلند	42.0
جامعة الدول العربية	سويسرا	الصومال	43.0
قطر	الآسيان	قبرص	44.0
تونس	دومينيكا	جورجيا	45.0
الأردن	موزامبيق	فلسطين	46.0
سويسرا	الصومال	الآسيان	47.0
ليبيا	موريشيوس	دومينيكا	48.0
الصومال	فلسطين	مالطا	49.0
موزامبيق	توغو	ألبانيا	50.0
بروني دار السلام	قبرص	موريشيوس	51.0
توغو	تونس	ناميبيا	52.0
موريشيوس	بروني دار السلام	بولندا	53.0
بولندا	بولندا	موزامبيق	54.0
ناميبيا	ألبانيا	بروني دار السلام	55.0
ألبانيا	السنگال	السنگال	56.0
موريتانيا	النمسا	المملكة العربية السعودية	57.0
السنگال	كرواتيا	فيجي	58.0
فيجي	موريتانيا	تونس	59.0
أغادير	المملكة العربية السعودية	الجمهورية العربية السورية	60.0

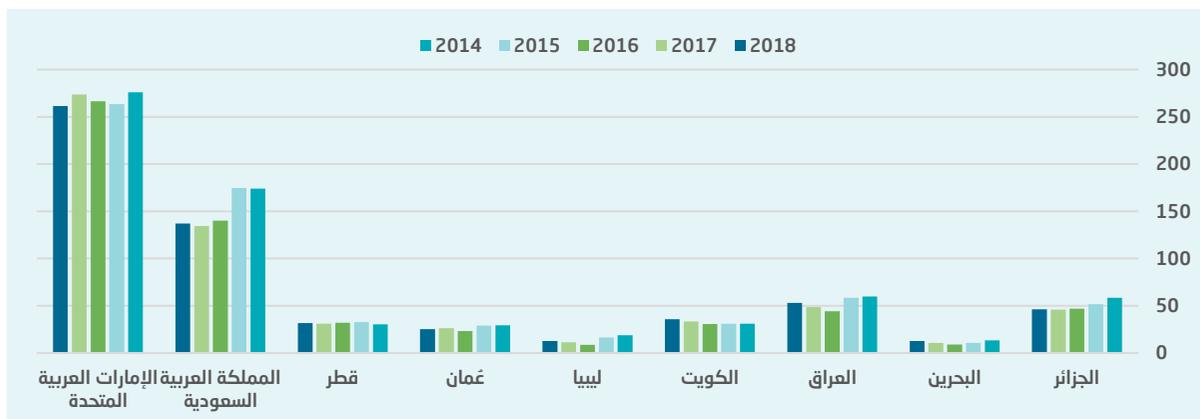
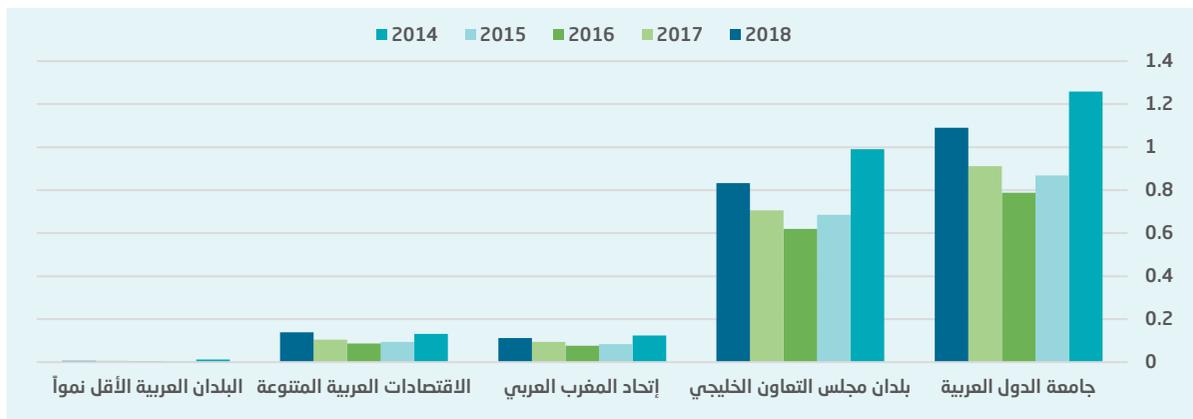
المصدر: قاعدة بيانات تجارة السلع الأساسية، حسابات الإسكوا لنظام مؤشرات التكامل الاقتصادي العربي.

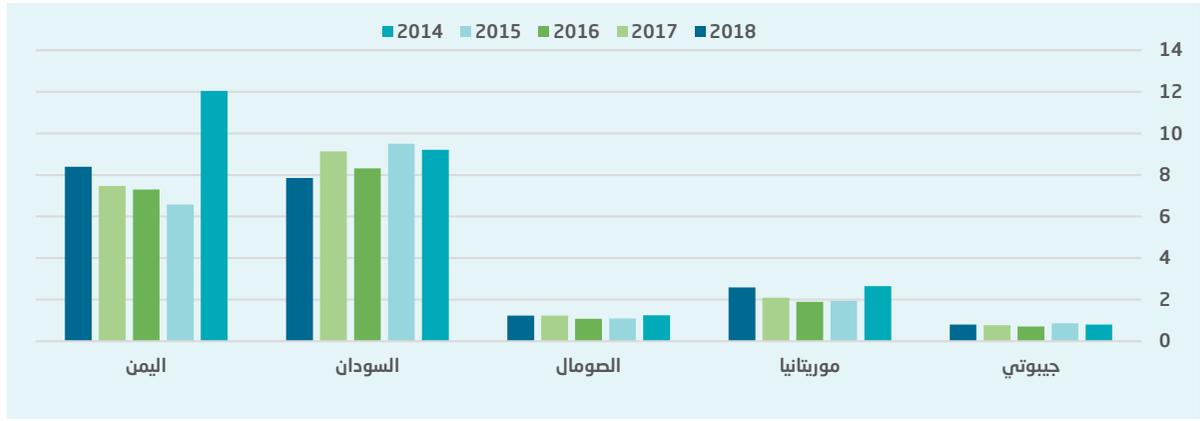
شكل المرفق 1.2 الصادرات، البلدان العربية، مليارات الدولارات الأمريكية، 2014-2018



المصدر: قاعدة بيانات تجارة السلع الأساسية، حسابات الإسكوا لنظام مؤشرات التكامل الاقتصادي العربي.

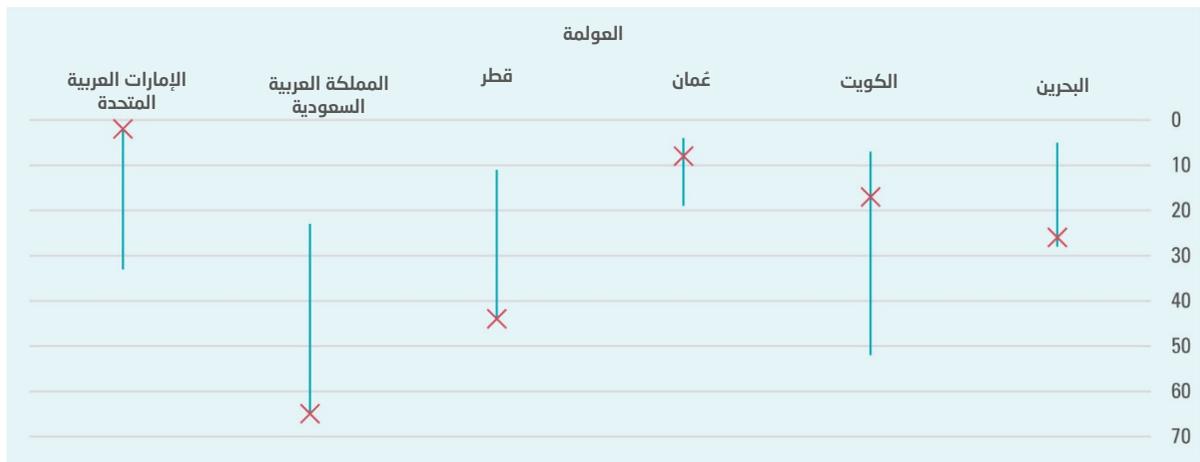
شكل المرفق 2.2 الواردات، مناطق العالم الرئيسية والمناطق والبلدان العربية، مليارات الدولارات الأمريكية،
2018-2014

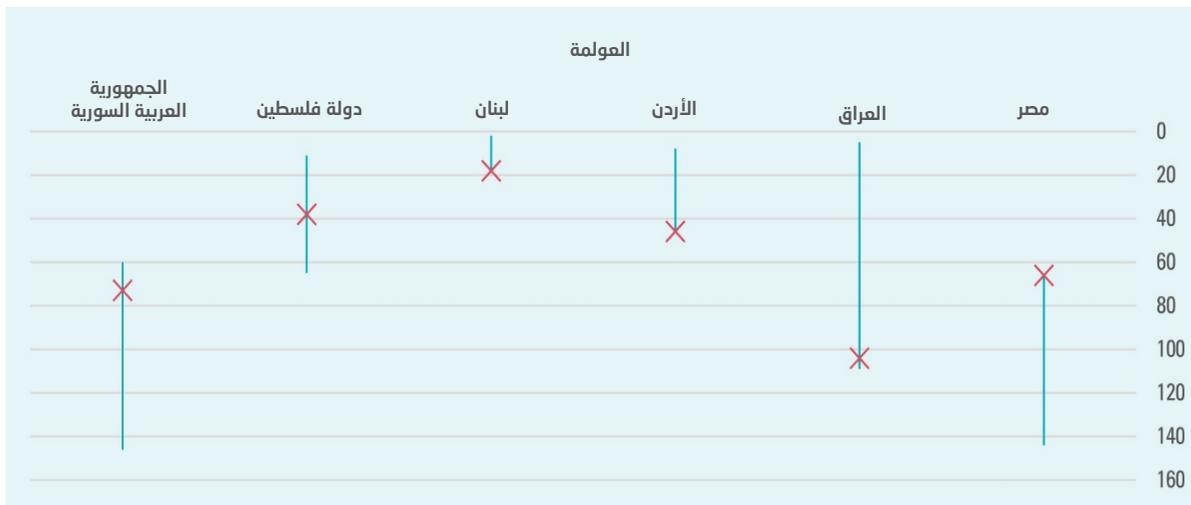
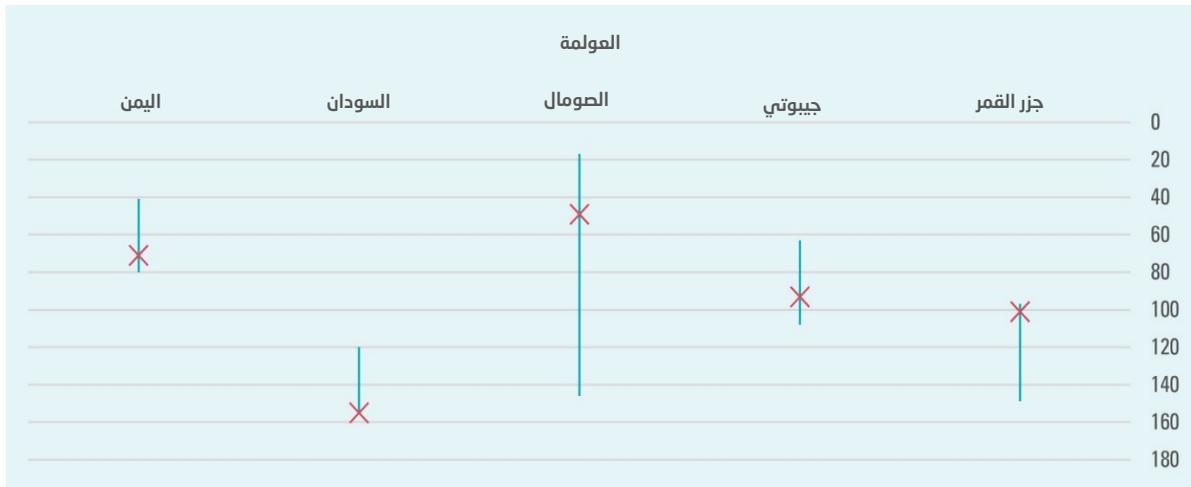




المصدر: قاعدة بيانات تجارة السلع الأساسية، حسابات الإسكوا لنظام مؤشرات التكامل الاقتصادي العربي.

شكل المرفق 3.2 أداء العولمة في البلدان العربية في عام 2018 مقارنة بالاتجاه السائد

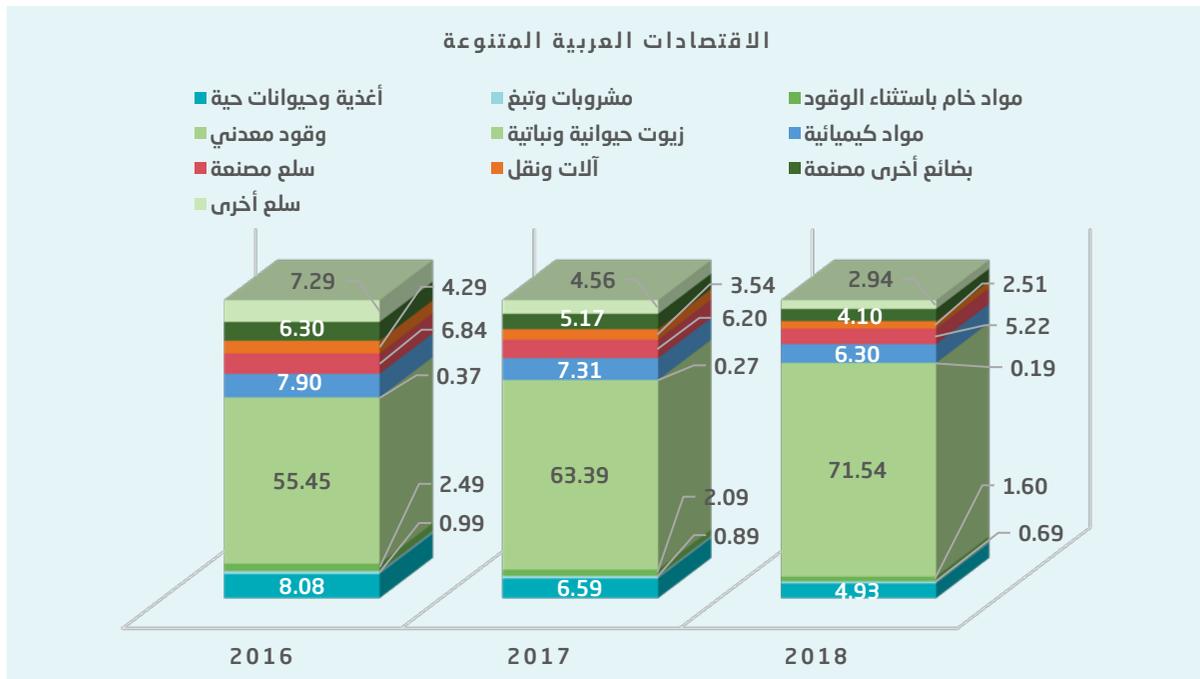
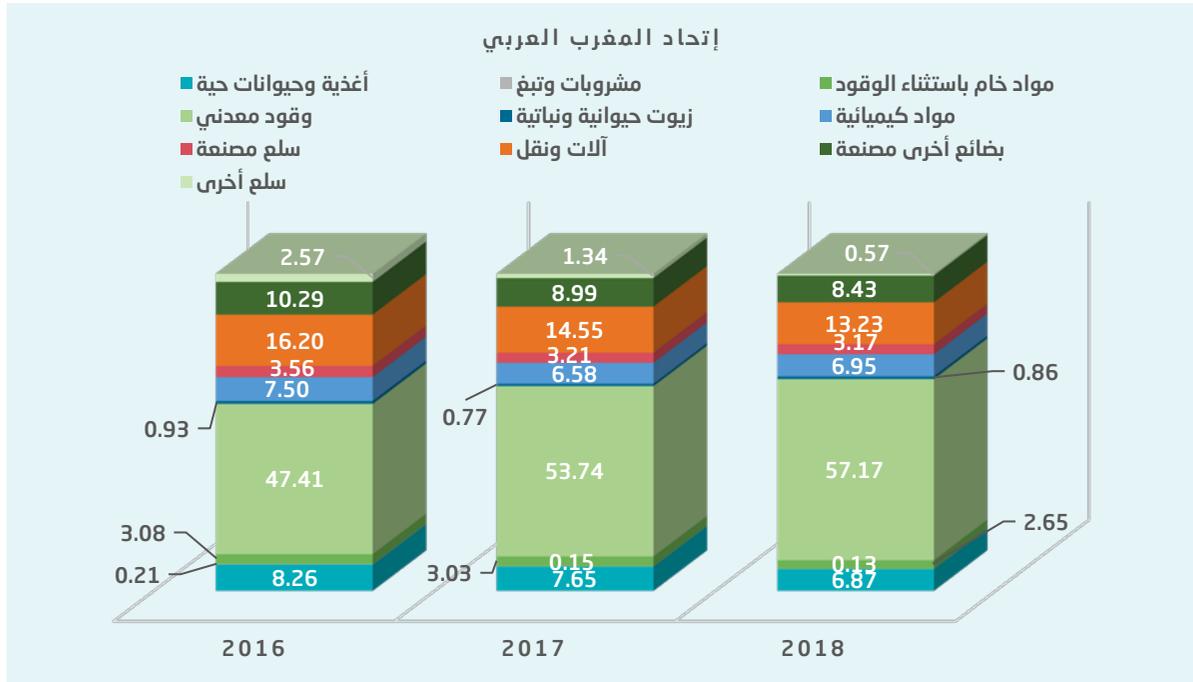


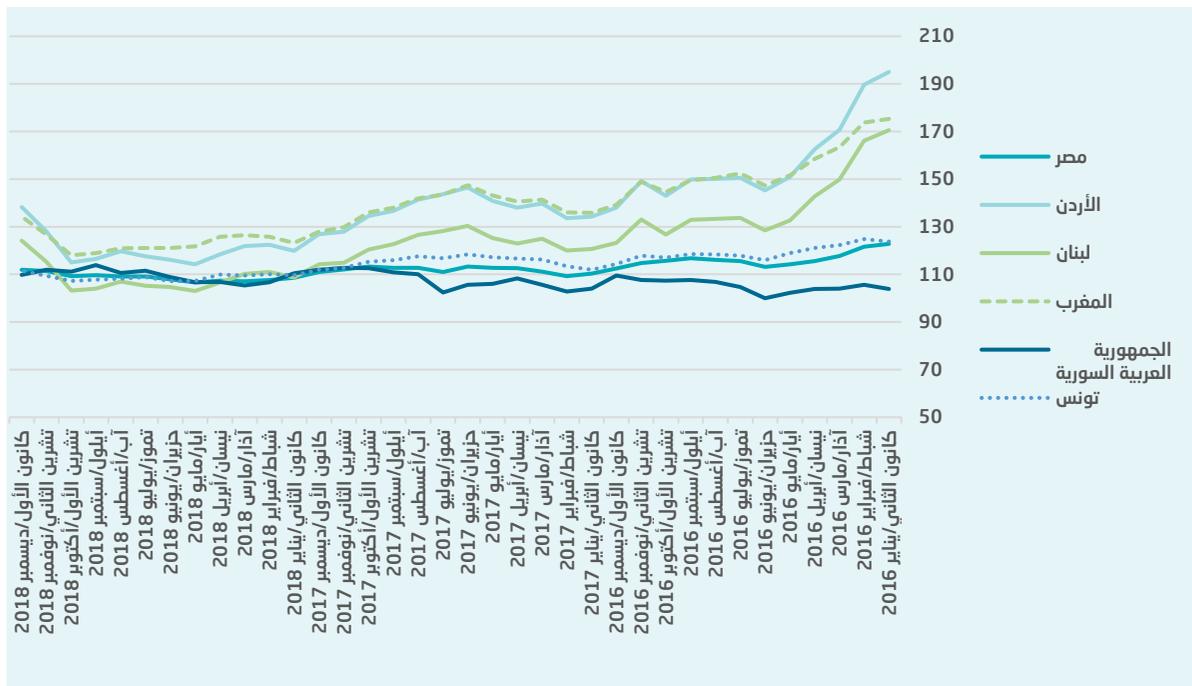
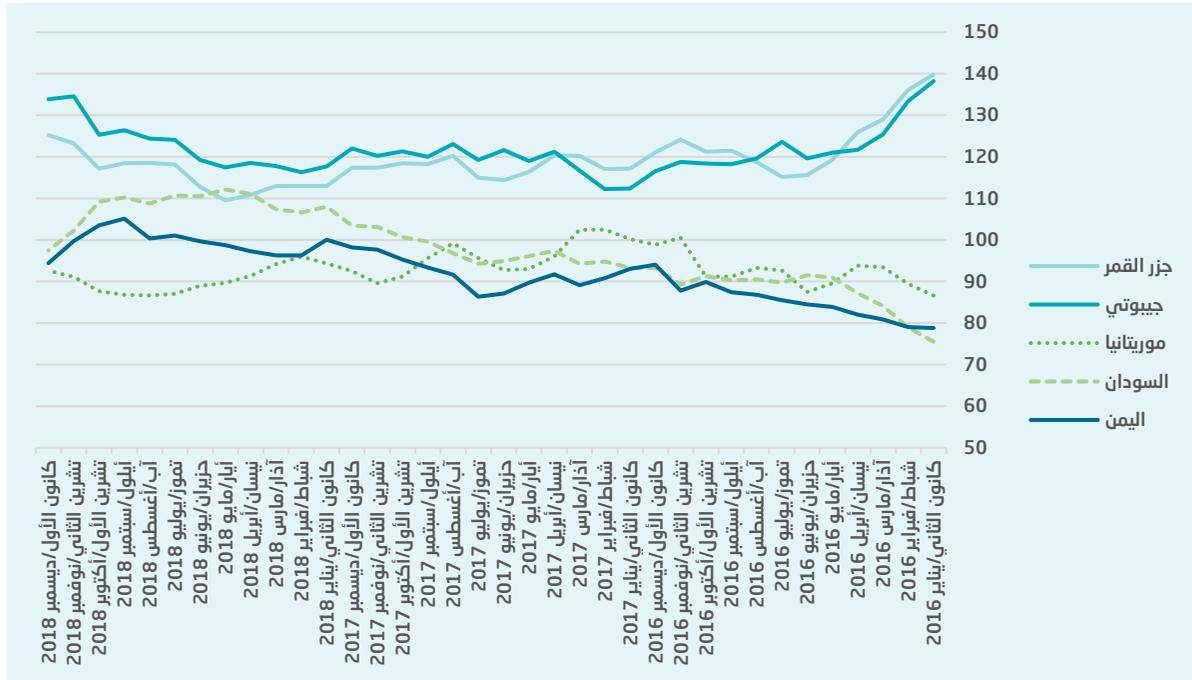


المصدر: حسابات الإسكوا لنظام مؤشرات التكامل الاقتصادي العربي.

ملاحظة: بالنسبة لكل منطقة/مجموعة بلدان، المستوى الأقصى (الخط الأعلى) والمستوى الأدنى (الخط الأخفض) للعولمة اللذين تُوصَل إليهما من عام 1999 إلى عام 2015 تمثلهما على التوالي نهاية وبداية الخط العمودي، وهذا هو نطاق الثقة فيما يتعلق بالمرتبة.

شكل المرفق 4.2 الصادرات حسب فئة المنتجات، المناطق العربية، 2016-2018





المصدر: Gruss and Kebhaj, 2019.

جدول المرفق 2.2 أداء التكامل الاقتصادي للبلدان العربية مع الشركاء الرئيسيين، أعلى 40، 2018

الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	المرتبة من حيث الاستثمار الأجنبي المباشر	تحويلات العمال كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	المرتبة من حيث تحويلات العمال	الصادرات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	المرتبة من حيث الصادرات	تدفقات الاعتمادية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	المرتبة من حيث الاعتمادية	الشريك	البلد المضيف
1.9%	16	4.1%	47	30.1%	7	36.1%	8	الاتحاد الأوروبي	تونس
2.6%	13	0.0%	307	23.9%	13	26.4%	16	دول مجلس التعاون الخليجي	البحرين
1.6-2.0%	463	0.0%	307	36.8%	3	35.7%	20	الاتحاد الأوروبي	ليبيا
2.0%	15	6.0%	41	16.3%	19	23.6%	21	الاتحاد الأوروبي	المغرب
0.0%	186	0.0%	307	23.9%	14	23.9%	28	الصين	عمان
3.9%	6	0.7%	88	4.6%	79	9.0%	32	الاتحاد الأوروبي	مصر
0.9%	31	1.1%	75	13.4%	22	15.3%	37	الاتحاد الأوروبي	الجزائر
3.4%	11	0.0%	196	1.2%	202	4.1%	44	الاتحاد الأوروبي	عمان
1.0%	25	0.0%	307	11.1%	25	11.9%	48	دول مجلس التعاون الخليجي	عمان
0.0%	186	4.1%	49	9.5%	33	13.6%	54	أغادير	الجمهورية العربية السورية
0.8%	40	0.0%	307	9.8%	30	10.5%	55	الصين	موريتانيا
0.0%	186	10.8%	27	2.5%	134	13.3%	59	دول مجلس التعاون الخليجي	اليمن
0.9%	35	7.4%	38	1.9%	160	9.7%	60	دول مجلس التعاون الخليجي	مصر
0.1%	66	0.0%	307	10.6%	26	10.7%	62	الصين	الكويت
0.0%	186	10.5%	28	1.8%	163	11.0%	64	الاتحاد الأوروبي	جزر القمر
0.0%	186	7.8%	37	4.2%	90	11.7%	65	دول مجلس التعاون الخليجي	الأردن
0.0%	186	0.0%	307	9.9%	28	9.9%	69	دول مجلس التعاون الخليجي	الإمارات العربية المتحدة
0.2%	64	0.0%	307	8.7%	39	8.8%	73	الهند	الإمارات العربية المتحدة
0.0%	423	0.0%	284	9.1%	35	9.1%	75	الصين	العراق
0.0%	186	0.0%	292	9.0%	36	9.0%	77	الهند	العراق
0.0%	186	0.0%	307	9.0%	37	9.0%	78	دول مجلس التعاون الخليجي	الصومال

البلد المضيف	الشريك	المرتبة من حيث الاعتمادية	تدفقات الاعتمادية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	المرتبة من حيث الصادرات	الصادرات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	المرتبة من حيث تحويلات العملات	تحويلات العملات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	المرتبة من حيث الاستثمار النجيب المباشر	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي المستثمر الأجنبي المباشر كنسبة مئوية
الإمارات العربية المتحدة	اليابان	79	%8.4	41	%8.3	307	%0.0	62	%0.2
دولة فلسطين	أغادير	81	%9.7	304	%0.4	33	%9.4	186	%0.0
الكويت	كوريا	82	%8.5	40	%8.5	307	%0.0	186	%0.0
الإمارات العربية المتحدة	الآسيان	83	%8.2	43	%8.2	307	%0.0	101	%0.1
الإمارات العربية المتحدة	الاتحاد الأوروبي	85	%5.3	81	%4.4	307	%0.0	30	%0.9
قطر	كوريا	88	%8.1	45	%8.1	307	%0.0	425	%0.0
قطر	اليابان	90	%7.6	48	%7.6	307	%0.0	104	%0.0
العراق	الاتحاد الأوروبي	93	%7.7	47	%7.7	137	%0.1	433	%0.0
ليبيا	الصين	97	%9.4	29	%9.9	307	%0.0	456	%0.7-
البحرين	الاتحاد الأوروبي	98	%5.4	74	%5.0	307	%0.0	47	%0.5
الإمارات العربية المتحدة	أغادير	99	%6.8	53	%6.8	307	%0.0	186	%0.0
الكويت	الهند	100	%6.7	55	%6.7	297	%0.0	186	%0.0
الكويت	الآسيان	101	%6.6	56	%6.6	303	%0.0	186	%0.0
قطر	الآسيان	102	%6.5	57	%6.5	246	%0.0	186	%0.0
دولة فلسطين	أغادير	104	%7.1	303	%0.4	39	%6.8	186	%0.0
الكويت	الاتحاد الأوروبي	107	%3.5	124	%2.8	288	%0.0	39	%0.8
عمان	الهند	108	%6.1	61	%6.1	307	%0.0	436	%0.1-
الإمارات العربية المتحدة	الصين	110	%5.2	73	%5.0	307	%0.0	61	%0.2
المملكة العربية السعودية	الصين	113	%5.7	62	%5.7	290	%0.0	435	%0.1-

المصدر: الأونكتاد، وقاعدة بيانات تجارة السلع الأساسية، وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي الصادر عن صندوق النقد الدولي؛ حسابات الإسكوا لنظام مؤشرات التكامل الاقتصادي العربي. ملاحظة: كلما كان التظليل الرمادي أظلم، كلما كانت العلاقة الاقتصادية بين الدولة العربية والشريك أوثق.

جدول المرفق 3.2 التغير في الصادرات بين المناطق العربية والشركاء العرب وغير العرب الرئيسيين، 2016-2018، نسبة مئوية من إجمالي

الصادرات					
اتحاد المغرب العربي			دول مجلس التعاون الخليجي		
الفرق/2016	2018	الشركاء	الفرق/2016	2018	الشركاء
%0.9	%63	الاتحاد الأوروبي	%6.2	%43	آسيان +3
%0	%17	فرنسا	%3.1	%13	الصين
%0	%14	إسبانيا	%0.8	%11	اليابان
%1-	%13	إيطاليا	%0.9	%8	كوريا، جمهورية
%1	%5	ألمانيا	%1.4	%11	الآسيان
%0	%3	هولندا	%0.4	%4	سنغافورة
%0	%3	المملكة المتحدة	%0.3	%3	تايلند
%3.6	%9	آسيان +3	%0.1-	%17	جامعة الدول العربية
%3	%5	الصين	%0.8-	%10	دول مجلس التعاون الخليجي
%1	%3	الآسيان	%0.4	%3	الإمارات العربية المتحدة
%0.1	%7	الولايات المتحدة الأمريكية	%0.0	%3	المملكة العربية السعودية
%2.5-	%6	جامعة الدول العربية	%0.4-	%2	عمان
%1-	%3	اتحاد المغرب العربي	%0.9	%6	الاقتصادات العربية المتنوعة
%0	%2	بلدان عربية أخرى	%0.9	%3	العراق
%0.8	%4	البرازيل	%0.4	%10	الهند
%0.6-	%3	تركيا	%1.2	%9	الاتحاد الأوروبي
%0.3	%2	الهند	%0.2-	%5	الولايات المتحدة الأمريكية
البلدان العربية الأقل نمواً			الاقتصادات العربية المتنوعة		
الفرق/2016	2018	الشركاء	الفرق/2016	2018	الشركاء
%15.7-	%62	جامعة الدول العربية	%7.1	%28	آسيان +3
%10.5-	%52	دول مجلس التعاون الخليجي	%4.3	%17	الصين
%4.4-	%31	الإمارات العربية المتحدة	%1.4	%7	كوريا
%7.8-	%13	المملكة العربية السعودية	%1.5	%3	الآسيان
%1.9	%7	عمان	%1.6	%2	سنغافورة
%5.8-	%8	الاقتصادات العربية المتنوعة	%0.8-	%21	الاتحاد الأوروبي
%5.0-	%7	مصر	%0.6-	%5	إيطاليا
%0.8	%2	البلدان العربية الأقل نمواً	%0.8	%4	اليونان
%15.1	%21	آسيان +3	%0.0	%3	هولندا
%10.7	%14	الصين	%0.2-	%2	إسبانيا
%1.4	%2	كوريا، جمهورية	%4.4	%17	الهند
%2.5	%4	الآسيان	%8.8-	%12	جامعة الدول العربية
%1.9	%3	تايلند	%6.3-	%6	دول مجلس التعاون الخليجي
%1.1-	%4	الاتحاد الأوروبي	%3.0-	%3	الإمارات العربية المتحدة
%0.8	%4	الهند	%1.7-	%4	الاقتصادات العربية المتنوعة
%0.7-	%2	إثيوبيا	%0.9	%11	الولايات المتحدة الأمريكية
%1.0	%1	بيلاروسيا	%0.3-	%3	تركيا

المصدر: قاعدة بيانات تجارة السلع الأساسية حسابات الإسكوا لنظام مؤشرات التكامل الاقتصادي العربي.

جدول المرفق 4.2 التغير في الصادرات بين المناطق العربية والشركاء العرب وغير العرب الرئيسيين، 2016-2018، نسبة مئوية من الإجمالي

الواردات					
اتحاد المغرب العربي			دول مجلس التعاون الخليجي		
الفرق/2016	2018	الشركاء	الفرق/2016	2018	الشركاء
-0.7%	50%	الاتحاد الأوروبي	0.2%	27%	الآسيان +3
-1%	11%	فرنسا	1.6%	14%	الصين
0%	10%	إسبانيا	-0.1%	6%	الآسيان
0%	9%	إيطاليا	-0.7%	4%	اليابان
0%	6%	ألمانيا	-0.6%	2%	كوريا
0%	2%	هولندا	-1.2%	21%	الاتحاد الأوروبي
-0.8%	18%	الآسيان +3	-1.9%	5%	ألمانيا
0%	13%	الصين	0.2%	3%	المملكة المتحدة
0%	2%	كوريا	-0.1%	3%	إيطاليا
0%	2%	الآسيان	0.2%	2%	فرنسا
0.6%	8%	جامعة الدول العربية	2.2%	16%	جامعة الدول العربية
0%	3%	دول مجلس التعاون الخليجي	3.1%	13%	دول مجلس التعاون الخليجي
0%	3%	اتحاد المغرب العربي	1.4%	6%	الإمارات العربية المتحدة
0.4%	6%	الولايات المتحدة الأمريكية	1.0%	4%	المملكة العربية السعودية
0.5%	5%	تركيا	-0.7%	2%	بلدان عربية أخرى
0.6%	3%	الاتحاد الروسي	-0.5%	10%	الولايات المتحدة الأمريكية
-0.1%	2%	البرازيل	-0.5%	8%	الهند
البلدان العربية الأقل نمواً			الاقتصادات العربية المتنوعة		
الفرق/2016	2018	الشركاء	الفرق/2016	2018	الشركاء
-3.1%	32%	جامعة الدول العربية	-2.2%	23%	الاتحاد الأوروبي
-1.0%	26%	دول مجلس التعاون الخليجي	-1.0%	4%	ألمانيا
0.2%	16%	الإمارات العربية المتحدة	-0.4%	4%	إيطاليا
-1.0%	8%	المملكة العربية السعودية	-1.2%	21%	رابطة أمم جنوب شرق آسيا +3
-0.4%	2%	عُمان	-0.8%	14%	الصين
-2.0%	5%	الاقتصادات العربية المتنوعة	-0.2%	3%	كوريا
-1.9%	4%	مصر	0.2%	3%	الآسيان
3.6%	25%	الآسيان +3	2.3%	16%	جامعة الدول العربية
5.1%	15%	الصين	1.8%	11%	دول مجلس التعاون الخليجي
-0.9%	2%	اليابان	1.8%	5%	المملكة العربية السعودية
-0.2%	6%	الآسيان	0.5%	3%	الإمارات العربية المتحدة
-0.7%	10%	الاتحاد الأوروبي	0.2%	4%	الاقتصادات العربية المتنوعة
-0.4%	2%	ألمانيا	-0.2%	9%	تركيا
-1.1%	8%	الهند	0.5%	6%	الولايات المتحدة الأمريكية
-1.0%	7%	تركيا	0.8%	4%	الاتحاد الروسي
0.2%	3%	البرازيل	0.0%	4%	إيران
1.5%	2%	الاتحاد الروسي	0.5%	3%	الهند

المصدر: قاعدة بيانات تجارة السلع الأساسية، حسابات الإسكوا لنظام مؤشرات التكامل الاقتصادي العربي.

المرفق 3. نموذج التوازن العام القابل للحوسبة للترابطات

الموجودة، ثانياً، يُميز بين رأس المال القديم (أو المثبت) ورأس المال الجديد. وعادة تكون إمكانات الاستبدال برأس المال الأقدم أصغر مما في حالة رأس المال الجديد. وتتمتع الاقتصادات ذات معدلات الاستثمار الأعلى بمرونة أكبر نظراً لأن حصتها من رأس المال الجديد ستكون في المتوسط أكبر.

وهناك في النموذج أسرة معيشية ممثلة واحدة تجني دخل جميع الأجور. وتشتري الأسرة حزمة مثل من السلع، في إطار نظام ستون-جيرري Stone-Geary للطلب معذل، يُعرف باسم نظام الإنفاق الخطي الموسع Extended Linear Expenditure System. ويُدمج مستوى المدخرات مباشرة في عملية اتخاذ القرارات في الأسر المعيشية.

وتتلقى الحكومة عائدات ضريبية من الأسر المعيشية ومن مجموعة متنوعة من الضرائب غير المباشرة (الإنتاج، والاستهلاك، والتعريفات الجمركية على الواردات....). والنفقات الحكومية الإجمالية محددة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وتستخدم دالة إنفاق ذات معامل ثابت لتحديد المشتريات القطاعية. ومن بين قواعد الإغلاق أن نسبة العجز الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي ثابتة. وجدول الضرائب المباشرة على الأسر المعيشية جدول داخلي من أجل تحقيق الهدف المحدد.

وتفترض التجارة في السلع والخدمات أن السلع تميز حسب منطقة المنشأ (وهذا ما يسمى افتراض أرمينغتون). وعادة كلما كان تعريف السلعة أكثر

وضع نموذج الترابطات لتقييم أثر العولمة على كل منطقة في الاقتصاد العالمي على حدة. وهو نموذج اعتيادي نسبياً من نماذج النشاط الاقتصادي النيوكلاسيكية. وهو يستند إلى مجموعة بيانات مشروع تحليل التجارة العالمية. وقد صُمم لتحليل سيناريوات دينامية. وتُحل هذه السيناريوات على أنها سلسلة من التوازنات الستاتية (الثابتة)، مع ربط الفترات بمتغيرات دينامية - نمو السكان والعمالة، وتراكم رأس المال، والإنتاجية. وتُقارن سيناريوات السياسات، مثلاً إدخال منطقة إقليمية للتجارة الحرة، بسيناريو خط الأساس أو سيناريو العمل كالمعتاد. مجموعة بيانات مشروع تحليل التجارة العالمية جذابة بشكل خاص لتحليل التجارة لأن مجموعة البيانات الأساسية تشمل مجموعة متسقة تماماً من التدفقات التجارية الثنائية ومقاييس التجارة الثنائية (على جانبي التصدير والاستيراد على السواء)، وهوامش التجارة والنقل الدولية الثنائية.

وتشبه السمات العريضة للنموذج نماذج التوازن العام القابل للحوسبة الاعتيادية إلى حد ما. ويُفترض أن تكون العائدات ثابتة في الإنتاج في جميع القطاعات. ويختار المنتجون مزيجاً أمثل من السلع الوسيطة ورأس المال واليد العاملة لإنتاج السلع، رهناً بمروانات الإحلال الخارجية. ويختلف الإنتاج في النموذج في الغالب عن النموذج القياسي بطريقتين: أولاً، تلعب الطاقة دوراً بارزاً في هيكل الإنتاج في القطاعات جميعاً. ومن الممكن استبدال الطاقة بعوامل إنتاج أخرى، كما يمكن اختيار المزيج الأمثل من الوقود كدالة تعتمد على أسعار الوقود النسبية وعلى التكنولوجيا

وثلثت الديناميات من خلال التغييرات في إمدادات عوامل الإنتاج والتغيرات في الإنتاجية. ونمو السكان والعمالة خارجيان. ويُجعل رصيد رأس المال في كل فترة مساوياً للرصيد المتبقي من الفترة السابقة بالإضافة إلى الاستثمار الجديد. ويُفترض أن العرض الإجمالي للأراضي متاحاً بكمية ثابتة، مع أن الطلب الفعلي قد يكون أقل من العرض الأقصى المتاح.

وتُعاير الإنتاجية في سيناريو مرجعي من أجل تحقيق معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي معين. والافتراض الأساسي هنا هو أن النمو المتوازن، أي نسبة اليد العاملة إلى رأس المال، يظل ثابتاً. وتُسنَد إنتاجية العمل خارجياً بحيث ينمو العمل في وحدات الكفاءة بنفس معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. وتُحدَّد إنتاجية رأس المال على أساس الصافي المتبقي، بما يتسق مع توقعات الناتج المحلي الإجمالي والعمالة. وتحسن كفاءة الطاقة خارجي. وأخيراً، تُحدد الإنتاجية في القطاعات الزراعية هي الأخرى خارجياً.

وتُستخلص بارامترات النموذج (مرونات التجارة والاستهلاك والإنتاج) من مجموعة بيانات مشروع تحليل التجارة العالمية.

تجانساً، كلما ارتفعت مرونة الاستبدال بين السلع المحلية والمستوردة، مع أن وجود درجة استبدال منخفضة قد يعكس أيضاً تكاليف نقل مرتفعة أو باهظة.

التكلفة، التأمين، والشحن وفوب

يُميِّز النموذج بين أربعة أسعار تداول مختلفة: سعر المنتج أو سعر البضاعة فوب، والسعر فوب على الحدود، وسعر التكلفة والتأمين والشحن (سيف) بما في ذلك هوامش التجارة الدولية والنقل، وسعر ما بعد سيف الذي يشمل تعريفات الاستيراد. وتُميِّز أسافين السعر جميعها حسب منطقة المنشأ وحسب الوجهة. وعلى عكس معظم النماذج القياسية، لا تُميِّز بين الإنتاج المحلي المباع في الأسواق المحلية والمصدر، أي بعبارة أخرى هناك سعر واحد للإنتاج المحلي. وتتعلق قاعدة الإغلاق النهائي بالميزان التجاري (أو على نحو مماثل بميزان رأس المال). وفي كل فترة زمنية، ولكل منطقة، يُنبت الميزان التجاري. ويتحقق التوازن على الحساب الجاري من خلال سعر صرف حقيقي داخلي. فمثلاً، يؤدي تخفيض التعريفات عادة إلى انخفاض حقيقي في سعر الصرف، إذ أن زيادة الواردات ينبغي أن تقابلها زيادة في الصادرات.

المراجع

- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) (2015). *تقييم التكامل الاقتصادي العربي: نحو الاتحاد الجمركي العربي*. بيروت. E/ESCWA/EDID/2015/4.
- _____ (2018). *تقييم التكامل الاقتصادي العربي: التجارة في الخدمات كمحرك للنمو والتنمية*. E/ESCWA/EDID/2017/6. بيروت.
- _____ (2019). *تطوير منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، لجنة السياسات التجارية في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الاجتماع الأول، عمان، 8-9 كانون الأول/ديسمبر 2019 (E/ESCWA/C.6/2019/9)*.
- _____ (2019ب). *الحروب التجارية العالمية: الراحون والخاسرون في المنطقة العربية*. بيروت.
- _____ (2020). *الأثر الاجتماعي والاقتصادي لكوفيد-19 (COVID-19) وتوصيات في السياسات*. بيروت.
- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (2017). *آفاق المنطقة العربية 2030: تعزيز الأمن الغذائي – موجز تنفيذي*. E/ESCWA/SDPD/2017/1/SUMMARY. بيروت.
- Abu Hatab, Assem (2015). The impact of regional integration on intra-Arab trade in agrifood commodities: A panel data approach. MPRA Paper No. 67991(November). Available at <https://mpa.ub.uni-muenchen.de/67991/>.
- Bellmann, Christophe, and Jonathan Hepburn (2017). The decline of commodity prices and global agricultural trade negotiations: a game changer? *International Development Policy Review*, No. 8.
- Bouët, Antoine, and David Laborde (2017). US trade wars with emerging countries in the 21st century: make America and its partners lose again, IFPRI Discussion Paper No. 1669. Washington, D.C. Available at <http://ebrary.ifpri.org/cdm/ref/collection/p15738coll2/id/131368>.
- Chemingui, Mohamed, and Chokri Thabet (2006). Agricultural trade liberalization and poverty in Tunisia: micro-simulation in a general equilibrium framework. MPIA Session Paper, presented at the Fifth PEP Research General Meeting, 18-22 June.
- Chemingui, Mohamed, Kais Feki, and John Sloan (2014). Non-tariff measures in the Arab region: quantification and economic impacts. Economic Research Forum policy paper, 15 January.
- Chemingui, Mohamed, and Nasser Badra (2019). Global trade wars: winners and losers in the Arab region, Technical paper. Beirut: Economic and Social Commission for Western Asia.
- Chemingui, Mohamed, and Sebastian Dessus (2009). Assessing non-trade barriers in Syria, *Journal of Policy Modeling*, vol.30, No. 5 (December).
- Dennis, Allen (2006). The impact of regional trade agreements and trade facilitation in the Middle East and North Africa Region. Policy Research Working Papers Policy, No. 3837 (January). Washington, D.C.: World Bank.
- Díaz-Bonilla, Eugenio, and Jonathan Hepburn (2016). Export competition issues after Nairobi: the recent World Trade Organization agreements and their implications for developing countries, IFPRI Discussion Paper No. 1557. Available at <https://ssrn.com/abstract=2839912>.

- European Commission (2018). The Multiannual Financial Framework for 2021-2027. Brussels. Available from https://ec.europa.eu/commission/sites/beta-political/files/communication-modern-budget-may_2018_en.pdf.
- Farm Europe (2018). Brexit and trade negotiations, a perfect storm taking shape, 9 October. Available at <https://www.farm-europe.eu/travaux/brexit-and-trade-negotiations-a-perfect-storm-taking-shape/>.
- Federal Reserve Bank of Saint Louis (2020). Available at <https://www.stlouisfed.org/>.
- Francois, J., H. van Meijl, and F. van Tongeren (2003). Trade Liberalization and Developing Countries under the Doha Round, Tinbergen Institute Discussion Paper 060/2 (August).
- Food and Agricultural Organization of the United Nations (1995). A synthesis report of the Near East Region - Women, agriculture and rural development. Rome.
- _____ (2018a). Driving action across the 2030 Agenda for Sustainable Development. Rome.
- _____ (2018b). *The State of Agricultural Commodity Markets 2018: Agricultural trade, climate change and food security*. Rome.
- Gruss, Bertrand, and Suhaib Kebhaj (2019). Commodity terms of trade: a new database. International Monetary Fund Working Paper, No. 19/21. Available at <https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2019/01/24/Commodity-Terms-of-Trade-A-New-Database-46522>.
- Harrigan, Jane (2011). "Did food prices plant the seeds of the Arab spring?" SOAS Inaugural Lecture, 28 April. Available at <https://www.soas.ac.uk/about/events/inaugurals/28apr2011-did-food-prices-plant-the-seeds-of-the-arab-spring.html>.
- Hinnebusch, Raymond, ed. (2011). The Ba'th's agrarian revolution (1963-2000). In *Agriculture and Reform in Syria*, Raymond Hinnebusch and others, eds. University of Saint Andrews Centre for Syrian Studies: Fife, Scotland.
- International Energy Association (2020). U.S. Energy Information Administration Database. Available at <https://www.eia.gov/outlooks/steo/data>.
- International Food Policy Research Institute (IFPRI) (2018). *Agriculture and economic transformation in the Middle East and North Africa: A review of the past with lessons for the future - Food Policy Report*. Washington, D.C.
- _____ (2019). *Global food Policy Report 2019*. Washington D.C.
- International Monetary Fund (2014). *Subsidy Reform in the Middle East and North Africa: Recent Progress and Challenges Ahead*, International Monetary Fund: Washington, D.C.
- _____ (2019). *World Economic Outlook 2019: Growth Slowdown, Precarious Recovery*. Washington, D.C. (April).
- _____ (2020). International Financial Statistics and Balance of Payments databases, International Monetary Fund.
- International Monetary Fund (IMF), and the World Bank (2002). *Markets access for developing country exports – selected issues, report prepared by the staff of the IMF and the World Bank*. Washington, D.C.
- Kamrava, Mehran, and Zahra Babar, eds. (2012). *Migrant Labour in the Persian Gulf*. New York: Columbia University Press.
- Matthews, Alan (2015). Two steps forward, one step back: coupled payments in the CAP, 16 April. Available at <http://capreform.eu/two-steps-forward-one-step-back-coupled-payments-in-the-cap/>.
- Mc Cormack, Claire (2018). CAP 'to be reduced' by 5% under EU Budget 2021-2027, 2 May. Available at <https://www.agriland.ie/farming-news/cap-to-be-reduced-by-5-under-eu-budget-2021-2027/>.

- Narayanan, G., Angel Aguiar Badri, and Robert McDougall, eds. (2012). *Global Trade, Assistance, and Production: The GTAP 8 Data Base*, Center for Global Trade Analysis, Purdue University: West Lafayette, Indiana.
- Organisation of Economic Co-operation and Development (OECD) (1997). *The World in 2020: Towards a New Global Age*, Paris.
- Organisation of Economic Co-operation and Development, and Food and Agriculture Organization of the United Nations (2018). *OECD-FAO Agricultural Outlook 2018-2027*. Paris: OECD Publishing; Rome: Food and Agriculture Organization of the United Nations.
- Paciello, Maria Christina, ed. (2015). *Building Sustainable Agriculture for Food Security in the Euro-Mediterranean Area*. Rome: Edizioni Nuova Cultura.
- Pahl, Stefan, and Marcel P. Timmer (2019). Do global value chains enhance economic upgrading? a long view. *The Journal of Development Studies*, DOI: 10.1080/00220388.2019.1702159.
- Rude, James (2000). Reform of agricultural export credit programs. *Estey Centre Journal of International Law and Trade Policy*, vol. 1, No. 2, pp. 1-13.
- Trade in Value-Added database (2020). OECD. Available at <https://www.oecd.org/sti/ind/measuring-trade-in-value-added.htm>.
- United Kingdom, Department for Environment, Food and Rural Affairs (2018). Food Statistics in your pocket 2017 - Global and UK supply, 9 October. Available at <https://www.gov.uk/government/publications/food-statistics-pocketbook-2017/food-statistics-in-your-pocket-2017-global-and-uk-supply>.
- United Nations (2020). COMTRADE Database. Available at <https://comtrade.un.org/>.
- United Nations Development Programme (UNDP) (2010). *Human Development Report 2010: The Real Wealth of Nations - Pathways to Human Development*, 20th Anniversary Edition. New York: United Nations Development Programme.
- United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA) (2019a). Trade and transport costs in the Arab region. E/ESCWA/EDID/2019/3. Beirut.
- _____ (2019b). The evolution of the Arab Region's merchandise exports in terms of markets served and products exported: 1995-2016, Technical paper (November). Beirut.
- Van der Mensbrugge, Dominique (2018). Model specification of the LINKAGES model, technical paper. Paris: OECD Development Centre.
- World Bank (2005). *Economic Growth in the 1990s: Learning from a Decade of Reform*. Washington, D.C.: World Bank.

الحواشي

مقدمة

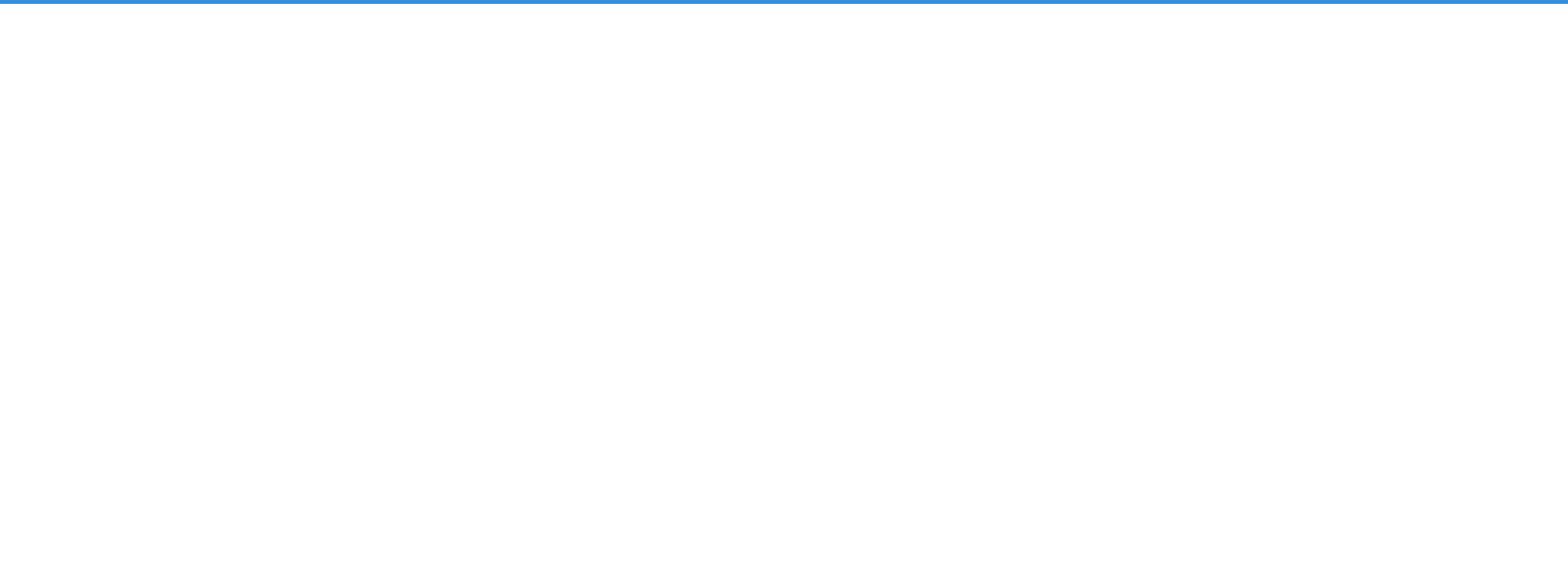
1. World Bank 2019, World Development Indicators، تم الاطلاع عليها في 15 أيلول/سبتمبر.

الفصل الأول

2. ترد في المرافق ملاحظة حول المنهجية.
3. هناك منصة على الإنترنت أطلقت في عام 2020 متاحة على <http://simeai.unescwa.org/en-US>
4. لقد بدأ التوسع في حزيران/يونيو 2009.
5. في عام 2018، وحدها صادرات وواردات المغرب ومصر وصادرات العراق تجاوزت المستوى الذي كانت عليه في عام 2016.
6. يمكن الاطلاع على الأرقام على المستوى القطري في المرفق.
7. وترد الأرقام المتعلقة بالاقتصاد العربي كل على حدة في الملامح القطرية التجارية للإسكوا.
8. تم الحصول على نتائج مشابهة لدى إجراء المقارنة نفسها باستخدام مراتب العولمة لعام 2016 أو عام 2017.
9. تعكس الأرقام الواردة في المرفق 3 مواقف البلدان العربية.
10. انظر القسم الخاص بالتكامل العربي بين البلدان العربية الذي يبحث بمزيد من التفصيل دور المملكة العربية السعودية والبلدان العربية المصدرة للنفط.
11. يُحدد الجدول 1 الأهمية النسبية لشركاء مختارين للبلدان/المنطقة العربية. وخسبت الدرجات بعد التطبيع لكل دافع على حدة، وولدت تصنيفات منفصلة للصادرات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقات التحويلات المالية إلى الداخل قبل حوسبة درجة الاعتمادية الثنائية باستخدام متوسط بسيط في جميع المؤشرات. تم صَنَّفَت العلاقات الثنائية. ولسهولة القراءة، استخدم رمز اللون: كلما كان ظل الخلية داكناً، كلما كانت العلاقة الاقتصادية أوثق بين المناطق/البلدان العربية (في الصف) وشركائها (في العمود).
12. يرجع ذلك إلى التنوع الجغرافي لشركاء بلدان مجلس التعاون الخليجي لصالح آسيا والى الصعوبات الاقتصادية الناجمة عن عدم استقرار أسعار النفط وانخفاضها، الأمر الذي تطلب خفض الإنتاج لدعم السوق.

الفصل الثاني

13. الأردن، تونس، الجزائر، الجمهورية العربية السورية، السودان، العراق، لبنان، ليبيا، المغرب، موريتانيا، اليمن.
14. للمعلومات عن السياسة الزراعية المشتركة للاتحاد الأوروبي، يمكن الاطلاع على https://ec.europa.eu/info/food-farming-fisheries/key-policies/common-agricultural-policy/cap-glance_en
15. اتفق إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي عام 1996 على خطة عمل قَدِّمَت للأمن الغذائي التعريف التالي المستخدم على نطاق واسع: " الأمن الغذائي يتحقق عندما يتمتع البشر كافة في جميع الأوقات بفرص الحصول، من الناحيتين المادية والاقتصادية، على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبى حاجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية كي يعيشوا حياة موفورة النشاط والصحة".



تُبرز شدة جائحة «كوفيد-19» وحجم تأثيرها عبر المنطقة العربية الحاجة إلى التكامل الاقتصادي التعاوني الذي يعزز تعافي المنطقة وبناء القدرة على الصمود أمام الصدمات الخارجية. ويتفحص الإصدار الحالي من تقرير تقييم التكامل الاقتصادي العربي اتجاهات التكامل في أنحاء المنطقة، مُركِّزاً على إمكانات التكامل الزراعي لتحفيز النمو والعمالة والرعاية الاجتماعية، حتى في أوقات الأزمات. فالزراعة حيوية الأهمية لسُبل العيش الريفية والأمن الغذائي وتحصيل العملات الأجنبية عبر المنطقة، وقد أصبحت لها أهمية أكبر نظراً للاختناقات في الإنتاج والأعطال في الزراعة الناجمة عن كوفيد-19. ومن شأن تنويع مصادر المدخلات ووجهات التصدير وزيادة القيمة المضافة إلى المنتجات الغذائية جعل قدرات المنطقة أكثر تنوعاً وتأمين ارتباطها باتجاهات إعادة الأنشطة الاقتصادية إلى بلادها الأصلية والتكتلات الإقليمية وتنويع سلاسل القيمة التي أخذت تسود عبر العالم.

ويمضي التقرير ليحاجج أن التكامل الاقتصادي هدفاً قابلاً للتحقيق وأنه ضرورة لازمة للمنطقة العربية في طريقها نحو السلام والرخاء المشترك. وتوفر مؤسسات إقليمية، من مثل منطقة التجارة الحرة العربية والاتحاد الجمركي العربي، سُبلًا لتسخير الأصول المشتركة وترسيخ شراكات أعمق عبر الحدود. وينادي التقرير بالمضي قدماً في أجندة تكامل طموحة من شأنها أن تساعد المجتمعات العربية على التعافي من كوفيد-19 والتقدم نحو تحول هيكلي مستدام شامل للجميع.

